



جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية



السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية و إستراتيجية

إشراف الاستاذ الدكتور:

عبد الناصر جندلي

إعداد الطالبة:

خديجة لعربي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عمار جفال	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	رئيسا
عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
محمد لمين لعجال أعجال	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
عبد العظيم بن صغير	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2013/2014

حملت بداية الألفية الثالثة مجموعة من المتغيرات الجديدة، أسست لبداية مرحلة جديدة للسياسة الخارجية الروسية، بعد مجيء الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم وإعلانه لمبادئ السياسة الخارجية عام 2000، والتي حرص أن تكون متعددة التوجهات التي لا تستثني أي منطقة من العالم، ودعم هذا الحرص أحداث 09/11، والتي اعتبرت نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية، وبرزت من خلالها ظاهرة الإرهاب العابر للقارات كمتغير دولي جديد أعاد رسم المصالح الوطنية والأهداف الإستراتيجية لروسيا كقوة عظمى سابقة تطمح إلى استعادة مكانتها الدولية في إطار عالم متعدد الأقطاب تكون هي أحد أقطابه.

من خلال هذه الدراسة، سنقوم بإبراز التوجه الروسي الجديد نحو منطقة الشرق الأوسط والتي لم تكن بعيدة عن الاهتمام الروسي إلا بعد نهاية الحرب الباردة، أين عرفت هذه المرحلة انحساراً عن الأدوار الفاعلة في هذه المنطقة والتوجه إلى الغرب قبل أن تنتهج مجدداً سياسة أكثر ديناميكية تجاهها.

كما تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التي تدور حول طبيعة التوجهات الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ومختلف الدوافع والأسباب الكامنة وراء ذلك والتي تساعد في تفسير وتحليل مختلف المواقف والسلوكيات الخارجية الروسية تجاه أهم قضايا هذه المنطقة الحساسة والحساسة. كما تحاول الإجابة عن فرضيات الدراسة المنبثقة عن الإشكالية المطروحة، والمتضمنة رغبة روسيا في تكوين عالم متعدد الأقطاب تكون هي أحد أقطابه. بالإضافة إلى افتراض مبدأ البراغماتية التي تنطلق منه السياسة الخارجية الروسية بهدف تحقيق المصالح الوطنية الروسية، والتي تصدرها استعادة النفوذ في الساحة الدولية.

وتأسيساً على ذلك، قمنا بتصميم خطة بحثية من أربع فصول. حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع السياسة الخارجية ومنطقة الشرق الأوسط، أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى البيئات الثلاث المؤثرة على توجيهه وصناعة هذا السلوك: البيئة الداخلية، الخارجية، والسيكولوجية. في حين خصصنا الفصل الثالث لإبراز التوجهات الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط، مع دراسة لأهم علاقاتها ومواقفها بشأن القضايا الرئيسية فيها خاصة الملف النووي الإيراني والحراك الشعبي في سوريا. وأدرجنا في الفصل الرابع مجموعة السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية في المنطقة. وذلك من خلال مقارنة منهجية تتشكل من المناهج التالية: المنهج التاريخي المقارن، المنهج الوصفي، المنهج الإحصائي.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج، يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تتحرك السياسة الخارجية الروسية وفقاً لمبدأ المصلحة الوطنية، حيث تتسم تحركات روسيا بالاعتماد على مبدأ البراغماتية على الصعيد الخارجي.
- الحاجات الأمنية والاقتصادية هي الدافع الأساسي وراء توجه روسيا نحو منطقة الشرق الأوسط.

Summary

The beginning of the third millennium witnesses a set of changes that paved the way for new directions in the Russian foreign policy. As soon as the president Vladimir Putin took the rule in 2000, he announced the main principles of his foreign policy in which he insisted on the multifunction strategy that should not ignore any area in the world. Many global events contributed to enhance Putin's foreign policy such as the 9/11 events that is considered a turning point in the history of international relations. The 9/11 memorial event led the appearance of "Terrorism" as a new global phenomenon that may redraw the map of domestic interests as well as re set the strategic goals of Russia as an ax dominant power aimed to regain its prestige in world.

This study highlights the new Russian approach towards the Middle East which was not far from the Russian attention only after the end of the Cold War when this period saw the dominance of the role players before Russia adapted a new strategic policy .

The study is also trying to address the problem which revolves around the nature of Russian attitudes toward the Middle East, and various motives and reasons behind it and that will help in the interpretation and analysis of the various attitudes and behaviors toward the Russian Foreign. It also tries to answer the hypotheses emanating from the problem at hand, and the desire of Russia involved in the formation of a multipolar world is to be a poles. In addition to the assumption that the principle of pragmatism, from which Russian foreign policy in order to achieve the national interests.

Based on this, the research plan is divided into three chapters. The first chapter deals with the conceptual framework and theoretical of the subject of foreign policy and the Middle East. The second chapter sheds the light on the three environments affecting the steering and the manufacture of this behavior: the internal environment, the external, and the psychological environments. The third chapter highlights the Russian attitudes towards the Middle East region with a study of the most important relationships and their positions on key issues, especially the Iranian nuclear file and the popular movement in Syria. And we have included in the fourth chapter set future scenarios for the Russian foreign policy in the region. Through a systematic approach consists of the following courses: comparative historical, descriptive, and the statistical approaches.

The study arrived to the following conclusions: The Russian foreign policy is driven by the purpose of national interest in which Russia adapts the pragmatic principle on the international level. Russia is oriented to the Middle East region under the factors of security and economic needs.

خطة الدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية ومنطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة

المبحث الثاني: تعريف منطقة الشرق الأوسط و أهميتها الإستراتيجية

المطلب الأول: تعريف منطقة الشرق الأوسط

المطلب الثاني: الأهمية الجيو-استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

المبحث الثالث: المقاربات النظرية في تفسير السياسة الخارجية

المطلب الأول: الواقعية الجديدة

المطلب الثاني: الليبرالية الجديدة

المطلب الثالث: البنائية

الفصل الثاني: متغيرات السياسة الخارجية الروسية

المبحث الأول: متغيرات البيئة الداخلية

المطلب الأول: المتغيرات السياسية

المطلب الثاني: المتغيرات المجتمعية

المطلب الثالث: المتغيرات الإقتصادية

المبحث الثاني: متغيرات البيئة السيكولوجية

المطلب الأول: سلطات الرئيس في الدستور الروسي

المطلب الثاني: حياة الرئيس فلاديمير بوتين وبداياته السياسية

المطلب الثالث: ديميتري مدفيديف: دراسة في السمات الشخصية والحياة المهنية

المبحث الثالث: متغيرات البيئة الخارجية

المطلب الأول: طبيعة النظام الدولي

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الروسية والقضايا الدولية والإقليمية

الفصل الثالث: توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: مخرجات السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الروسية في المنطقة

المطلب الثاني: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسية في المنطقة

المبحث الثاني: مدى الإهتمام الروسي بدول منطقة الشرق الأوسط

المطلب الثالث: المواقف الروسية من قضايا المنطقة

المطلب الأول: تطور الإهتمام الروسي بدول المنطقة

المبحث الثالث: واقع العلاقات الروسية ببعض دول منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: العلاقات الروسية الإيرانية والملف النووي الإيراني

المطلب الثاني: العلاقات الروسية -السورية والأزمة السورية

الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق

الأوسط

المبحث الأول: سيناريو البقاء على الوضع القائم

المبحث الثاني: سيناريو الانعزال عن المنطقة

المبحث الثالث: سيناريو استمرار وتكثيف العلاقات مع دول المنطقة

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

قائمة الخرائط والأشكال

مقدمة

شهدت العلاقات الدولية تطورا ملحوظا بعد نهاية الحرب الباردة ،حيث تراجع تأثير العامل الإيديولوجي ونشأ نظام دولي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية إرتكازا لما تملكه من قدرات عسكرية واقتصادية، وذلك بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، والذي أفرز مجموعة من التغييرات مست السياسة الروسية في جوانبها الداخلية والخارجية. وهو ما أحدث تغييرات جذرية على الصعيد الدولي، حيث واجهت روسيا الإتحادية متغيرات دولية وإقليمية جديدة عملت على إبعادها من مواقعها كدولة كانت تصنف في مصاف القوى العظمى بسبب ضعف بناها الاقتصادية والإجتماعية. وهو ما اقترن بإتباعها لسياسة خارجية تتماشى وطبيعة ظروفها المستجدة.

وعلى إثر تعرض الولايات المتحدة الأمريكية إلى هجمات استهدفت مراكزها الحيوية بتاريخ 11 سبتمبر 2001، أدى الحدث من خلال تداعياته إلى بروز تحولات ومستجدات عديدة في شكل ومضمون السياسة الدولية، واتسمت معظم هذه التحولات بكونها فاصلة وتأسيسية. إذ عملت على تأسيس قواعد ومفاهيم وعلاقات ومراكز قوى عالمية جديدة. كما ساهمت في تكريس الهيمنة الأمريكية في العديد من المناطق الحيوية والحساسة في العالم عموماً، وفي المنطقتين العربية والشرق أوسطية خصوصا. وقد مست تداعيات الأحداث وإفرازاتها روسيا الإتحادية، التي بدأت محاولات استرجاع أمجادها السابقة بعد اقتناعها أن السياسات الأمريكية التي تطال دول آسيا الوسطى والقوقاز والعديد من الدول الأخرى القريبة من روسيا في إطار الحرب على الإرهاب، أصبحت تهدد الأمن الروسي في مناطق تعتبرها روسيا مراكز نفوذ لها. من هنا، كانت القيادة الروسية قد بدأت بالتوجه نحو سياسة خارجية تقوم على جعل روسيا ليس مجرد حليف متعاون مع الولايات المتحدة والغرب في محاربة الإرهاب والمجالات الأخرى، بل أيضا شريكا لا يمكن الإستغناء عنه في ظل التوازنات الدولية والإقليمية القائمة والمستجدة. ولجأت روسيا إلى منافسة الولايات المتحدة الأمريكية حول العديد من المناطق، من بينها منطقة الشرق الأوسط التي تتمتع بمزايا جيوسراتيجية واقتصادية شكلت مجالا للصراع الدولي منذ القدم. وقد ازدادت قيمة وأهمية الشرق الأوسط في السياسة

الروسية لعدة اعتبارات، أهمها أن هذه المنطقة متاخمة لروسيا والجمهوريات المستقلة عن الإتحاد السوفياتي سابقا وبذلك فإن عدم الإستقرار فيها قد يهدد أمن روسيا.

بالإضافة إلى ذلك، حاولت روسيا في ظل رئاسة فلاديمير بوتين رفع معدلات النمو في مختلف المجالات بوتيرة متسارعة لاستعادة مكانتها الدولية التي كانت تتمتع بها في فترة الحرب الباردة. ومن بين العناصر المؤثرة في الرغبة الجامحة لإعادة دفع القوة الروسية إلى النهوض، هي وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة سنة 2000، والذي يعتبر بمثابة المنعرج المهم و المؤثر في تاريخ روسيا لما بعد الإتحاد السوفياتي، بعد أن تميزت مرحلة حكم الرئيس بوريس يلتسين بالتخلي عن الأدوار السوفياتية السابقة والضعف و الولاء للغرب.

أهمية الموضوع:

القيمة العلمية:

- إن هذه الدراسة التي تنتمي إلى حقل العلاقات الدولية وبالخصوص السياسة الخارجية، تعمل على معالجة إحدى أهم المواضيع في العلاقات الدولية، وهو السياسات الخارجية للقوى الكبرى، التي تصنف ضمنها السياسة الخارجية الروسية، حيث يمكننا الوصول إلى فهم أهم المحددات التي توجه هذه السياسات ، والتي تكاد تفتقر الدراسات العربية بشأنها.

- تحاول هذه الدراسة وضع تحليلات تتكيف وطبيعة التحولات والتغيرات القائمة والوقوف عند أهم المتغيرات التي تلعب دورا في التأثير في السلوك الخارجي لروسيا تجاه منطقة الشرق الأوسط، وفهم دوافع هذا السلوك. وذلك من خلال استعمال العديد من الأطر النظرية والمقاربات التي نقرب من خلالها إلى فهم واستيعاب الظاهرة محل الدراسة والتحليل (السياسة الخارجية الروسية).

القيمة العملية:

- إن التحولات والتطورات التي أفرزتها نهاية فترة الحرب الباردة، أدت إلى ظهور مفاهيم وظواهر جديدة أثرت على مسار العلاقات الدولية، بعدما أدت إلى تغيير على مستوى بنى وهياكل النظام الدولي، وكذا إعادة توزيع وترتيب القوى بداخله. وهو ما أثر على السلوكيات الخارجية للدول التي أحدثت تغييرات على سياساتها الخارجية لمواكبة التحولات والتكيف مع ما يحصل في البيئة الدولية ولعل روسيا الاتحادية وريثة الإتحاد السوفياتي لم تكن بمنأى عن الأحداث، حيث مرت سياستها الخارجية بالعديد من التغييرات خلال مراحل الفوضى التي عاشتها إثر انهيار الكتلة الإشتراكية. وهو ما لمتدعى العديد من المحللين والأكاديميين إلى رصد هذه التحولات ودراستها ومعرفة المتغيرات المؤثرة على سياسة روسيا الخارجية، وخصوصا بعد أحداث 09/11، والتي مثلت كذلك متغيرا دوليا مهما، وذلك بقصد الوصول إلى تحليلات وتفسيرات مقنعة حول أسباب ودوافع وأهداف هذه السياسة، خصوصا تجاه منطقة تعتبر من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم ألا وهي منطقة الشرق الأوسط.

- تكمن القيمة العلمية لهذا الموضوع كذلك في محاولة فهم وتوضيح السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة، وكذا مختلف القضايا والأحداث في هذه المنطقة وكيفية التعامل الروسي معها. حيث تسعى هذه الدراسة إلى الإقترب بشكل أفضل لفهم السياسة الخارجية الروسية ومحدداتها ومتغيراتها، وكذا الدوافع المرتبطة بالسلوكيات الخارجية لروسيا باعتبارها إحدى القوى العالمية.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

الأسباب الذاتية؛

من بين الإعتبارات الذاتية التي دفعتنا لاختيار الموضوع هو رغبتنا في التعمق في الدراسات الآسيوية والأوروبية بصفة عامة وسياسات القوى الكبرى بصفة خاصة، وتتبعنا لها وإصرارنا على فهمها. ما جعلنا نتناول موضوع السياسة الخارجية الروسية على اعتبار أن

روسيا من بين القوى الأوراسية الكبرى التي بدأت تسترجع مكانتها في النظام الدولي بعد سنوات من الفوضى التي عرفتھا.

ولم تكن قلة المراجع العربية في المكتبات الجامعية أحد الأمور المعيقة، بل زادت من رغبتنا في تناول هذا الموضوع، بل قد تكون الدراسة بمثابة محاولة جادة، قد تقدم الإضافة لبحوث أخرى تمس الموضوع ذاته وتطوره في إتجاهات عديدة ومختلفة.

الأسباب الموضوعية؛

إن الأهمية العلمية لهذا الموضوع، تكمن في اعتباره أحد المواضيع الأساسية المطروحة للنقاش في الدراسات المعاصرة خصوصا حول مكانة روسيا ودورها في النظام الدولي الذي تعمل القيادات الروسية على جعله يتميز بتعدد الأقطاب، مع محاولة روسيا إستعادة مكانتها السابقة كقوة عظمى ذات أدوار فاعلة على المستوى الدولي.

فضلا عن العمل على وضع دراسة علمية أكاديمية تساهم- ولو بشكل متواضع في تفسير وتحليل السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

إشكالية الدراسة:

إن التحولات العميقة التي عرفها الإتحاد السوفياتي، لم تؤد إلى تحرر أوروبا الشرقية، ووضع معالم نظام دولي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية (الأحادية القطبية) ليحل محل النظام القديم (الثنائية القطبية)، القائم على التوازن بين قوتين عظيمين تقودان معسكرين متضادين فقط، بل إلى إنهيار وتفكك الإتحاد السوفياتي كقوة عظمى.

وكانت روسيا الإتحادية- وريثة الإتحاد السوفياتي- قد عاشت مرحلة من الفوضى بعد الإنهيار ميزتها الأزمات الإقتصادية والإجتماعية الداخلية. وهو ما أثر على سياستها الخارجية التي اتّجهت نحو الغرب رغبة منها في الخروج من هذه الأزمات عن طريق استلام مساعدات من الغرب، وابتعدت سياستها عن الإهتمام بالكثير من مناطق العالم، من بينها الدول العربية. إلا أن وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة وإتباعه لمناهج إقتصادية وإجتماعية صارمة، وكذا أحداث 09/11 وما أفرزته من تغيرات جديدة، أدّى إلى ظهور روسيا من جديد على الساحة

الدولية وتبنيها لسياسة خارجية أكثر براغماتية تجاه العديد من الدول أملتھا المصالح الوطنية في ظل المستجدات الدولية، ومن بينها دول الشرق الأوسط. لذلك يمكن طرح الإشكال التالي: ما طبيعة توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ؟

في إطار هذه الإشكالية نطرح العديد من التساؤلات الفرعية منها:

- ماهي المقاربة الأكثر تفسيراً للسياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط؟
- كيف أثرت المتغيرات الدولية الجديدة على توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة؟
- ماهي دوافع توجه السياسة الخارجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط؟
- كيف تتعاطى روسيا مع قضايا المنطقة الشرق أوسطية؟
- كيف تفسر المواقف والتحركات الروسية تجاه الحراك الشعبي في سوريا؟
- ما مكانة منطقة الشرق الأوسط في ظل السياسة الروسية الراهنة؟

فرضيات الدراسة:

في محاولتنا للإجابة المؤقتة على هذه التساؤلات، نضع الفرضيات التالية:

- السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، هي تعبير عن رغبة روسيا في بناء عالم متعدد الأقطاب.
- السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط تقوم على أساس مبدأ تحقيق المصلحة الوطنية وتغذيها رغبة روسيا في استعادة مكانتها الدولية في عالم ما بعد 09/11.
- انعكست المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية التي أفرزتها أحداث 11 سبتمبر 2001 على توجيه السياسة الخارجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط.

تبرير الخطة:

كمحاولة منا لتغطية جميع جوانب الموضوع محل الدراسة، اعتمدنا على خطة تتطرق من الجانب النظري. حيث تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، من خلال فحص مجموعة من التعاريف الخاصة بالسياسة الخارجية والمفاهيم الأخرى ذات الصلة بها، وكذا مفهوم منطقة الشرق الأوسط، والمقتربات النظرية المفسرة للسلوك الخارجي للوحدة السياسية بدءاً بالواقعية الجديدة، ثم الليبرالية الجديدة والمقاربة البنائية بهدف الوصول إلى المقاربة الأكثر تفسيراً للسلوك الخارجي لروسيا تجاه منطقة الشرق الأوسط.

في حين درسنا في الفصل الثاني مجموعة المتغيرات المؤثرة على صناعة السياسة الخارجية الروسية، قصد تسهيل عملية التفسير من خلال دراسة الثالوث البيئي المتكون من تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية والسيكولوجية في ثلاث مباحث.

لننتقل بعد ذلك إلى الفصل الثالث والذي خصصناه لتوجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة، حيث تناولنا في المبحث الأول مخرجات السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا لفهم أهداف هذه السياسة في ظل مجموعة التطورات التي عملت على إعادة صياغة المصالح الروسية في المنطقة، وكذا الوسائل المعتمدة لتنفيذ هذه الأهداف. ثم تناولنا، مدى أهمية المنطقة في السياسة الخارجية الروسية من خلال دراسة مواقفها بشأن مجموعة من القضايا الهامة، وتتبع تطور الإهتمام الروسي بدول المنطقة، ثم تناولنا في المبحث الأخير من هذا الفصل، واقع العلاقات الروسية مع بعض دول المنطقة، ركزنا فيها على العلاقات الروسية الإيرانية والملف النووي الإيراني، والعلاقات الروسية السورية والأزمة السورية باعتبارهما أهم قضيتين راهنتين في المنطقة. في حين خصصنا الفصل الرابع لدراسة السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية في المنطقة. لنخلص بعد ذلك إلى مجموعة من الإستنتاجات حول الدراسة.

إن طبيعة الموضوع تتطلب منا الإعتماد على تكامل منهجي يتشكل من المناهج التالية:

المنهج التاريخي المقارن؛

يساعدنا هذا المنهج على تتبع العلاقات التاريخية لروسيا مع دول منطقة الشرق الأوسط، وكذا كيفية تعامل روسيا مع قضايا هذه المنطقة عبر فترات سابقة ومقارنتها مع الفترات الحالية، وذلك لفهم الإطار الحالي لهذه العلاقات ومواطن التغير لاستقصاء أسبابه.

المنهج الوصفي؛

من خلال هذا المنهج نصف المتغيرات الدولية الجديدة التي أثرت على السياسة الخارجية الروسية وتوجهاتها تجاه دول الشرق الأوسط، وكذا مجموعة المواقف تجاه قضايا المنطقة ومحدداتها وطبيعة العلاقات بين روسيا ودول الشرق الأوسط .

المنهج الإحصائي؛

وُظف هذا المنهج من خلال الإعتماد على مجموعة من الإحصائيات والأرقام الخاصة بالإقتصاد والتسلح وغيرها.. لإعطاء نظرة حول مدى التحسن والنمو في هذه القطاعات، وانعكاساتها على السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

الأدبيات السابقة للدراسة:

حظي موضوع السياسة الروسية باهتمام العديد من الدراسات المتخصصة من بينها:

أ/ دراسة لييليا شيفتسوفيا؛ في كتابها "روسيا بوتين" حيث عرضت فيه السياسة الروسية في المرحلة التي أعقبت رئاسة بوريس يلتسين لروسيا و حاولت معالجة إشكالية أسباب التناقض الذي عرفه المشهد السياسي الروسي الذي انقسم بين مؤيدين لليبرالية والديمقراطية، وبين مدافعين عن الديكتاتورية وانعكاساتها على السياسة الروسية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وخلصت إلى أن القيادة الجديدة لفلاديمير بوتين، ساعدت على إعادة الحيوية للسياسة الروسية على الصعيد الدولي، لكن مع اعتبارها من بين معيقات تحول روسيا نحو الديمقراطية الليبرالية نظرا لنمط الحكم المتبع من طرف الرئيس فلاديمير بوتين.

ب/ دراسة لمى مضر الأمانة؛ وذلك في كتابين، الأول؛ بعنوان "المتغيرات الداخلية والخارجية لروسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003" حيث بحث هذا الكتاب إشكالية تحديد العوامل التي ترسم ملامح سياسة روسيا الاتحادية تجاه منطقة الخليج، حيث شهدت روسيا تحولات واسعة في نظامها السياسي وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وحتى موقعها الجغرافي من منطقة الخليج إذ أصبحت مفصولة عن هذه المنطقة بمجموعة من الدول التي كانت تشكل جنوب الإتحاد السوفياتي فيما مضى، والتي أسفر استقلالها عن قضايا وتفاعلات جديدة استقطبت اهتمام السياسة الروسية ومواردها كما تحدث عن انعكاس هذه المتغيرات على السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الخليج العربي و السيناريوهات المتوقعة لمستقبلها في هذه المنطقة.

أما الكتاب الثاني؛ بعنوان: "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية" الذي سلط الضوء على التوجهات الروسية بعد الحرب الباردة وهاجسها الأمنية التي دعته إلى تبني هذه الإستراتيجيات والتوجهات، وكيف تتعكس هذه الإستراتيجيات المتبناة على المنطقة العربية في ظل تضارب المصالح الدولية. حيث ركزت في دراستها على التطورات التي مرّت بها روسيا منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي والتدهور و الإضطراب الذي عرفته ثم كيفية إعادة بناء هيكل الدولة بعد عام 2000، بشكل أعاد هيبة روسيا ومكانتها على الصعيد الدولي.

وانطلقت الباحثة من تساؤلات عدة، من بينها ما يصب في صلب اهتمامنا، والذي يتمحور حول رؤية روسيا لإقامة علاقات متعددة ومتنوعة مع مختلف القوى الدولية و الفوائد المنتظرة منها.

وللإجابة على هذا التساؤل، استندت في دراستها إلى مجموعة من المناهج، من بينها المنهج التاريخي و المنهج الوصفي من خلال وصف الوضع الروسي، والمنهج المقارن و التحليلي. وقسمت دراستها إلى ست فصول. عني الفصل السادس منها بدراسة انعكاسات الاستراتيجية الروسية على المنطقة العربية، وذلك من خلال نظرة عامة حول التوجهات الروسية تجاهها.

وخلصت دراستها في هذا السياق إلى أن روسيا تسعى إلى تقديم نفسها كبديل عن الغرب في المنطقة العربية.

- ج/ دراسة نورهان الشيخ؛ في كتاب "صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية" ركزت دراستها على عملية صنع القرار في روسيا، مع التركيز على طبيعة هذه العملية فيما يتعلق بالقضايا العربية، حيث انطلقت من مجموعة من الفرضيات منها:
- الرئيس هو محور عملية صنع القرار في روسيا ومركز الثقل في هذه العملية، نظرا لسلطاته وصلحياته الواسعة.
 - محدودية تأثير القوى الداخلية في صنع القرار.
 - للغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، تأثيرا يعتد به في عملية صنع القرار في روسيا.
 - بعد فترة من التراجع النسبي لأهمية الوطن العربي بصفة عامة في أولويات السياسة الروسية، وذلك في ظل الإنكفاء الروسي على الداخل والإتجاه الواضح نحو الغرب، تبرز محاولات تفعيل الدور الروسي في المنطقة العربية، وتنشيط العلاقات الإقتصادية والعسكرية والسياسية العربية الروسية في الفترة الأخيرة.
- وخلصت دراستها إلى مجموعة من النتائج منها:
- الديناميكية التي تميز صنع القرار في روسيا، وتراجع أهمية الشرق الأوسط في أولويات السياسة الخارجية الروسية في فترة حكم يلتسين والتي تنطلق منها دراستنا.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري

للسياسة الخارجية ومنطقة

الشرق الأوسط

إن الحديث عن السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط يقتضي منا البدء في وضع الإطار النظري لهذه الدراسة، من خلال التطرق إلى مجموعة المفاهيم الخاصة بالسياسة الخارجية وكذا معرفة المفاهيم ذات الصلة بها، بالإضافة إلى مفهوم منطقة الشرق الأوسط والأهمية الجيوستراتيجية لها، كما نتناول بالدراسة في الإطار النظري مختلف المقاربات النظرية المفسرة للسلوك السياسي الخارجي للوحدة السياسية في إطار تفاعلاتها مع الوحدات الأخرى، وهو ما سيدرس في هذا الفصل. وذلك في محاولة منا لمعرفة أي المقاربات النظرية أقرب لتحليل السياسة الخارجية الروسية بالإضافة إلى فهم الأسباب التي تدفع إلى تبني سلوكيات دون أخرى في سياق التفاعلات مع البيئة الخارجية ومجموعة الوحدات المكونة لها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية

اختلف علماء السياسة والباحثين في مجال السياسة الخارجية حول تعريف السياسة الخارجية Foreign Policy، وذلك لما تتميز به من تعقيد وتشابك، بالإضافة إلى التطورات السريعة والمستجدات التي تؤدي إلى إضافة أبعاد جديدة لهذه الظاهرة مما يحول دون وضع تعريف شامل لها. في هذا المبحث سنحاول الوصول إلى تعريف إجرائي للسياسة الخارجية من خلال رصد مختلف التعاريف الموضوعية من قبل مجموعة الباحثين في هذا المجال.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية من الظواهر التي تعرف تعقيدا يحول دون الوصول إلى تعريف شامل وواحد يتفق حوله علماء السياسة. وقد ركز كل منظر في تعريفه للسياسة الخارجية على بعد أو متغير معين يعكس زاوية تفكيره ونظرته للظاهرة.

ويعرفها كريستوفر هيل Christopher Hill بأنها: "مجموع العلاقات الرسمية الخارجية التي يقودها وينظمها فاعل مستقل (غالبا الدولة) في العلاقات الدولية."¹ ركز هذا التعريف على استقلالية الفاعل، وكذا رسمية القرارات وطبيعتها الخارجية وذلك في تعاملاتها مع الدول الأجنبية.

ويعرف إيفانس G.Evans وجيفري نيونهان G.Newnhan السياسة الخارجية بأنها:

" ذلك النشاط المتمثل في أفعال وردود أفعال وتفاعل الدول و الفواعل."²

أما مكقوان P.J Mcgowan فيعتبرها "تلك المواقف و النشاطات التي من خلالها تحاول

المجتمعات المنظمة التعامل مع البيئة الخارجية و الإستفادة منها."³

¹ Christopher Hill, *The Changing Politics of Foreign Policy*, London, Palgrave Macmillan, 2003, P3.

² G.Evans, G.Newnhan, *the Penguin Dictionary of International Relations*, London, Penguin Books, 1998,P.179.

نقلا عن: حسين بوقارة، السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر ، دار هوم، 2012، ص 18.

³ P.G.McGowan, Problems in the Construction of Positive Foreign Policy Theory, in J.Rosenau, *Comparing Foreign Policies: Findings and Methods*, New York, Sage Publishers, 1979, p.27.

يحمل هذان التعريفان مفهوما موسعا للسياسة الخارجية تنتفي فيه تحديد أي نوع من المتغيرات والدوافع والأطراف و الفواعل. وهو ما يجعل مسألة تحديد الظاهرة معقدة للغاية، مما يحول دون مقارنة هذه السياسة مقارنة علمية دقيقة.

ومن التعاريف التي تعرف السياسة الخارجية بعمومية شديدة أيضا، نجد تعريف حامد ربيع الذي يصفها بأنها: "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتطوي وتتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية."¹

يعتبر تعريف حامد ربيع عاما جدا، فهو يجعل السياسة الخارجية مرادفا لكل نشاط خارجي، بغض النظر عن مصدره أو ارتباطه بأهداف معينة تخص الدولة.

ويعرف الدكتور ناصيف يوسف حتي السياسة الخارجية بأنها "سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي بصورة عامة، كما تعرف أيضا بأنها امتداد للسياسة الداخلية للدولة لتحقيق أهدافها القومية في النطاق الدولي بوسائل تختلف عنها في النطاق الداخلي وتستخدم الدولة في سبيل الوصول إلى ذلك عدة وسائل دبلوماسية وسياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ودعائية."²

ويعرف جورج مودلسكي G.Modelski السياسة الخارجية بأنها : " نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمع لتغيير سلوكيات الدول الأخرى و لأقلمة نشاطاتها طبقا للبيئة الدولية: المدخلات و المخرجات"³

نقلا عن: حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص18.

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998، ص 7.

² ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص157.

³ نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الأردن، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص19.

ينظر هذا التعريف إلى السياسة الخارجية باعتبارها عملية تحويل للمدخلات إلى أنشطة تتأقلم ومستجدات البيئة الخارجية لأجل تحقيق أهداف الوحدة الدولية المعبر عنها بالمرجات، لكن لم يكن هناك تحديد للأنشطة ومكوناتها.

أما ريتشارد سنايدر R.Snyder و فيرنس E.Furnis يعرفان السياسة الخارجية بأنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختيارها للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلا أو حدثت حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل".¹

في هذا التعريف لا يوجد تمييز للسياسة الخارجية عن السياسات الأخرى التي تعتبر بدورها كقواعد تتخذ للتصرف وتختار كحلول للمشاكل التي تواجه الدولة. بالإضافة إلى أن التعريف أعطى نفس المعنى للسياسة الخارجية وقواعد العمل. لذلك فهو ضمنا يركز على صانع القرار ودوره في السياسة الخارجية للدول، حيث يعتبر سنايدر أن السلوكيات التي تنتهجها الدول، إنما هي سلوكيات الأفراد (صناع القرار) الذين يتحدثون باسمها لذلك فالسياسة الخارجية هي محصلة قرارات وسلوكيات هؤلاء الأفراد. وقد ركز سنايدر في دراسته للسياسة الخارجية على عامل " الإدراك " Perception عند صانع القرار، والذي يعتبر أن تعاملته وسلوكاته في إطار بيئته إنما هي نابعة من إدراكه الحسي وتصوراتة حول هذه البيئة، لذلك فتعاملته تكون وفقا لإدراكه للبيئة وليس من حقيقة البيئة والواقع الموضوعي والفعلي لها. وهو ما أكدته هولستي Holsti من خلال نموذجها القائم على العلاقة الترابطية بين نظام المعتقدات وعملية الإدراك وعملية صنع القرار.²

و هناك تعاريف أخرى ضمن أدبيات السياسة الخارجية تجعل من تعريفها مرادفا للأهداف الخارجية للدولة، فيعرفها بادلفورد ولنكولن Padelford & Lincoln: "هي العنصر

¹ المرجع نفسه، ص 20.

² نفس المرجع، ص 20.

الأساسي في العملية التي من خلالها تترجم الدولة مصالحها وأهدافها العامة والمعقولة في مسار عمل ملموس لتحقيق هذه الأهداف والحفاظ على المصالح.¹

لكن بعض أهداف الدولة تبقى مجرد أهداف أحيانا خصوصا إذا لم تقم الدولة بتجنيد مواردها لتنفيذ هذه الأهداف وتحقيقها، وهو ما يجعل هذا التعريف ينظر من زاوية واحدة للظاهرة مهملا بذلك العديد من المتغيرات والعناصر المكونة للظاهرة.

كما يعرفها "فان وبلكنفيلد" وزملاؤه بأنها: "تلك الأفعال وردود الأفعال الرسمية التي تبادر بها أو تتلقاها وترد عليها لاحقا الدولة ذات السيادة بهدف تغيير أو خلق ظروف أو مشكلة جديدة في خارج حدودها السيادية."²

من خلال التعريف السابق نلاحظ أن الباحث اعتبر ظاهرة السياسة الخارجية بأنها أفعال رسمية منصوص عليها من طرف الجهات الرسمية الحكومية، لذلك اعتبر أن الفاعل الوحيد الذي يمكنه صياغة السياسة الخارجية هو الدولة. في حين اتسعت دائرة الفواعل على الساحة الدولية من غير الدول.

في حين يعطي "ثورمان هيل" N.Hill تعريفا للسياسة الخارجية أكثر دقة حيث يعتبرها : " نشاط الدولة قبل الدول الأخرى سواء اتخذ هذا النشاط مظهرا سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا على أساس الفلسفة أو الايدولوجيا التي يتمسك بها القادة."³

في هذا التعريف اعتبر هيل أن كل نشاط سواء كان اقتصاديا أو سياسيا أو عسكريا من طرف دولة تجاه الدول الأخرى يعتبر جزءا من سياستها الخارجية.

في حين هناك تعاريف عديدة ربطت السياسة الخارجية بالمصلحة الوطنية وركزت على عنصر التخطيط، حيث تفترض هذه التعاريف أن السياسة الخارجية مخططة وهي ترمي إلى

¹ Amer Rizwan, "An introduction to foreign policy : definition, nature, and determinants" at the link : <http://amerrizwan.blogspot.com/2009/08/introduction-to-foreign-policy.html>

² محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق الذكر، ص 10.

³ نوري النعيمي، المرجع السابق الذكر، ص ص 22 23.

تحقيق غايات تصب في قالب المصلحة الوطنية. من بينها تعريف " بلانواولتون ": " السياسة الخارجية هي منهاج مخطط للعمل يطره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية." ¹

ويرى " جيمس روزنو " James Rosenau أنها : " منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا." ²

ويعطي محمد السيد سليم تعريفا للسياسة الخارجية باعتبارها : " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي." ³

وبهذا يكون محمد السيد سليم قد أعطى في تعريفه أبعادا أساسية في السياسة الخارجية تتمثل في : الواحدية، الرسمية، العلنية، الاختيارية، الهدفية الخارجية، و البرنامجية. ⁴

فالطابع الواحدي يجعل من السياسة الخارجية تتصرف إلى التعبير عن سياسة وحدة سياسية واحدة، وهو ما يميزها عن العلاقات الدولية التي تشمل كل القضايا التفاعلية بين دولتين أو أكثر. وبذلك تصبح السياسة الخارجية تعبر عن حركة وحدة سياسية واحدة تجاه محيطها الخارجي. أما الطابع الرسمي يجعل صياغتها تقتصر على الممثلين الرسميين للوحدة السياسية.

وبما أن برامج العمل الخارجي تتميز عادة بأنها مقصودة وقابلة للملاحظة من خلال مجموعة الأقوال و الأفعال الصادرة عن صانعي هذه السياسة، كما تم اختيارها من بين سياسات بديلة متاحة وهو ما يضيف عليها طابع العلنية و الاختيارية. كما أن السياسة الخارجية تعتبر

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق الذكر، ص 10.

² نفس المرجع، ص 11.

³ نفس المرجع، ص 12.

⁴ نفس المرجع، ص 12.

عملية واعية تحاول التأثير على البيئة الخارجية لتحقيق مجموعة من الأهداف خارج حدود الدولة، وذلك من خلال برامج عمل مخططة يضيف على هذه السياسة الطابع الهدي، الخارجي والبرنامجي.¹

نلاحظ أن كل باحث يعطي مفهومه للسياسة الخارجية انطلاقاً من أحد الأبعاد المميزة لهذه السياسة كالتخطيط مثلاً أو الرسمية أو السلوك أو الإدراك... و يحول تعقيد الظاهرة من الوصول إلى تعريف جامع و شامل وذلك لطبيعة القضايا المتعلقة بها و التي تتسم في أغلب حالاتها بالتغيير السريع و ظهور مستجدات مختلفة في كل وقت ما يفتح الباب واسعاً أمام العديد من التفسيرات المختلفة للباحثين كل من زاويته الخاصة مع دخول اعتبارات الإدراك والإيديولوجيات الخاصة، وبالتالي تختلف الأبعاد التي ينظر منها إلى ظاهرة السياسة الخارجية. من خلال هذه التعاريف، يمكن أن نصل إلى تعريف إجرائي للسياسة الخارجية و القائل بأنها تلك السلوكات التفاعلية للوحدة السياسية مع بقية القوى و الفواعل المتواجدة خارج الحدود الإقليمية لها وذلك لأجل تحقيق أهداف و غايات مختلفة و التي تعمل لأجلها هذه الوحدة.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الخارجية و علاقتها بالمفاهيم ذات الصلة

الفرع الأول: السياسة الخارجية و السياسة الداخلية

يعتقد المهتمون بالسياسة الخارجية بأن الارتباط بين أوضاع البيئة الداخلية للدولة و طبيعة و محتوى سلوكها هو أمر حتمي، حيث يرون أن السياسة الخارجية هي انعكاس مباشر للسياسة الداخلية. فالرخاء الاقتصادي مثلاً قد يساعد على تجاوز الكثير من النزاعات الداخلية ما يعمل على تحقيق الوحدة و الإنسجام داخل المجتمع الذي يساعد على التفرغ و الاهتمام بمسائل السياسة الخارجية. في حين تؤثر الأزمات و الاضطرابات و التمزقات الاجتماعية الداخلية على السلوك

¹ المرجع نفسه، ص ص 32 +3.

الخارجي، حيث تؤدي إلى عدم استقرار السياسة الخارجية وتراجع نشاطها في المحيط الدولي وهو ما يوضح إمكانية انتشار وتوسع الشؤون الداخلية إلى المحيط الدولي.¹

ويرى بعض المنظرين أن السياسة الداخلية تؤثر على السياسة الخارجية، حيث يزيد ارتباط السياسة الخارجية بشؤون المجتمع الداخلية إذا اتصلت القضايا الأساسية لها بموارد المجتمع وأوضاعه العامة، وبذلك يمكن استنتاج أن الفاصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية يتحدد بمدى ارتباط قضايا السياسة الخارجية بالاهتمامات الرئيسية للمجتمع.² كما أن عملية صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء كان ذلك على مستوى الفرد والقيادة أو على مستوى الجماعة، مما جعل علماء السياسة الخارجية يسلمون بعدم إمكانية الفصل بين السياستين. وهو ما أشار إليه "كارل فريديريك" في كتابه حول "السياسة الخارجية" بقوله: "إن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية ولا سيما في النظم الديمقراطية، وإلى أن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعاداً خارجية".³ أما هانريدر، فيرى أن السياستين تتشابهان- إلى حد كبير- وهو ما يطلق عليه تعبير "تدخل السياسة الخارجية Domestication".⁴

وعلاوة على ذلك، فإن الأوضاع الداخلية أصبحت أكثر ارتباطاً بما يحدث في البيئة الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك بفعل التداخل والإرتباط بين المجتمعات، نتيجة التقدم الهائل في ميداني التكنولوجيا والاتصالات. حيث تصيب الاضطرابات الحاصلة في المحيط الخارجي توازن المجتمعات الداخلية بهتزازات تتفاوت درجاتها ومداها من دولة لأخرى

¹ حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص 22.

² نوري النعيمي، المرجع السابق الذكر، ص 47.

³ نفس المرجع، ص 47.

⁴ نفس المرجع، ص 48.

ومن حدث دولي لآخر، قد تؤدي- في بعض الأحيان إلى إحداث تغييرات داخلية عميقة كاستجابة للتطورات الحاصلة في البيئة الخارجية.¹

رغم ترابط السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية، إلا أنهما غير متماثلتان، حيث توجد العديد من الفروق الموضوعية والتحليلية بينهما تتمثل أساساً في النقاط التالية:²

1/ السياسة الخارجية لا تمس توزيع الموارد الاجتماعية مباشرة. حيث يرى جيمس روزنو James Rosenau أن السياسة الخارجية تتميز بمجموعة من المكونات الذاتية: هي الدوافع، والأدوار، وأنماط التفاعل، وذلك على المستويين الشعبي والرسمي. وهو ما يميزها عن باقي السياسات. وهنا يكمن اختلافها عن السياسة الداخلية التي تمس توزيع الموارد الاجتماعية مباشرة. ويميز روزنو بين السياستين من خلال ثلاثة مستويات:³

أ السياسة الخارجية تثير لدى الجماهير دوافع تختلف عن التي تثيرها السياسة الداخلية، وذلك لاهتمام الشعب بالسياسة الداخلية التي ترتبط بالحياة اليومية أكثر من اهتمامهم بالسياسة الخارجية. لذلك فضغوط الرأي العام لا تؤثر على صانع القرار في السياسة الخارجية بدرجة التأثير نفسها على صانع السياسة الداخلية.

ب تتميز السياسة الخارجية بوجود أدوار متميزة، فعدد المشاركين في صناعة السياسة الخارجية أقل من عدد المشاركين في السياسة الداخلية. كذلك التعامل مع قضايا السياسة الخارجية يضمن التفاعل مع الدول الخارجية بحكم انصرافها إلى البيئة الخارجية. أما التعامل مع القضايا الداخلية، فهو يتم على مستوى داخلي بحت.

ج تتميز السياسة الخارجية بوجود أنماط متميزة من التفاعلات.

¹ حسين بوقارة ، المرجع السابق الذكر، ص 23.

² محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق الذكر، ص 30 35.

³ نفس المرجع ، ص 31 32.

2/ السياسة الخارجية تتميز بدرجة كبيرة بعدم اليقين، حيث تتسم بتوافر عنصر المفاجأة الإستراتيجية بكل أبعادها وعدم اليقين الذي يعني وجود موقف لا يستطيع فيه صانع القرار التوصل إلى المعلومات المطلوبة إلى درجة عدم القدرة على تحديد الاحتمالات لبدائل الحركة المتاحة، وذلك نتيجة غموض البيئة الدولية والضغوط النفسية فيها وأزمات السياسة الخارجية، حيث تنتج الأزمات الدولية المفاجئة عدم القدرة على حساب كل البدائل المتاحة في ظل الضغط النفسي بحكم ضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار.¹

إن نشاطات وأدوار بعض الأطراف الداخلية، قد تتعدى حدود إقليم الدولة التي تنتمي إليها ما يطرح إشكالية تصنيفها هل تعتبر شؤون داخلية أم قضايا خارجية؟ كما أن النصف الثاني من القرن العشرين، شهد توسعا لبعض الظواهر الداخلية (الجريمة المنظمة والهجرة..). لتأخذ أبعادا دولية. وبذلك لا يمكن اعتبارها جانبا داخليا محضا. لذلك إذا كانت عملية تحديد العلاقة بين السياستين صعبة، فإن الفصل بينهما يستحيل في أغلب الأحيان.²

الفرع الثاني: السياسة الخارجية والدبلوماسية

يوجد اختلاف بين مفهومي السياسة الخارجية والدبلوماسية حيث تعتبر السياسة الخارجية نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في مختلف الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى، أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية حيث يقوم الدبلوماسي بتنفيذ الخطة التي ترسم من طرف

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق الذكر، ص 35.

² حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص 24.

رجال السياسة في أوقات السلم.¹ لذلك يذهب التمييز المعتاد بين السياسة الخارجية والدبلوماسية باعتبار الأولى تهتم بما يجب فعله، أما الثانية فهي تهتم بكيفية عمله.² وتعرف الدبلوماسية- حسب هارولد نيكلسون Harold Nicolson بأنها إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض. في حين يعتبرها محمد طه بدوي فن وضع السياسة الخارجية للدولة موضع التنفيذ. ويرى ريمون آرون Raymon Aron أنها فن الإقناع.³ وللدبلوماسية ثلاث وظائف رئيسية:⁴

1 جمع المعلومات حيث تعمل السفارات على جمع المعلومات الخاصة بتفكير القيادة السياسية المحلية وحالة الاقتصاد المحلي، وطبيعة المعارضة السياسية باعتبارها أمورا تساعد الدولة على التنبؤ بالمشكلات الداخلية واستباق التغيرات في السياسة الخارجية، حيث تعتبر التقارير التي يعدها الدبلوماسيون المواد الأولية التي تبنى عليها السياسة الخارجية.

2 تقديم صورة ايجابية عن الدولة، وذلك من خلال تكوين أفكار ومواقف حسنة حول الدولة بهدف جعل أعمالها وسياساتها محط تأييد دولي.

3 تطبيق السياسات؛ حيث يقوم الدبلوماسيون بإدارة برامج الدولة في الخارج حول مسائل الحقوق العسكرية، تسهيل الاستثمار الأجنبي، التجارة، والإشراف على توزيع المساعدات الاقتصادية وتوفير المعلومات والمساعدة التقنية.

ومن أبرز الاختلافات بين السياسة الخارجية والدبلوماسية هي أن الأولى تتميز بالعلنية. وذلك لأنه من غير الممكن الارتباط بمعاهدات واتفاقات ما لم تكن معروفة عند الرأي العام أو

¹ نوري النعيمي، المرجع السابق الذكر، ص43.

² مارش بيتر، صنع السياسة الخارجية والمهارات الدبلوماسية، ترجمة: المركز الثقافي للتعريب والترجمة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2009، ص178.

³ هشام محمود الأقداحي، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2012، ص 98.

⁴ مارتن غريفشيس، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص204.

قبل موافقتهم عليها. أما الدبلوماسية؛ فإنها تتميز بالسرية بهدف الوصول إلى أهدافها على الرغم من اعتمادها على الدعاية والإعلام للتأثير على الرأي العام. وقد ميز J.R.Childs بين السياسة الخارجية و الدبلوماسية، حيث اعتبر أن السياسة الخارجية للدولة جوهرها أساسيا لعلاقتها الخارجية، بينما تمثل الدبلوماسية المكان المناسب الحقيقي للعمليات، حيث تقوم على تنفيذ هذه السياسة.¹

وقد عرف الكاتب الروسي تونكين الدبلوماسية بأنها النشاط الذي يمارسه رؤساء الدول، والحكومات، وإدارة الشؤون الخارجية، والوفود والبعثات الخاصة، والممثلات الدبلوماسية، ويحقق بوسائل سلمية أهداف وشؤون السياسة الخارجية للدولة.²

أما نيكولسون في دراسته المقدمة إلى مؤتمر فيينا، فإنه يقول: "من الناحية التاريخية تنتهي الدبلوماسية حيث تبدأ السياسة الخارجية أن كليهما يتعلقان بتوافق المصالح القومية مع المصالح الدولية، تستند السياسة الخارجية على المفهوم العام للمتطلبات القومية، أن الدبلوماسية تبحث عن طريق استخدام السبب التوفيقى، وتبادل المصالح لمنع الصراعات الكبيرة من النشوء بين الدول ذات السيادة، وهي هيئة عن طريق بحث السياسة الخارجية لتحقيق أغراضها عن طريق الاتفاق أكثر من اللجوء إلى الحرب. وهكذا عندما يكون الاتفاق متعذرا عن طريق الدبلوماسية التي تعد أداة السلم، فإن السياسة الخارجية هي الرادع الأخير، إذ أنها تستخدم الحرب، التي تعد وحدها أداة فعالة للوصول إلى أهداف الدولة".³

وهكذا فإن الدبلوماسية هي إحدى أدوات السياسة الخارجية التي تعمل سلميا لتحقيق الأهداف القومية للدولة.

¹ نوري النعيمي، المرجع السابق الذكر، ص 44.

² المرجع نفسه، ص 44.

³ نفس المرجع، ص 45.

الفرع الثالث: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

تصب مجمل التعاريف الخاصة بالعلاقات الدولية في طبيعة هذه العلاقات. ويعرفها أحمد عباس البديع، بأنها: مجموعة من الأنشطة والتفاعلات والأفعال وردود الأفعال بين مختلف دول العالم و عبر الحدود الإقليمية... ترتبط ارتباطا وثيقا بأمور الحياة الإنسانية وتؤثر تأثيرا مباشرا على أمن العالم واستقراره. حيث أن العلاقة المبنية على أسس من التعاون والتفاهم تؤدي إلى ازدهار حياة الشعوب وتقدم الدول على عكس العلاقات التي تعج بتفاعلات الصراع والتي تستند لسياسة "مركز القوة" في العلاقات الدولية، فإنها تكون مصدر لإثارة المنازعات الدولية، معرضة العالم لويلات الحروب ومعيقة لمسيرة الشعوب في طريق تقدمها وازدهارها.¹ نجد أن التعريف هذا يركز على التفاعلات التعاونية والصراعية لهذه العلاقات.

أما نيكولا سبيكمان Nicholas Speakman، فقد ركز على الجوانب الإنسانية والأخلاقية للعلاقات الدولية، حيث عرفها: "العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص ومجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دولة أخرى."²

وتتضمن العلاقات الدولية ثلاثة مواضيع رئيسية حسب تقرير منظمة اليونسكو بشأن العلوم السياسية، هي: السياسة الدولية وما تشمله من دراسة للسياسات الخارجية للدول وتفاعلاتها، التنظيم الدولي وما يشمله من دراسة للمنظمات الدولية والإقليمية، والقانون الدولي ودراسته للقواعد القانونية التي تقوم بتقنين وتنظيم العلاقات الدولية في المحيط الدولي سواء بين الدول أو بين المنظمات الدولية.³

¹ عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 28، 30.

² محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق الذكر، ص 13.

³ نفس المرجع، ص 14.

من هذه التعاريف نلاحظ مدى التداخل بين العلاقات الدولية والسياسة الدولية والسياسة الخارجية إلى درجة الخلط بين هذه المفاهيم وجعلها مرادفات لبعضها البعض. والسياسة الخارجية تتميز بطابعها الوحوي أي تدرس السلوك الخارجي لوحدة سياسية واحدة. أما العلاقات الدولية، فتتصرف إلى مجموعة التفاعلات بين وحدتين أو أكثر في حالة مستمرة من عملية الفعل ورد الفعل المتتابعة والمتشابكة. لكن هذا الاختلاف لا ينفي وجود ارتباطات بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، فالعلاقات الدولية هي محصلة لتفاعل مجموعة السياسات الخارجية للدول، كما أن السياسة الخارجية باعتبارها تخص وحدة سياسية واحدة لا يمكن أن تنفذ أو تصاغ بمعزل واستقلالية عن الدول الأخرى وكذا تأثير الظروف الدولية عليها.¹

لكن يمكن القول أن العلاقات الدولية هي أعم وأشمل من السياسة الخارجية. فالعلاقات الدولية هي مجال تطبيق السياسة الخارجية للدول والتي لا تكون هناك علاقات دولية بدونها، لذلك فالعلاقة هي علاقة تداخل وليس ترادف.² حيث يعنى علم العلاقات الدولية بالكشف عن حقيقة الظواهر السياسية الدولية التي تنشأ نتيجة التفاعلات بين الوحدات السياسية المختلفة في إطار النسق الدولي وتفسير هذه الظواهر تفسيراً علمياً للكشف عن خصائصها العامة المشتركة، وعلى الانتظام الذي يحكمها في ذاتها وفي علاقاتها بغيرها من الظواهر، وما يستتبع ذلك من إمكانية التنبؤ بها في المستقبل. أما دراسة السياسة الخارجية؛ فهي تهتم عادة بتحليل السلوك الخارجي للدول أو المواقف التي تواجهها في البيئة الدولية.³

من الناحية النظرية، يرى أغلب الباحثين في ميدان السياسة الخارجية أنه لا يمكن الفصل بين التنظير في العلاقات الدولية والتنظير في السياسة الخارجية. حيث تتميز الفرضيات والقوانين العلمية المترابطة والخاصة بتقييم وتفسير الظواهر للتنبؤ بالاتجاهات والتطورات المستقلة للعلاقات الدولية بالتوحيد والشمولية. لذلك عادة ما تكون النظريات الخاصة

¹ المرجع نفسه، ص 13 و 14.

² عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 30 و 31.

³ هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق الذكر، ص 14.

بالعلاقات الدولية تهتم في جانب منها بالسلوك الخارجي للدول المكونة للنظام الدولي، خاصة في مرحلة ما بين مؤتمر وستفاليا 1648 إلى الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الدولة تمثل وحدة التحليل المركزية في العلاقات الدولية. في الوقت الذي زادت فيه المحاولات التنظيرية في عصر ازدهرت فيه الدبلوماسية التقليدية وسياسات توازن القوى و السيادة المطلقة للدولة.¹ لكن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عرفت تطورا في ميدان التنظير في العلاقات الدولية، وبدأ اعتماد مبدأ التخصص في دراسة الظواهر. حيث أصبحت هناك نظريات ونماذج خاصة بكل حقل من حقول العلاقات الدولية (السياسة الخارجية، الصراع الدولي، التكامل والاندماج، ...). لذلك فقد عرف حقل السياسة الخارجية بروز محاولات تنظيرية متخصصة كتلك المحاولات والنظريات التي ساهم من خلالها مجموعة من المنظرين، أمثال: جيمس روزنو James Rosenau، هيرمان M.Hermann، ريتشارد سنايدر Richard Snyder، غراهام أليسون G.Allison وجوزيف فرانكل J.Frankel. لذلك أصبح هناك تمايز بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.²

الفرع الرابع: السياسة الخارجية و السياسة الدولية

يعرف الدكتور "حامد ربيع" السياسة الدولية بأنها: " التفاعل الذي لا بد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة".³

من خلال هذا التعريف نستخلص مجموعة من الملاحظات تتمثل في:⁴

1 أن السياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية، ولكن ليس بوصفها تعبيراً عن أهداف محلية، وإنما نموذجاً من نماذج السلوك الدولي.

¹ حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص 24.

² المرجع نفسه، ص 25.

³ نوري النعيمي، المرجع السابق الذكر، ص 28.

⁴ نفس المرجع، ص 29.

2 أن السياسة الدولية بهذا المعنى تفترض علاقات تقاطعية تفترض بدورها تفاعل بين أكثر من دولة واحدة، بل التقاطع بين أكثر من كتلة واحدة من التكتلات الدولية؛ أي بين أكثر من مجموعة الدول المرتبطة بعلاقات إقليمية أو مواقف إستراتيجية.

3 أن السياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول بمعنى العلاقات التي تقوم على أسس رسمية بين أشكال النظام السياسي الرسمي فحسب، بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير الرسمية، طالما لها صفة دولية.

ويعرف "فاضل زكي محمد" السياسة الدولية بأنها: "تلك العملية السياسية المتفاعلة التي تجري على صعيد محلي أو داخلي، والسياسة الدولية بكلمة موجزة هي حصيلة تفاعل السياسات الخارجية".¹

ويعرف "جوزيف ناي" السياسة الدولية بأنها: "سياسة تتشأ في غياب سياسة مشتركة، أو سياسة بين كيانات ليس لها حاكم عام، وهكذا يطلق على السياسة الدولية عادة أنها فوضوية "أناركية" كما تعني كلمة "ملكية" حاكم واحد، تعني كلمة "فوضوية" عدم وجود أي حاكم وتعد السياسة الدولية نظام للإعتماد على الذات".²

ويرى المفكرون أن السياسة الدولية و السياسة الخارجية هما بمثابة مادتين ينتميان إلى حقل معرفي واحد، إلا أنهما غير متشابهين أي بينهما فوارق واضحة، فالسياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية و السياسة الدولية هي مجموع المبادئ المرتبطة بالنشاط الدولي.³

لذلك فالسياسة الدولية هي حصيلة التفاعلات الحادثة على مستوى البيئة الدولية، والتي تشمل مجموعة القرارات والسلوكات الدولية الصادرة عن الوحدات السياسية المتفاعلة، وكذا مختلف التنظيمات الدولية الناشطة في المجال الدولي.

¹ محمد فاضل زكي، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، بغداد، مطبعة شفيق، 1975، ص 29.

² نوري النعيمي، المرجع السابق الذكر، ص 33.

³ نفس المرجع، ص 33.

المبحث الثاني: تعريف منطقة الشرق الأوسط وأهميتها الإستراتيجية

إن الحديث عن مفهوم وأهمية الشرق الأوسط يحمل تشعبات وتعقيدات كبيرة، حيث يرجع المصطلح إلى زمن بعيد من التاريخ. كما استخدمت العديد من المصطلحات والأسماء التي تشير إلى المنطقة، ما يجعل من التحديد الدقيق للمنطقة والدول الواقعة ضمنها تعرف تعقيدا كبيرا واختلافات عدة بين المنظرين وصناع القرار كل حسب نظرتهم ومدى امتداد مصالحهم. فضلا عن أن المنطقة لاتزال تعرف نوعا من التشكيل وإعادة الرسم لحدودها الجيوسياسية.

المطلب الأول: تعريف منطقة الشرق الأوسط

الشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه في مختلف أنحاء العالم، حيث كان يقصد به تقسيم الشرق إلى أقسام حسب التباعد والتقارب الجغرافيين من أوروبا. في حين أن الإقليم هو إقليم أوسط بالنسبة لخريطة العالم بصفة عامة، والعالم القديم بصفة خاصة. وتحديد إقليم الشرق الأوسط بالتدقيق أمر صعب، ويرجع ذلك إلى هلامية الإقليم. فهو يتسع أو يضيق حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه أي باحث أو أي هيئة أو منظمة خاصة أو دولية، أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم.¹ كما أن الغموض الذي يكتنف تحديد مفهوم الإقليم يعود إلى وجود نوع من المفاهيم المسبقة التي أدت إلى إلتباس المصطلحات، و هي: الشرق الأوسط، العالم العربي، العالم الإسلامي. فالعالم العربي يشتمل على الجزء الغربي من الشرق الأوسط، ويمتد خارجه إلى شمال إفريقيا ونطاق السفانا من السنغال إلى السودان. في حين أن العالم الإسلامي يشمل كل الشرق الأوسط ويمتد ورائه في شتى الإتجاهات الجغرافية. أما مفهوم الشرق الأوسط، فقد عرف مجموعة من الأسماء والمصطلحات التي استخدمت في الماضي، ولاتزال تستخدم في الحاضر للإشارة إلى أحد أجزائه، ومن بينها:

¹ يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط و صراع العولمة، لبنان، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2002، ص120.

- **الليفانت Levant**؛ وهو مصطلح قديم يعود إلى العصر الإغريقي، يشير إلى سكان البحر المتوسط الشرقي (سوريا ولبنان وفلسطين). وبهذا فإنه لا يعبر عن الإقليم ككل، ولا يزال يستخدم في العربية كمصطلح مختصر للدلالة على شرق البحر المتوسط.
- **الشرق القديم أو الأقدم Ancient, Most Ancient Est**؛ يستخدمه علماء الآثار والحضارة للدلالة على المنطقة الممتدة من مصر إلى الأناضول وغرب إيران. وهي المنطقة التي نشأت فيها الحضارات العالمية القديمة.
- **الصحاري الكلاسيكية Classical Desert**؛ ويقصد به منطقة الصحراء العربية وهوامش الأراضي الزراعية فيما بين النيل والفرات.
- **جنوب غرب آسيا South-West Asia**؛ هو مصطلح جغرافي يشمل المثلث الأرضي الممتد من أفغانستان في الشرق إلى الأناضول في الغرب واليمن في الجنوب.
- **الشرق القريب Hither East**؛ شاع هذا المصطلح خلال فترة زمنية سابقة كبديل عن مصطلحي الشرق الأوسط أو الشرق الأدنى، ولم يعد يستخدم الآن.¹
- **الشرق الأدنى Near East**؛ استخدم هذا المصطلح من طرف البريطانيين في أواخر القرن التاسع عشر للدلالة على الإمبراطورية العثمانية، بامتدادها في البلقان من ألبانيا وشمال اليونان إلى الجزيرة العربية ومصر والسودان وولاية طرابلس (المغرب). وكان المصطلح يستخدم من طرف وزارة الخارجية الأمريكية للدلالة على المنطقة التي تشمل مصر والسودان وشبه الجزيرة العربية والمشرق العربي، وإيران وتركيا وقبرص واليونان. وقسمت الخارجية الأمريكية شؤون الشرق الأدنى إلى مكتبين: اختص الأول بتركيا واليونان العربي، وإيران. أما الثاني؛ فقد اختص بالدول العربية في هذا الإقليم. لذلك فإن التقسيم كان يقوم أساساً على التفريق اللغوي والخلفية الحضارية التي تضم مجموعة الأقطار العربية كلها في مقابل الإنتماءات السياسية التي تربط أمريكا بإيران

¹ المرجع نفسه، ص 124.

وتركيا (الحلف المركزي قبل سقوطه)، وتركيا واليونان (حلف شمال الأطلسي). كما استخدم المصطلح في ألمانيا من طرف الهيئات الرسمية وغير الرسمية للدلالة على الإقليم الممتد من بحر قزوين والقوقاز والبحر الأسود في الشمال إلى البحر العربي في الجنوب، بحيث تشمل الدول الممتدة من إيران وتركيا في الشمال إلى دول جنوب الجزيرة العربية والسودان في الجنوب، والمنطقة الممتدة من إيران في الشرق إلى ليبيا في الغرب.

- الشرق الأوسط **Middle East**؛ أطلق الإنجليز هذا المصطلح على إيران وأفغانستان ومنطقة السند (أفغانستان حالياً). أما الألمان فقد أطلقوا هذا المصطلح على المنطقة التي تشمل أفغانستان وباكستان والهند وبنغلادش و برما و النيبال وسريلانكا.¹ ورغم اختلاف المصطلحات، إلا أنه هناك شبه إجماع على أن المصطلح يستخدم كبديل لكافة المصطلحات السابقة، حيث يتكرر اسم الشرق الوسط في الكثير من الدراسات والكتب السنوية للإشارة على الإقليم الذي يشتمل على الدول الممتدة من إيران إلى مصر ومن تركيا إلى اليمن، وقد يضاف إليها ليبيا أو السودان أو إحداهما، أو برقة وشمال السودان فقط.² فمجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يصدر سنويا في لندن أطلق هذه التسمية على المنطقة التي تشمل تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وتونس والمغرب والجزائر وأفغانستان. في حين يطابق المعهد العالمي للشرق الأوسط في واشنطن جغرافيا بين الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، حيث يجعله يمتد من المغرب إلى اندونيسيا ومن السودان إلى أوزبكستان، وهذا لاعتناق شعوب المنطقة للدين الإسلامي.³

¹ المرجع نفسه، ص 125.

² نفس المرجع، ص 126.

³ أمين المشاقبة، سعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 20.

وحدد المعهد العالي البريطاني الملكي للعلاقات الدولية الشرق الأوسط بكل من تركيا وإيران وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر و السودان وقبرص.¹

وعن تطور مفهوم الشرق الأوسط، فقد ظهر مستندا لاعتبارات جيوسياسية عند التفكير في أمن الهند. ثم اتخذ المفهوم جذوره من خلال وصف ماهان Mahan وغوردن Gordon للممارسات والاهتمامات الأمنية الخاصة بصانعي السياسة الأمنية البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. لذلك على الرغم من أن المصطلح يعود في جذوره إلى مكتب الهند البريطاني، دخل مصطلح الشرق الأوسط للخطاب العام عن طريق استخدام ماهان له عام 1902 ثم أخذ المفهوم بالتطور بعد ذلك، ففي فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية التي تزامنت مع اكتشاف كميات كبيرة من النفط في شبه الجزيرة العربية، وزيادة وتيرة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، تم ربط هذه المناطق وإضافتها لتعريف الشرق الأوسط لماهان. وخلال الحرب العالمية الثانية بدأ صناع السياسة البريطانية باستخدام المصطلح مع الإشارة إلى جميع الأراضي الآسيوية وشمال أفريقيا، ولم توضع حدود واضحة للمنطقة خلال هذه الفترة.

وتماشيا مع التغيرات الحاصلة على مستوى السياسات الحربية البريطانية، أضيفت إيران إلى المنطقة عام 1942، بينما أسقطت إيرتيريا في سبتمبر 1941، ثم أعيدت إضافتها بعد 5 أشهر فقط.²

إن عدم وجود تعريف محدد للمنطقة، دفع رودريك دافيسون Rodric Davison أحد أشهر مؤرخي المنطقة إلى التساؤل حول موقعها. حيث اعتبر أن الغموض الذي يكتنف المصطلح يرجع إلى غموض العلاقات الخارجية والسياسات الأمنية للدول الكبرى خاصة أمريكا وبريطانيا، ما يجعلها تغير من تحديد المنطقة بما يتناسب مع أغراضها السياسية المختلفة.

¹ عبد الوهاب الكيالي، كامل الزهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1974، ص

² Pinar Bilgin, *Regional Security in The Middle East: a Critical Perspective*, London, Routledge Curzon, 2005, p 71.

فعلى سبيل المثال، سنة 1957 عند إعلان "مبدأ إيزنهاور" عرف أمين الدولة جون فوستر دالاس John Foster Dulles منطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة الرابطة بين والمتضمنة لليبيا في الغرب، وباكستان في الشرق، وتركيا في الشمال، وشبه الجزيرة العربية في الجنوب، بالإضافة إلى السودان واثيوبيا. واعتبر دافيسون أن دالاس كان مترددا في إعطاء تعريف أكثر دقة للمنطقة خوفاً من أن يعتبر صناع السياسة السوفيات أن هذا التحديد هو بمثابة "خط دفاع"، ما يدفعهم إلى احتواء المناطق الواقعة خارج هذا الخط. فالإختلاف في تحديد المنطقة راجع إلى العوامل الجيوسياسية المتجذرة في تفكير و الممارسات الأمنية لمحدديها.¹

ويمكن القول أن منطقة الشرق الأوسط تشمل مصر وفلسطين ولبنان وسوريا والأردن والعراق والكويت وشبه الجزيرة العربية كقلب للنظام الشرق أوسطي. أما أطرافه فتشمل الدول المحيطة.

الخريطة 01: خريطة الشرق الأوسط قبل المشروع الشرق الأوسط الجديد

Redrawing the Middle East map



المصدر: عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد: بين "الفوضى البناءة" و"توازن الرعب"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 64.

¹ Ibid, pp 71-72.

ظهرت فكرة بديلة للشرق الأوسط سميت بالشرق الأوسط الجديد، والتي صيغت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وذلك لإعادة ترسيم حدود الشرق الأوسط من جديد لإعادة تشكيل دول الشرق الأوسط الجديد خدمة للمصالح الأمريكية الإسرائيلية.¹

وبدأ الحديث عن "مشروع الشرق الأوسط الكبير" في الإدارة الأمريكية في نهاية عام 2003، بعد إسقاط نظام صدام حسين في العراق، ومحاولة البدء بدمقرطة هذا البلد، حيث افترض أن هذه العملية ستؤثر على الدول الأخرى في المنطقة.² وقد عرض المشروع للمناقشة على دول الإتحاد الأوروبي والدول الصناعية الكبرى مجموعة الثمانية الكبار حيث بلورت هذه الدول موقفاً موحداً من المشروع خلال القمة المنعقدة بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004. والدول التي يشملها المشروع هي الدول العربية وباكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل.³

ويهدف هذا المشروع إلى إعادة هيكلة النظام في منطقة الشرق الأوسط وإدخال مجموعة من الإصلاحات في جميع مكوناته السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتربوية، بشكل يجعله خاضعاً للإملاءات الأمريكية ويلبي مصالحها وحاجاتها.⁴ وأبدت روسيا إهتماماً أكبر بمشاريع الإصلاحات في منطقة الشرق الأوسط بعد انضمامها إلى مجموعة الثمانية الكبار في جانفي 2006.⁵

¹ محمد عبد حسين، يوسف أبو سمرة، تاريخ الشرق الأوسط الجديد (والقديم في موازين العرب واليهود والقوى العظمى في العالم: دراسة تاريخية تحليلية نقدية)، الأردن، عمان، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 13-14.

² م. بيلينكايا، "الشرق الأوسط الكبير بين روسيا والسبع الكبار"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 128، شتاء ربيع 2008، ص ص 66.

³ محمد الجوهري حمد الجوهري، الديمقراطية الأمريكية والشرق الأوسط الكبير، القاهرة، دار الأمين، الطبعة الأولى، 2005، ص ص 135-136.

⁴ أمين المشاقبة، سعد شاكر شلبي، المرجع السابق الذكر، ص 249.

⁵ م. بيلينكايا، المرجع السابق الذكر، ص 66.

الخريطة 02: خريطة الشرق الأوسط بعد تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد



المصدر: عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد: بين "الفوضى البناءة" و"توازن الرعب"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 64.

المطلب الثاني: الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق في العالم بالنفط و المعادن، حيث تمتلك دول المنطقة مكانة هامة ضمن خارطة سوق النفط العالمية.¹ فبالنظر إلى المؤشرات الرئيسية والعوامل المرتبطة بالطلب المتوقع على النفط من جهة، وإمكانيات الدول العربية من حيث

¹ براهيم بقللة، "مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية (الحاضر، المستقبل، والتحديات)"، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبية بن بوعلي الشلف، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013، ص 73.

الإحتياجات المؤكدة وانخفاض تكلفة الإنتاج وتوفر البنى التحتية من جهة أخرى، فإنه ليس من قبيل المفاجآت أن غالبية التقديرات تشير إلى أن منطقة الدول العربية ستزيد من إنتاجها النفطي، مما سيؤدي إلى زيادة حصتها من الإنتاج العالمي حتى عام 2030. ومن بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم هناك خمس دول من منطقة الشرق الأوسط بلغت احتياطياتها النفطية عام 2010، ما يقارب 100 مليار برميل، وهي: المملكة العربية السعودية العراق، إيران، الكويت والإمارات العربية المتحدة، والتي تضم فيما بينها احتياطيات تقدر بـ 578.89 مليار برميل، مشكلة بذلك حوالي 48.7% من إجمالي الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم.¹ كما تتمتع المنطقة بمركز استراتيجي مهم من بين القارات الثلاث: أوروبا وآسيا وإفريقيا.² وتسيطر على أهم الممرات البحرية العالمية، كالمضائق التركية بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، والتي مثلت في القديم بوابة موسكو والكتلة الشرقية من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم إلى المحيط الهندي عبر السويس. وقناة السويس وباب المنذب اللذان يتحكمان في طريق الملاحة الدولية من أوروبا والإتحاد السوفياتي وأمريكا الشمالية إلى المحيط الهندي والشرق الأقصى.³ واكتسبت قناة السويس أهمية سياسية وتجارية وعسكرية واستراتيجية بالنسبة للإمبراطورية الروسية منذ القديم، باعتبارها الطريق الأقصر إلى الشرق الأقصى الروسي، حيث لم تكن آنذاك مواصلات برية سريعة بين الأقاليم المركزية لكل من روسيا وشرق سيبيريا والشرق الأقصى.⁴ بالإضافة إلى مضيق هرمز الذي يتحكم في الملاحة بين أغنى مناطق العالم بالإنتاج البترولي وأسواقه في شتى قارات العالم. كما يتركز

¹ المرجع نفسه، ص 73.

² عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد: بين "الفوضى البناءة" و "توازن الرعب"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 76.

³ يحيى أحمد الكعكي، المرجع السابق الذكر، ص ص 128 + 129.

⁴ أ. خرينكوف، "المصالح الروسية في منطقة البحر الأحمر و القرن الإفريقي"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 128، شتاء/ ربيع 2008، ص 75.

بمنطقة الشرق الوسط حوالي 65.1 % من احتياطات البترول العالمية، وحوالي 35% من إنتاج البترول الخام في العالم، حيث يعتبر الشرق الأوسط أكبر مصدر للنفط إلى العالم.¹ إلى جانب ذلك، لعب العامل الجغرافي دورا مهما في توجه روسيا نحو الشرق الأوسط. حيث تمثل هذه المنطقة خاصرة تحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز واللتيين يمثلان الجوار القريب لروسيا، التي تعمل بكل قواها لأجل ضمان مصالحها الحيوية فيه. لذلك لجأت روسيا بعد انهيار الإتحاد السوفياتي إلى الإهتمام بكل من تركيا و إيران على نحو خاص، وذلك باعتبارهما أكثر دول المنطقة ميلا إلى التغلغل في هاتين المنطقتين نظرا للعلاقات العرقية و الدينية واللغوية التي تجمع شعوبها. وبالإضافة إلى مجموعة الأرباح الإقتصادية التي تجنيها موسكو من علاقاتها بإيران، فهي تعتبر إحدى وسائل روسيا لتحجيم استخدام إيران للورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا في مناطق القوقاز وآسيا الوسطى.²

¹ يحيى أحمد الكعكي، المرجع السابق الذكر، ص 129.

² إبراهيم عرفات، " روسيا و الشرق الأوسط.. أية عودة؟"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 74.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية في تفسير السياسة الخارجية

يعتمد الباحثون الأكاديميون في مجال السياسة الخارجية على العديد من المقاربات النظرية لتفسير السلوكات الخارجية للوحدات السياسية، حيث تركز كل مقاربة على مجموعة من المتغيرات التفسيرية، التي تحلل هذه السلوكات في إطار البيئة الدولية. من بين هذه المقاربات نجد الواقعية والليبرالية والبنائية، والتي ستنم مناقشتها في هذا المبحث.

المطلب الأول: الواقعية الجديدة

هيمن النموذج المعرفي الواقعي Realist Paradigm على حقل العلاقات الدولية إبان الحرب الباردة، حيث قدمت الواقعية تفسيرات قوية للحرب والتحالفات، والصراع وظواهر أخرى.¹ فهي كنظرية سياسية تهدف إلى دراسة متغير القوة Power لفهم سلوكيات الدول وعلاقاتها بعيدا عن التركيز على المثل والأخلاق في العلاقات الدولية.²

وفق المقاربة الواقعية، ذهب محللو السياسة الخارجية إلى التركيز على تحليل عميق لأوضاع القوة النسبية التي تخص جماعات تعيش في بيئة تطبعها الفوضى والوجود الدائم لسياسات القوة.³ كما فسّر الواقعيون الجدد سلوكيات الدول تفسيراً تنازلياً (Top-down explanation).⁴ حيث يرى الواقعيون الجدد أنه في نظام فوضوي مع عدم وجود "احتكار مركزي للقوة المشروعة" تتشغل الدول بمسألة ضمان الأمن. ونظراً لعدم وجود سلطة مركزية لفرض النظام، فإن الدول تواجه المعضلة الأمنية Security Dilemma واللجوء إلى آلية

¹ أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية في ظل النظريات المعاصرة، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 218.

² محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص 33.

³ محمد شاعة، "المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية: طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة ومقتضيات الحالات الخاصة"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 15، جوان 2011، ص 71.

⁴ عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 171.

"المساعدة الذاتية" لحماية نفسها ومصالحها الحيوية الخاصة بها من خلال الحصول على الأسلحة وغيرها من تشكيل التحالفات مع الدول الأخرى.¹

وتختلف الواقعية الجديدة عن الواقعية الكلاسيكية في مفهومها للقوة التي تعتبرها وسيلة وليست غاية بالإضافة إلى تركيزها على تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن Maximazation of Security وتوازن القوى Balance of Power كهدف أولي، حيث يقول والتز في هذا السياق:

"الإهتمام الأخير ليس من أجل القوة وإنما من أجل الأمن"

² "The ultimate concern of states is not for power, but for security".

ومن هنا تبرز فكرة هرمية السلطة في النظام الدولي، والتي تتحدد من خلال مكتسبات ومقدرات كل دولة. لذلك فالسياسة الخارجية- حسب هذا المنظور- هي ذلك المسار الذي تنتهجه الدولة من أجل تحقيق وتعظيم مصالحها الوطنية في بيئة تسودها الفوضى واللامن. لذلك فنجاح هذه السياسة يتوقف على حجم عناصر القوة والتوظيف الفعال والعقلاني لها من قبل الدولة في ظل المنافسة التي تشهدها البيئة الدولية.

وتولي الواقعية الجديدة اهتماما وتركيزا كبيرين لبنية النظام الدولي. حيث يرى كينيث والتز أن التفاعل بين الدول يفرز بنية دولية، قد تمنع الدول من القيام بسلوكات معينة. كما قد تفرض عليها الإقدام على أفعال معينة. لذلك فكل تغيير يمس بنية أو أجهزة النظام الدولي، يتطلب بالضرورة تغييرات مماثلة على مستوى السلوك الخارجي لأعضائه.³ فالواقعيون الجدد يؤمنون أن الفواعل مقيدة بفعل بنية النظام، ويفرق الواقعيون الجدد من حيث النظام من خلال بعدين أساسيين هما: الإستقطاب، والتقسيم الطبقي (يخص توزيع القدرات بين الدول).

¹ Ruchi Anand, *Self-Defense in International Relations*, New York, Palgrave Macmillan, 2009.p18

² عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 171.

³ حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص ص 156-157.

تشير قطبية النظام إلى عدد الدول التي تمارس القوة في النظام الدولي، وتهتم الواقعية بصفة خاصة بقطبية النظام لكونها تركز على القوة. ويعمل وجود عدد من الجهات الفاعلة المؤثرة في النظام على تشكيل إمانظام متوازن القوى أو متعدد الأقطاب.¹

ويرى والتز أن النظام ثنائي القطب من المرجح أن يكون أكثر استقراراً. ويتفق والتز مع مورغاننو على طبيعة التغييرات البنوية التي تقود إلى الاستقطاب الثنائي مع تركيزه على الضغوط النظامية التي توجه عمل الدولة بدلاً من التغييرات السياسية على مستوى وحدة صنع القرار. وبالنسبة لالتز، فإن ديناميات نظام القطبية الثنائية يعني أن لهما القدرة على التعامل مع بعضهما البعض على نحو فعال. ويرى أن عدد قليل من اللاعبين هو الأسهل للوصول إلى ضبط الأمن والحفاظ على الاتفاقات وأكبر حافز للحفاظ على النظام. فحسب والتز، يوجد مزايا واضحة من بروز قوتين عظميين في النظام فقط، تكمن عادة في الجمود العسكري الناتج عن الخوف و التهديد بالدمار المتبادل المؤكد.²

أما التقسيم الطبقي؛ فهو يشير إلى التفاوت في الحصول على الموارد من طرف مختلف الدول. حيث يترك هذا النوع آثاراً على قدرة النظام على هيكله نفسه وكذلك استقراره. فعندما تتنافس الدول مع الدول المهيمنة لأجل الحصول على الموارد، فإن ذلك سيؤدي إلى زعزعة استقرار النظام حيث يصبح سلوك الدول المهيمنة أميل إلى الصراع والدخول في حروب مع هذه الدول لقمع التهديد بانتقال القوة إلى هذه الدول.³

ويميز والتز بين المبادئ التي تحكم كلا من العلاقات المحلية والعلاقات الدولية. ففي حين تتميز العلاقات المحلية بكونها: هرمية، عمودية، مركزية، غير متجانسة، موجهة، ومفتلة، فإن العلاقات الدولية هي: فوضوية، أفقية، لامركزية، متجانسة، غير موجهة، وقابلة للتكيف المتبادل. ويحذر والتز في تحليله من الإعتماد على العمل الداخلي للدولة في تفسير

¹ Mingst Karen.A, **Essentials of International Relations**, London, Norton & Company, 2nded,2003, ,pp87-88.

² Juanita Elias, Peter Sutch, **International Relations: The Basics**, New York, Routledge, 2007, p57.

³ Mingst karen, op.cit, p92.

نتائج التفاعلات على مستوى النظام الدولي. حيث يرى أن طريقة عمل النظام الدولي لا يمكن أن تختزل في مجرد الأعمال الداخلية للدولة فمن خلال سمات واحدة تتعلق بداخل الدولة، لا يمكن التنبؤ وتفسير النتائج والتي تعتمد أساسا على وضعية الفاعلين داخل النظام الدولي فضلا عن صفاتهم. كما أنه لا يمكن الاستدلال على حالة السياسة الدولية من التكوين الداخلي للدول، و لا يمكن أيضا التوصل إلى فهم السياسة الدولية عن طريق جمع السياسات والسلوكيات الخارجية للدول.¹

وكبديل لدراسة التركيب الداخلي للدول لشرح السلوك الدولي، يقترح والتز مقتربا بنويبا يركز على الطبيعة الفوضوية للنظام. حيث يشير والتز من خلال تركيزه على هذه الفكرة إلى رسم روابط بين ديناميكيات القوة للنظام وتصرفات الدول. فكل دولة تتبع مصالحها الخاصة أيا كان تعريفها، والقوة هي الوسيلة لتحقيق تلك المصالح. وذلك بسبب عدم وجود عملية ثابتة يمكن الاعتماد عليها للتوفيق بين المصالح المتضاربة الناشئة بين وحدات متماثلة في ظل حالة من الفوضى.

ووفقا لوالترز، تختلف بنى النظام الدولي في ثلاث جوانب، هي : تنظيم المبادئ، سمات للظائف من أجزاء متباينة رسميا، والقدرات النسبية (أو القوة) للوحدات نفسها. افترض والتز أن الدول تؤدي نفس الوظيفة في النظام الدولي، حيث أصبح أهم بعدين للتفريق بين أداء الوحدات لأدوارهم هي الاهتمامات الفرعية والقدرات النسبية للدول في النظام الدولي.²

وقد حاولت الواقعية الكلاسيكية الجديدة Neo-Classical Realism الجمع بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية لتحديث طروحات الفكر الواقعي الكلاسيكي. حيث ترى أن أهداف الدول الخارجية يمكن أن تحدد وتفسر انطلاقا من مكانة الدولة في النظام الدولي وكذا قدراتها النسبية من القوة المادية. لكن قدرات الدولة النسبية من القوة تؤثر بطريقة غير مباشرة على السياسة الخارجية، لأنه لا يمكن تفسير ضغوطات واعتبارات البيئة الخارجية، إلا

¹ Ruchi Anand, op.cit, p19.

² Ibid, p19.

من خلال متغيرات البيئة الداخلية كطبيعة النظام وسياق اتخاذ القرار، الاعتبارات الفردية...¹

وتنقسم الواقعية الكلاسيكية الجديدة إلى شقين دفاعيين و هجوميين. حيث أسهمت الواقعية الدفاعية بافتراضات تتعلق بدوافع الدولة. وتختلف الواقعية الدفاعية عن الجديدة من حيث اعتمادها على الإختيار العقلاني لشرح سلوك الدولة، في حين تسمح الواقعية الجديدة للأسس المحلية المتعددة بالمساهمة في شرح و تفسير السلوكية الدولية. كما أضافت الواقعية الدفاعية توازن هجوم دفاع كمتغير.² يرى الدفاعيون أن الأمن سلعة متوفرة، والدول العقلانية تدرك ذلك. لذلك فهم يعتبرون أن الفوضى الدولية غير خطيرة وأن المعضلة الأمنية ناتجة عن الإراكات الخاطئة للقادة والزعماء و المؤدية إلى التوسع والحروب.³

في حين يرى الهجوميون عكس ذلك. فالأمن هو من السلع النادرة التي تتنافس الدول لأجل الحصول على الحد الأدنى منه. لذلك فإن الفوضى الدولية خطيرة، لأنها تكون هذه الإدراكات لصناع القرار (الأمن، سلعة نادرة)⁴. ويرى ميرشايمر من خلال الواقعية الهجومية بأن هيكل النظام الدولي يوفر حوافزاً قوية للدول للبحث عن فرص الحصول على القوة على حساب منافسيها. وبعكس رؤية والتر أن هدف الدولة هو " البقاء"، فإن ميرشايمر يجادل بأن الهدف النهائي للدولة هو أن تكون قوة مهيمنة في النظام.⁵ لكن تبقى النظريتان تبيانان كيف أن النظام الفوضوي يجبر الدول للسعي إلى اكتساب القوة للحفاظ على بقائها.⁶ وتتفق النظريتان حول فكرة ارتباط القدرات النسبية للدولة وطبيعة سلوكها الخارجي.⁷

¹ حسين بوقارة ، المرجع السابق الذكر، ص 221.

² Martin Griffiths, *International Relations Theory for the Twenty-First Century: An Introduction*, London , Routledge, 2007, p 17.

³ حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص 222.

⁴ نفس المرجع، ص 222.

⁵ Juanita Elias, Peter Sutch, Op.Cit, p53.

⁶ Ibid, p53.

⁷ حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص 158.

أعطت الواقعية الجديدة الأسبقية لبنية النظام الدولي كوحدة أكثر أهمية للدراسة باعتباره قوة في حد ذاته، إذ يعمل على تقييد سلوك الفواعل في المحيط الدولي واعتبرت أن هذه البنية تحدد وفقا لمبدأ التنظيم في ظل غياب سلطة عليا داخل النسق الدولي، وكذا من خلال توزيع القدرات بين الدول ، حيث تحدد هذه الأخيرة وضع الدولة داخل النظام.¹

لذلك فالواقعية الجديدة ترى أن الغاية من السلوكات الخارجية للوحدة هو تحقيق مجموعة من المصالح الوطنية التي يتصدرها اكتساب القوة للحفاظ على أمنها، ويرتبط هذا السلوك بالقدرات النسبية للدولة، كما تتحكم طبيعة النظام الدولي في سلوك الوحدة السياسية، إذ تعمل بنية النظام على تحفيز الدول على انتهاج بعض السلوكات ، كما قد تعمل على إجبارها على تركها.

المطلب الثاني: الليبرالية الجديدة

جادل مفكرو هذا التيار أن السياسة الدولية لديها فرص أكثر للتعاون المستمر والمستدام، لذلك كانت فكرتهم الأساسية تركز على مفهوم الإعتماد المتبادل المعقد.² لذلك بني النقد

الليبرالي للواقعية الجديدة على 5 افتراضات، هي:³

- 1 الدول ليست الفواعل الرئيسية في السياسة الدولية.
- 2 الدول ليست فواعل موحدة و عقلانية.
- 3 للدول أصبحت أقل اهتماما بالقوة والأمن.
- 4 الدول لا تعارض بالضرورة التعاون كما ترى بعضها البعض كشركاء وليس كأعداء.
- 5 المؤسسات الدولية تعزز التعاون.

وهكذا تكون الليبرالية قد تحددت الفكرة الواقعية القائلة أن الدولة هي الكيان الأكثر أهمية في العلاقات الدولية. وشدد منظرو الإعتماد المتبادل على أهمية الفواعل من غير الدول Non

¹ Mingst karen, op.cit, p.95.

² Juanita Elias, Peter Sutch, Op.Cit, p.72.

³ Ruchi Anand, Op.Cit, p. 20.

States Actors كالشركات المتعددة الجنسية ودورها المؤثر في مجتمع عالمي أكثر تعقيداً، والذي أصبحت فيه القوة العسكرية أقل أهمية أو ليست لها صلة بتشكيل العلاقات بين الدول. ويؤكد الليبراليون أن غالبية المعاملات و التفاعلات بين الدول ذات طابع سلمي، حيث تتوافق مع القانون الدولي والمنفعة المتبادلة بين الدول.¹ إذ يصرح ميشال دي مونتسكيو أنه يمكن التغلب على الفوضى الدولية من خلال بعض أنواع العمل الجماعي. كما يأمل إيمانويل كانط أن البشر سوف يتعلمون طريقة لتجنب الحرب.² وذلك لأن الليبراليين يرون أن الحرب ليست أداة للسياسة الخارجية العادية، بالرغم من أن حدوثها يعتبر أمراً لا مفر منه بالنظر إلى طبيعة الحياة البشرية، ولكن يمكن أن تكون خطراً على الحرية الفردية، لذلك يجب أن تكون محدودة.³ ويعتقد الليبراليون أن التفاعلات الاقتصادية والتجارية بين الأمم هي بمثابة مصدر للعلاقات السلمية فيما بينها، وذلك لأن هذه الأمم تميل إلى التعاون لتحقيق المنفعة المتبادلة من خلال زيادة الإتساع بين الإقتصادات الوطنية وتداخلها. حيث يرى الليبراليون أنه في حين تعمل السياسة على التفريق، فإن الإقتصاد يعمل على توحيد الشعوب. فبإمكان إقتصاد ليبرالي دولي أن يعمل على تلطيف السياسة الدولية من خلال خلق علاقات مصالح متبادلة.⁴ حيث يعطي الليبراليون أهمية للجوانب الاقتصادية ومسألتي التعاون والمكاسب، حيث يعتبرون أن زيادة الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الدول، يؤدي إلى فرص أقل من اندلاع الحروب.

وانتقدت الليبرالية التمييز الحاد بين المجال المحلي الداخلي والمجال الدولي بالنسبة للواقعية. حيث انتقد ميلنر Milner والتز في عدم أخذه بعين الاعتبار تأثير الداخل المحلي في الخارج الدولي من حيث قوة وسياسة الدولة. ومن غير الممكن لأحد أن يعتقد أن السياسة

¹Paul Wilkinson, **International Relations: A Very Short Introduction**, New York, Oxford University Press, 2007. P.4.

² Mingst karen, Op.Cit, p.84.

³ Edwin Van de Haar, **Classical Liberalism and IRs Theory : Adam Smith, Mises, and Hayek**, New York, Palgrave Macmillanm, 2009, P.104.

⁴ روبرت غيلين، الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004، ص51.

الخارجية و السياسة الدولية دون النظر إلى ما يجري داخل الدول سواء كان واقعياً أم لا. حيث نجد مثلاً النظم الديمقراطية أقل ميلاً للحروب من غيرها، وذلك بسبب الضوابط و التوازنات التي تفرضها الديناميكيات الداخلية للدولة.¹ فالإقتصادات الرأسمالية سلمية في جوهرها، حيث يعتبرون أن سبب الحروب الحديثة هو الإحتفاظ " بالبقية الضئيلة" من الهياكل الاجتماعية التي كانت قائمة قبل الرأسمالية حسب جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter والذي أكد أن السياسة الخارجية تكون ذات طبيعة سلمية في مجتمع رأسمالي حقا. لذلك تناول الليبراليون بشكل مطول مسألة العلاقة بين الترابط الإقتصادي ومدى سلمية العلاقات بين الدول أو النزاعات فيما بينها.²

ويعتقد الليبراليون أن شبكات الترابط الآخذة في الانتشار بين الاقتصادات القومية بهدف تحقيق المنافع المتبادلة تميل إلى تعزيز العلاقات التعاونية. حيث حاول نورمان أنجل Norman Angel إثبات ذلك في كتابه " الوهم الكبير The Great Illusion"، واعتبر الحرب قد أصبحت أمراً غير وارد، لأنها تتناقض مع المجتمع الصناعي الحديث.³ فالنظريات الليبرالية تعمل على تحديد الأدوات التي تساعد على فهم الأسباب التي تدفع إلى اختلاف الدول تجاه أولوياتها الأساسية.⁴

تأخذ النظرية الليبرالية بعين الإعتبار ثلاث ظواهر في إطار مساهمتها في مجال دراسة التنظير للعلاقات الدولية، وهي:⁵

- أ توضع الليبرالية تفسيرات بشأن التنوع والإختلاف في المضمون الحقيقي للسياسة الخارجية.
- ب تقدم تفسيرات حول التغيير التاريخي في النظام الدولي.

¹ Ruchi Anand, Op.Cit, pp. 20-21.

² روبرت غيلبين، المرجع السابق الذكر، ص80.

³ نفس المرجع، ص80.

⁴ محمد شاعة، المرجع السابق الذكر، ص77.

⁵ أنور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص277.

ج تقدم تفسيرات تخص مميزات السياسة الدولية المعاصرة. بين الدول الصناعية المتقدمة الديمقراطية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك "مفهوم الأمن التعددي لكارل دويتش" والإعتماد المتبادل المعقل "كوهين وناي".

- يرى الليبراليون أن الرفاه والسلام و العدالة تدار من طرف مجموعة من القوى المعتمدة على بعضها البعض والتي تشكل أوجها لعمليات التحديث. كما يرون أن الثورة العلمية والثورات الفكرية الليبرالية تحافظ على التحولات العميقة في العلاقات الدولية.¹

من هنا لا يمكن فصل السياسة الخارجية عن المسار السياسي الحاصل في البيئتين الداخلية والخارجية. ذلك لأن تزايد نشاط بعض الفواعل الداخلية والفواعل فوق القومية (الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية) وانتشارها، أدى إلى بلورة شبكة من التفاعلات التي يصعب التحكم بها من طرف مؤسسات الدولة القطرية الرسمية. وقد ساهمت هذه الفواعل من خلال نشاطاتها في بناء نظام معقد من المصالح التي تتعدى حدود الاهتمامات التقليدية للدولة القطرية. وهو ما يجعل السياسة الخارجية للدولة مختزقة من طرف هذه الفواعل. ومن هنا يكون تعريف السياسة الخارجية أقرب إلى كونه مسار سياسي واقتصادي داخلي ودولي معقد عن كونه مجرد سلوكيات ناتجة عن حسابات واعتبارات الجهاز الرسمي الموحد لاتخاذ القرار.

ويؤكد الليبراليون أن احتمالات الحرب تقل وتتعاظم فرص السلام، إذا كانت الإتصالات بين الأمم قوية.² فالنظام السياسي الدولي المعاصر- حسب الليبراليين يتميز بظاهرة الإعتماد الدولي المتبادل، حيث تذهب مختلف الوحدات السياسية إلى إشباع حاجاتها المتنامية لشعوبها من خلال دخولها في تفاعلات تعاون وتبادل مع مختلف الوحدات السياسية الأخرى. ومن خلال الإعتماد المتبادل، يصبح مستوى الأداء الاقتصادي داخل دولة معينة لا يتوقف على ما

¹ المرجع نفسه، ص 277.

² حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص 159.

يحدث داخلها، وإنما ما يحدث داخل البلدان التي هي على علاقة معها مالياً أو تجارياً. لذلك فالإعتماد المتبادل هنا يشير إلى الوضعية التي تتسم بالتأثيرات التبادلية بين الدول أو بين فاعلين من دول، مختلفة حيث تنشأ هذه التأثيرات - غالباً عن التعاملات الدولية كإنتاج السلع، والأموال والناس عبر الحدود الدولية.¹ فالإعتماد المتبادل بين الدول في المجال الإقتصادي، وخصوصاً فيما يتعلق بالمنتجات الحيوية والإستراتيجية يجعل الحرب اختيار غير عقلاني.²

ويرى الليبراليون أن بيئة العلاقات الدولية هي أقرب إلى حالة الإعتماد المشترك منه إلى حالة الفوضى والحرب، حيث أصبحت اهتمامات الدول في سياساتها الخارجية، تركز على قضايا التطور التقني والاقتصادي، وذلك على حساب القضايا الأمنية. وهو ما خلق مناخاً من التفاهم والتعاون بين الدول.³ والاعتماد المتبادل صفة مميزة لكل نظام، لذلك فالنظام الدولي أيضاً يعرف بدوره أنماطاً من التفاعلات بين الفاعلين. ويعرف الإعتماد المتبادل بأنه ظاهرة معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها حساسية عالية للأعضاء للتغيرات التي قد تطرأ على أحدهم، بالإضافة إلى درجة عالية من التأثير والتأثر بالقوى والأحداث الخارجية.⁴

وميز كيوهان وناي في كتابيهما "القوة والإعتماد المتبادل" Power and Interdependence بين نوعين من الإعتماد المتبادل حيث يخلق الأول هيكلًا راسخًا لإطار محدد ومقبول من كل الأطراف. وهنا الأدوات المستخدمة في السياسة الخارجية لاتمس الهيكل نفسه، بل تعرضه لتغيرات جزئية وتراكمية. ويسمى هذا النمط بالحساسية المتبادلة .Sensitivity

¹ أنور محمد فرج ، المرجع السابق الذكر، ص ص 281 282 .

² حسين بوقارة ، المرجع السابق الذكر، ص 159 .

³ أنور محمد فرج ، المرجع السابق الذكر، ص ص 291 292 .

⁴ نفس المرجع، ص 292 .

أما النمط الثاني؛ فيسمى بالقابلية للتأثر Vulnerability. حيث يعرض هيكل العلاقات للسقوط؛ أي أن السياسة الخارجية لدولة معينة، قد تمس هيكل العلاقات، فيتعطل النظام ويستدعي سلوكيات انتقامية من طرف الدول الأخرى.¹

و لا تكون نتائج الإعتماد المتبادل مرتبطة دائما بالسلام، إنما هناك علاقة بين الإعتماد المتبادل والحرب. فلا يمكن الجزم بنتائج متفائلة أو متشائمة، بل يمكن الإعتماد على عوامل ديناميكية التي تحدد التوقعات بشأن التجارة المستقبلية. فإن كانت إيجابية، فإن القادة يذهبون إلى التوقع أن الفوائد والمكاسب ستكون حقيقية، وبالتالي يخفضون من الأسباب المؤدية إلى احتمال الحرب.

أما في حالة التشاؤم فيكون العكس. لذلك فالإعتماد المتبادل يحتمل التعاون والسلام، كما يحتمل الحرب والصراع. فهو يعمل عادة على تكييف المصالح المتناقضة، لا يعمل على إلغائها تماما.² كما أن التبادل الثقافي والعلمي بين الشعوب، يعمل على تقليص التناقض في التصورات والأهداف بينهم ما يؤدي إلى التعاون.³

كل ذلك، أدى بالليبراليين إلى التركيز على مفهوم القوة الناعمة Soft Power، خصوصا جوزيف ناي، حيث يرون أنه يمكن للدولة أن تمارس القوة بطريقة غير مباشرة، باعتمادها على موارد القوة المعنوية كالثقافة والايديولوجيا والمؤسسات على النحو الذي يجعل من الدول الأخرى تريد أن تتبعها وتُعجب بقيمتها وتتشبه بمثلها، وتطمح للوصول إلى مستويات تقدمها ورخائها، وتضع مصالحها بشكل يتوافق ومصالح تلك الدولة، ما يجعل الأخيرة تصل إلى النتائج التي تريدها.⁴

¹ نفس المرجع، ص ص 293 294.

² المرجع نفسه، ص 294.

³ حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص 159.

⁴ أنور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص 279.

وتفترض الليبرالية عدم وجود تراتبية ثابتة تخص أولوية الموضوعات التي تمثل محتوى العلاقات الدولية. وتهتم بقضايا جديدة هي بمثابة تحديات للمجتمع الدولي المعاصر، مثل عدم التوازن البيئي، تناقص موارد الطاقة المحدودة من خلال الاستنزاف، مشكل نقص الغذاء وتزايد عدد السكان، بالإضافة إلى مشاكل حقوق الإنسان.¹

ويدرك الليبراليون أن السلوك الدولي والنتائج المترتبة عليه تتبع من محفزات متنوعة، وليس من اعتبارات الأمن فقط. حيث يوجهون اهتمامهم إلى عمليات دولية مهمة تحصل تحت ظروف تتواجد نتيجة لاجتماع سلوك الفاعلين الجدد والدول وتفاعلاتهم.²

المطلب الثالث: المقاربة البنائية

عرفت النظرية البنائية اهتماما كبيرا في فترة الحرب الباردة، خاصة على يد المنظرين نيكولا أونف Nicholas Onuf وألكسندر واندت Alexander Wendt حيث حاول أونف فهم ما حدث من تحولات بعد الحرب الباردة من خلال التركيز على مدى تأثير البنية على سلوك الفاعلين في ظل تأثيرات الهوية.³

والبنائية بالنسبة لمنظريها مقاربة مميزة للعلاقات الدولية، تركز على البعد الاجتماعي المشترك للسياسة العالمية. فحسب البنائية، تتم التفاعلات ضمن العلاقات الدولية وفق قيود مادية و مؤسسية على المستويين المحلي والدولي. كما لا يمكن إدراج التفاعلات ضمن المصالح المحددة، ولكن ينبغي أن يتم إدراكها باعتبارها نمطا من الأعمال التي تعمل على صياغة الهويات. كما تعمل هذه الأخيرة على صياغتها عبر الزمن. وتعمل البنائية الاجتماعية

¹ نفس المرجع، ص 310.

² نفس المرجع، ص 311.

³ حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص 232.

على تقديم نموذج عن التفاعل الدولي والذي يركز على التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية الأساسية وللعلاقة القائمة بين التغيرات العياريّة وهوية الدولة ومصالحها.¹

وينطلق الكسندرو اندت من الفرضيات التالية :

1. إن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

2. تداثانية Intersubjectivity البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.

3. تشكل البنى الإجتماعية المتواجدة ضمن النظام هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط.

وعليه، فإن البنائية لا تحدد الواقع انطلاقاً من توزيع القوى المادية بل تحدده الأفكار والعلاقات الاجتماعية بين البشر. لذلك فهي تنظر للواقع نظرة تداثانية باعتباره نتيجة للإتصال الاجتماعي الذي يضمن تقاسم بعض القيم والمعتقدات.

ترى البنائية أن مسألة الهوية هي من المسائل الجوهرية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث تحولت الصراعات إلى داخل الدول، بعدما كانت بين الدول أثناء الحرب الباردة. حيث تؤكد على طريقة تعامل الهويات مع كيفية استيعاب الوحدات السياسية لها واستجابتها لمطالبها ومؤسستها.² وفي هذا الصدد، ترى البنائية أن هوية الدولة وكيفية تحديدها وتكونها متغيرة وتعتمد على الأطر التاريخية والثقافية والاجتماعية. لذلك فإن فهم الهويات مهم لفهم السياسة العالمية، حيث تؤثر الهوية في المصلح والأفضليات فهي تعكس أولويات وأفعال الدول القادمة. كما تعمل الدول على إعادة إنتاج هويتها من خلال التعامل الاجتماعي.

ويعتبر مفهوم الهوية من المفاهيم الأساسية عند تيار البناء الاجتماعي، والهويات لا يمكن اختزالها في المصالح. فالهويات تشير إلى الفاعلين حيث تعين النوع الاجتماعي والكيان القائم،

¹ خليل حسين، العلاقات الدولية النظرية والواقع، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2011، ص 255.

² عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 323 324.

فيما تتصرف المصالح إلى رغبة الفاعلين، لذلك فالفاعل يحدد هويته أولاً ثم تحدد هي مصلحته.

وتعتبر الهوية ضرورية سواء على مستوى المجتمع الداخلي أو السياسة الدولية، وذلك للحصول على إمكانية التنبؤ حيث تدل معرفة الهويات على أنماط السلوك المتوقعة للفاعِل.

حسب واندت تتولد أربعة مصالح أساسية للدولة من الهوية المشتركة، وهي:

- الأمن الفيزيقي؛ حيث تضمن من خلاله اختلافها عن الفاعلين الآخرين.
- الأمن الانطولوجي؛ أو قالية التنبؤ في العلاقة مع العالم، والذي يخلق الرغبة في هويات اجتماعية مستقرة .
- الاعتراف بها كفاعل من قبل الآخرين.

- التنمية و التطور حيث يلتقي الطموح الإنساني من أجل تحقيق حياة أفضل.¹

لا يؤمن البنائيون بوجود واقع اجتماعي خارجي معطى موضوعي، بل يعتبرون أن الواقع الاجتماعي لا يخرج عن الوعي الإنساني. فالنظام الدولي من صنع الإنسان وأفكاره. فهو بناء فكري، نظام للقيم والمعايير التي وضعها البشر في سياق زمكاني متصل. وإن أي تغير في الأفكار القائمة في العلاقات الدولية، ستؤدي حتماً إلى تغيير النظام، لأنه يتضمن تلك الأفكار. من هذه الإقتراضات، نجد أن البنائية تحاول انتهاج منظور اجتماعي إرادي. كما حاولت البنائية في إطارها النظري معالجة مشكل العلاقة الفاعل/البنية Actor/Structure Problem ولهذه المشكلة علاقة بمستوى التحليل.²

وكان هدف واندت من إثارة هذه القضية هو إيجاد نظرية هيكلية للسياسة العالمية ترتكز على الدولة تكون قادرة على شرح التغيرات الهيكلية. لكن هذا الإرتكاز على الدولة، لا يعني بالضرورة عدم وجود فواعل أخرى دون الدول سواء كانت محلية أو عبر قومية. حيث ترى

¹ أنور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص 439 443.

² عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 325 326.

البنائية أن تفسير ظاهرتي الحرب و السلام لا يتوقف على سلوك الدول وحدها أو حتى اعتبارها الفاعل الأكثر أهمية في هذا السياق، فقد تكون الفواعل الأخرى هي مصدر التغيير، لكن تغيير النظام يحدث من خلال الدول.¹

وترجع مشكلة البنية/الفاعل- حسب واندت إلى مسلمتين حول الحياة الاجتماعية، وهما: أولاً؛ الاعتقاد بأن الكائنات الإنسانية ومنظماتها تشكل فواعل واعية و هادفة، حيث تساعد أفعالها على إعادة إنتاج وتحول المجتمع الذي تعيش فيه. ثانياً؛ التسليم بأن المجتمع مكون من علاقات اجتماعية تقوم بترتيب و هيكله التفاعل بين هؤلاء البشر.²

إن الأخذ بهاتين المسلمتين؛ بأن الوكيل الإنساني والهيكل الإجتماعي يشتركان في الوجود ويعتمدان على بعضهما البعض، يجعل البنائية تنتظر للوكلاء بأن لهم أهداف يعملون على تحقيقها من خلال تشكيل الهياكل التي تحتويهم. لذلك فالبنائية تعتبر نظرية هيكلية للنظام الدولي تقوم على الأفكار التالية:

- الدول هي الفواعل الأساسية للتحليل في العلاقات الدولية.
- الهياكل في نظام الدول هي إجتماعية مشتركة أكثر منها مادية.
- إن مصالح وهويات الدول تصنع وتبنى بواسطة البنى الاجتماعية وليست معطاة وموضوعية.³

¹ أنور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص 335.

² أنور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص ص 435 436.

³ نفس المرجع، ص ص 435 436.

أما فيما يخص مسألة الفوضى، فإن واندت يرى أن المفهوم الواقعي لها لا يمكن من تفسير سبب وقوع الصراعات بين الدول بشكل كاف، بل يعتقد أن تفسيرها يكمن في كيفية استيعاب الفوضى وفهماها.¹ إذ تعتبر الفوضى مفهوم أساسي في العلاقات الدولية، فإن البنائية ترى أنه لا يوجد منطقتا متصلتان للفوضى، حيث تعتبر أن مفاهيمها تكونت اجتماعياً. فالفوضى بالنسبة لـ "واندت" هي ما تصنعه الدول.²

وترى البنائية أن الفوضى هيكلية لأنها تنشأ نتيجة التأثير المتبادل للفاعلين الذين يستخدمون قواعد معينة ويدخلون في تفاعلات اجتماعية.³ لذلك للفوضى معانٍ مختلفة، وذلك لتعدد الفاعلين الذين ينطلقون من الفهم الجماعي لمجتمعاتهم. فالبنائية تهتم بالعملية التفاعلية الحاصلة بين الدول أو الفواعل وكيفية تأثير ثقافتهم على التفاعل ثم كيفية تأثير التفاعل على الفوضى. وهو ما يجعلها غير مستقلة عن إطار التفاعلات الحاصلة على مستوى النظام. من هنا تعرف مخرجات الفوضى اختلافاً، وذلك استناداً إلى نوع الثقافات والأدوار المسيطرة على النظام. كما يرى واندت أن للأفكار السياسية تأثير في تحديد ذلك الدور.⁴ ومنح أونف في دراسته للبنائية أهمية قصوى لأفعال اللغة Act of speech ودورها في هيكلية وبناء وتنظيم العلاقات الدولية.⁵ كما تهتم إهتماماً بالغاً بالخطاب السائد في المجتمع كونه يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح، كما يعمل على تأسيس المعايير المقبولة للسلوك.⁶ من جهته، أكد أونف على أهمية الخطاب ودوره في تكوين الهوية، ويرى أنه 3 أنواع:

¹ عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 327.

² أنور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص 436.

³ نفس المرجع، ص 436.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 437 438.

⁵ عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 327.

⁶ أنور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص 433.

- خطاب الأفعال الإخبارية

- خطاب الأفعال التوجيهية

- خطاب الأفعال الإلزامية

ولكل نوع وظيفة مختلفة، ومن هنا تنشأ فئتان من القواعد: تأسيسية وتنظيمية، حيث تمثل

الأولى أداة للبناء الاجتماعي، أما الثانية؛ فتمثل أداة الضبط الاجتماعي.¹

لذلك فقد اهتمت البنائية بدراسة دور العوامل الثقافية في تشكيل هوية الجماعات والدول وصياغة المبادئ المنظمة للعلاقات الدولية، وترى البنائية أن هذه العوامل غير معطاة للفاعلين الدوليين، إنما تتعرض دائماً لإعادة تشكيل من طرفهم.

ويرى البنائيون أن هذه العوامل تلعب دوراً حاسماً في تعريف المصالح الوطنية للدول وصنع سياستها الخارجية. كما أن تعريف الجماعة لهويتها يساعدها في تحديد مصادر التهديد الذي تتعرض له وحلفاءها المحتملين في مواجهته. لذلك فسياسة الهوية هي التي تقدم -غالباً تفسيراً واضحاً وأفضل حول نظرة دولة ما إلى دولة أخرى على اعتبار أنها تهديداً محتملاً لأمنها.²

وبذلك فسلوكيات الأفراد والجماعات ومصالحها تحدد وتفسر بالرجوع إلى المصادر الفكرية والقيمية التي تشكل هوياتهم. وهذه الأخيرة تتحكم فيها محتويات الخطابات السائدة، اتجاهات النخب، اتجاهات الرأي العام، والتفاعل مع المجموعات الأخرى. لذلك فإن التغيير في البنية

¹ نفس المرجع، ص 433.

² محمد شاعة، المرجع السابق الذكر، ص 77.

للدولية باعتماد أفكار وقيم تضمن السلوك الواعي والسلمي في العلاقات الدولية، وهو الكفيل بإحداث تحولات في مسارات وأهداف السياسة الخارجية للفواعل. وهنا فالنظرية تمتلك تصورا تعاونيا ومعياريا للتفاعلات الدولية.¹

من خلال المقاربات المدروسة، نلاحظ أن كل مقارنة ترتكز على افتراضات معينة وتتعلق في تفسيرها للسلوك الخارجي للوحدات السياسية في إطار السياسة الدولية من شروط معينة وأهداف محددة تجعل من الوحدة السياسية تسير في إطارها باتجاه تحقيق وتنفيذ الأهداف المسطرة. لذلك فكل مقارنة توفر لنا أداة فحص وتحليل للسلوك الخارجي ومختلف أسبابه في إطار التفاعلات الدولية.

¹ حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص234.

الفصل الثاني:

متغيرات السياسة الخارجية الروسية

توجد مجموعة من المتغيرات البيئية التي تؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية للدولة. حيث تساهم في تشكيل وتوجيه تلك السياسة، منها ما هو خارجي؛ يتعلق بحالة النسق الدولي الذي يؤثر من خلال بنيته وطبيعة العلاقات بين مختلف فواعله، بالإضافة إلى سياسات الفعل وردّ الفعل بين الفواعل الدولية، التي تكون بمثابة الحافز لبعض السلوكات الخارجية للوحدات السياسية، فضلا عن المتغيرات البيئية الداخلية التي تؤثر تأثيرا بالغا على توجيه السياسة الخارجية للوحدات السياسية المختلفة، ومتغيرات البيئة السيكولوجية. وسيتناول هذا الفصل بالنقاش مجموعة المتغيرات البيئية المؤثرة على السياسة الخارجية الروسية من خلال اختيار مجموعة من المتغيرات، هي: السياسية، والمجتمعية والاقتصادية ضمن متغيرات البيئة الداخلية، و متغيرات البيئة السيكولوجية تحديدا، نظرا لأهميتها في الحالة المدروسة، ثم متغيرات البيئة الخارجية مع التركيز على أهمها والتي كان لها أثرعلى توجيه السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: متغيرات البيئة الداخلية

تتظافر العديد من العوامل الداخلية لتشكل وتبلور سلوك الدولة الخارجي، فتوجهات السياسة الخارجية لدولة ما عادة ما تكون انعكاساً لأوضاعها الداخلية التي تعمل على تحديد أنماط معينة من السلوك. و للمجتمع الروسي خصائص متعددة و متنوعة أثرت في صياغة السياسة الخارجية الروسية، وهذا ما سيتم دراسته في هذا المبحث.

المطلب الأول: المتغيرات السياسية

يساعد فهم المتغيرات السياسية المحلية المتعلقة بالهيكل الرسمية لاتخاذ القرار على فهم كيفية عمل الحكومة وتفاعلها مع المجتمع الروسي، وكذا فهم مدى تأثير هذه المتغيرات على السياسة الخارجية الروسية، ومعرفة الجهة المسؤولة عن صنع القرارات الخارجية.

وفقاً للدستور الروسي لعام 1993، يرأس الدولة الروسية رئيس منتخب، ويعد هذا الأخير مركز الثقل في النظام السياسي الروسي، ومحور عملية صنع القرار فيه، ويعود ذلك إلى السلطات الواسعة المخولة له بمقتضى الدستور، حيث يستطيع بموجبه إصدار مراسيم لها قوة القانون.¹

وتعتبر الحكومة أعلى سلطة تنفيذية في الدولة، وتتألف من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء - ويشترط في هذا موافقة مجلس الدوما - كما أنه ينفرد بتعيين الوزراء وعزلهم. وتكون مهمة الحكومة تنفيذية في الأساس، حيث تتمثل اختصاصاتها في تقديم الميزانية الفيدرالية للدوما، والعمل على تنفيذ السياسة الداخلية والمالية والإئتمانية، وكذلك تنفيذ السياسات الموضوعية في مجالات الثقافة والعلوم والتعليم والصحة، وغيرها من المجالات هذا إلى جانب تنفيذ السياسة الخارجية للدولة.

¹ لمى مضر جريء الأمانة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها في سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2005، ص55.

كما تعتبر الحكومة جهاز معاون للرئيس الذي يكتسب سلطات واسعة لا تملك الحكومة أي سلطات في مواجهتها، ويقتصر تأثيرها على مجرد إبداء الرأي أو المشورة التي قد يأخذ بها رئيس الدولة أو لا يأخذ بها.¹

أما البرلمان الروسي الذي يمثل السلطة التشريعية، فيتكون من مجلسين هما: مجلس تمثيل الجمهوريات والمقاطعات، أو ما يسمى بمجلس الفيدرالية، والثاني مجلس النواب أو ما يسمى بمجلس دوما الدولة. وإقرار قانون، لابد من موافقة المجلسين وموافقة رئيس الدولة عليها.

1- المجلس الأعلى (مجلس الفيدرالية)؛ ويضم في عضويته 178 شخصا يمثلون جميع الوحدات الإدارية الأساسية بواقع ممثلين اثنين عن كل وحدة، أحدهما يمثل السلطة التشريعية المحلية، والآخر يمثل السلطة التنفيذية المحلية.²

2- المجلس النيابي (مجلس الدوما)؛ هو المجلس الأدنى، ويتكون من 450 عضواً، ينتخب نصفهم من المرشحين الحزبيين المستقلين بالانتخاب الفردي المباشر في الدوائر الانتخابية، والنصف الآخر عن طريق التمثيل النسبي بحد أدنى يقدر بـ 5% لكي يتم تمثيل الحزب في البرلمان؛ أي لا يمكن الفوز بمقاعد نيابية عبر القوائم إلا الحزب الذي يحصل على 5% على الأقل من أصوات الناخبين، في حين توزع مقاعد النسب الباقية التي تحصل عليها الأحزاب الخاسرة على الأحزاب الفائزة وفق النسبة المئوية التي يحصل عليها كل حزب.³

أما عن اختصاصات المجلسين، فيتولى مجلس الفيدرالية الأمور المتعلقة بالفيدرالية، ومنها استخدام القوات المسلحة خارج روسيا، والموافقة على إعلان الرئيس للأحكام العرفية وحالة الطوارئ في البلاد. أما مجلس الدوما؛ فهو المسؤول عن الموافقة على التعيينات التي يقوم بها

¹ نفس المرجع، ص ص 56-57.

² لمى مضر الأمانة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009، ص 163.

³ لمى مضر جريء الأمانة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها في سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003، المرجع السابق الذكر، ص 77.

الرئيس لرئاسة الوزراء وكذلك لرئاسة البنك المركزي، وتحديد الضرائب، ومراقبة الإصدار النقدي واعتماد القوانين الفيدرالية في مرحلة أولى قبل أن تعرض على المجلس الفيدرالي. ولا يستطيع الرئيس تعيين الحكومة إلا بموافقة المجلس النيابي، ويعد هذا الأمر مدخلا رئيسيا للتأثير في سلطة الرئيس الذي يملك صلاحيات مطلقة واقعا، بينما لا يكاد يملك المجلس أي سلطة للرقابة على الحكومة أو الجيش أو أجهزة المخابرات فضلا عن الرئيس نفسه، بل إن المجلس عرضة لتهديد الرئيس بحله وإجراء انتخابات جديدة.¹

لذلك فالرئيس يتمتع بسلطات تمكنه من السيطرة على عملية صنع القرار السياسي في روسيا وتبقى للسلطان مهام ثانوية فقط، إذ لا تستطيع من خلال السلطات المقدمة لها بموجب الدستور التصدي لقرارات الرئيس.

وترى أولغا أوليكر Olga Olike أن الرئيس فلاديمير بوتين قام بإجراء تغييرات سياسية ومؤسسية خلال السنوات الثمانية الأولى من حكمه، حيث كان التغيير الأبرز في الحكومة هو نجاحه في تركيز السلطة في الرئاسة، وترسيخ الخط العمودي للسلطة السياسية التي تبدأ مع الرئيس و تمتد إلى المستويات الفيدرالية، الإقليمية، والإدارة المدنية.²

وقد كان للمؤسسة العسكرية حضور في عملية صنع القرار، إذ يظهر ذلك منذ مجيء الرئيس فلاديمير بوتين عام 2000م، الذي اعتُبر أنه ممثل المؤسسة الأمنية، والذي اعتمد في تثبيت حكمه على مجموعة من رجال الدولة المنتمين للمؤسسات الأمنية، أمثال ميخائيل فرادكوف رئيس جهاز الاستخبارات حاليا وسيرجي إيفانوف رئيس الديوان الرئاسي حاليا، وإيجور سيتخين نائب رئيس الديوان الرئاسي سابقا.³

¹ المرجع نفسه، ص ص 77-78.

² Olga Olike, Keith Crane and others, **Russian Foreign Policy :Sources and Implications**, RAND Corporation, Pittsburgh,2009,p.09.

³ سعود كابلبي، "نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية"، 2014/03/27: <http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=17213>

وللقوة العسكرية كذلك أهمية لاستمرار الدولة خلال الحرب وسمعتها أثناء السلم كمتغير هام من متغيرات السياسة الخارجية. وتبين نسبة الناتج القومي الكلي المخصص للإستعمالات العسكرية مدى كثافة المجهود العسكري، كما تمكنا من التزود بدليل على احتمالات إستمراره. ولا يمكن هنا إهمال العناصر غير المادية المتعلقة بالإتجاهات الرئيسية للجند و المدنيين.¹ في إطار الحرب الباردة واشتداد المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي السابق في حقل التصنيع العسكري، أصبح هذا الأخير الدولة الثانية الأكبر في العالم في مجال صناعة السلاح. وهو ما انعكس على تسليح القوات المسلحة السوفياتية وحلفائها وجعلها الركيزة الأساسية لأمن الإتحاد السوفياتي كقوة عظمى تمارس أدوار مؤثرة. وقد عرفت القوة العسكرية والنووية التقليدية نموا كبيرا في مرحلة الرئيس ليونيد بريجنيف Lyoneed Eleach Bregenev بفضل البنية الصناعية والاقتصادية السوفيتية. وعند انهيار الإتحاد السوفياتي، ورثت روسيا الترسانة النووية الثانية في العالم، وبذلك أصبحت تعد من القوى الكبرى.² وفي هذه الأثناء، عرف الجيش الروسي تدهورا حادا حيث تقلصت قدرات البحرية الروسية، فانخفض عدد السفن سنة 2000 إلى العشر المتاح عام 1990، كما انخفض عدد المقاتلات بنسبة 80%.³

ولأجل استعادة القدرات العسكرية لروسيا والحفاظ على مصالحها ومكانتها كقوة كبرى، اهتم الرئيس بوتين منذ توليه السلطة بالمؤسسة العسكرية وإعادة تنظيم الجيش، وقد دعم ذلك وموله التحسن الذي عرفه الاقتصاد الروسي في بداية سنوات حكم الرئيس بوتين.⁴ وتتضح أولويات ورؤية بوتين لتطوير المؤسسة العسكرية في وثيقتين:

¹ جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، المملكة العربية السعودية، مطبوعات تهامة، الطبعة الثانية، 1984، ص ص 107-108.

² لمى مضر الإمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص ص 157-158.

³ نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي و العشرين، القاهرة، مركز الدراسات الأوروبية، 2010، ص 26.

⁴ نفس المرجع، ص ص 26-27.

الأولى؛ تضمنت مفهومه للأمن القومي، والتي نشرت في 2000/01/14 عند توليه السلطة مباشرة. والثانية؛ صدرت في 2000/03/04، وتضمنت العقيدة الجديدة للقوات البحرية للسنوات العشر القادمة.¹

وقد أقر مجلس الأمن القومي الروسي استراتيجية روسيا العسكرية التي تبلور ملامح نظام أمني خاص يعمل على حماية المصالح الروسية في الأساس. حيث أكدت على ضرورة إنشاء مجال دفاعي أمني واحد مع دول الكومنولث للحد من الأخطار الخارجية المشتركة، التي تهدد أمنها. وقد زادت روسيا من اهتمامها وركزت على ما تمتلكه من أسلحة نووية، لتصبح ذات علاقة وطيدة بالأمن الروسي.²

إلى جانب ذلك، تشتمل الوثيقتان مجموعة من الإجراءات، تضمنت دفع مرتبات الضباط والجنود المتأخرة لسنوات وزيادة مستوى دخولهم ومعيشتهم، والبدء في تكوين جيش محترف من المتطوعين، بهدف تحويله إلى جيش محترف بحلول سنة 2013 يتميز بكفاءة عالية. كما تسعى هذه الإجراءات إلى مواجهة ظاهرة التخلف عن أداء الخدمة العسكرية، والهروب الجماعي للجنود من وحدات الجيش، والذين يصل عددهم إلى 5000 جندي سنويا.³

وفضلا عن ذلك، كان هناك اهتمام خاص بتطوير الصناعات العسكرية، والتي تأثرت بانتهاء الحرب الباردة، حيث عانى هذا القطاع من تدهور حاد لفترة طويلة نسبيا، إلا أنه استطاع الحفاظ على قدر من أهميته في السياسة والإقتصاد الروسيين من خلال المبيعات الخارجية للسلاح، إلى أن أصبح أحد ركائز الإقتصاد الروسي في عهد الرئيس بوتين الذي بذل جهودا كبيرة لإعادة تنظيم هذه الصناعة، وتعزيز قوة الآلة العسكرية الروسية لأجل تمكين روسيا على الساحة الدولية. كما كان هناك اهتمام بإعادة تسليح القوات الروسية، وتحديثها من خلال تزويدها بأسلحة حديثة ومتطورة، وخصص لهذا الغرض برنامج بتكلفة 189 مليار دولار،

¹ المرجع نفسه، ص 27.

² لمى مضر الإمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص 159.

³ نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، المرجع السابق الذكر، ص 27.

اشتمل على استبدال نصف الأسلحة الروسية قبل عام 2015، تم من خلاله التركيز على تجديد شبكة الإنذار المبكر بالكامل، ونشر صواريخ جديدة عابرة للقارات، وأسطول قاذفات تي يو-160 الإستراتيجية، وبناء 31 سفينة جديدة.¹ ولأجل رفع القدرة العسكرية الروسية، وزيادة قدرتها التنافسية في سوق السلاح، حصل الجيش الروسي في الأشهر السبعة الأولى من سنة 2007، على 32 نموذج من الأسلحة الجديدة. وهو ما ساعد على تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع (الباليستية) لها القدرة على اختراق أي نظام دفاعي بما في ذلك الدرع الصاروخي الأمريكي. كما أطلقت روسيا في 29/05/2007 صاروخ جديد عابر للقارات ذو رؤوس متعددة من طراز (أر -أس-24)، كما زودت القوات الإستراتيجية الروسية بصواريخ جديدة من طراز (توبول-م) و(أر - أس-24) والقوات البرية بدبابات جديدة من طراز "ت-90" ومدركات "ب، أم، ب-3"، والقوات الجوية بطائرة تنتمي إلى الجيل الخامس من المقاتلات.² أما القوات البحرية الروسية، سيتم دعمها بثمانية غواصات جديدة تعمل بالطاقة النووية قبل سنة 2017، ولروسيا 6 غواصات مجهزة بصواريخ حربية عابرة للقارات.³ كما تتطلع روسيا إلى الوصول لمستويات أعلى مما كانت عليه سابقا في المجال العسكري من خلال بناء نظام ردع نووي فعال بحلول عام 2020 حسب الرئيس ديميتري مدفيديف الذي أعلن عن خطط ترمي لتحقيق هذه الأهداف، كما دعا للتوصل إلى برنامج لبناء غواصات بحرية نووية جديدة، ونظام للدفاع الفضائي.⁴

وفيما يلي الشكل البياني الذي يبين توقعات حجم القوات المسلحة الروسية بين سنوات 2008-2025 :

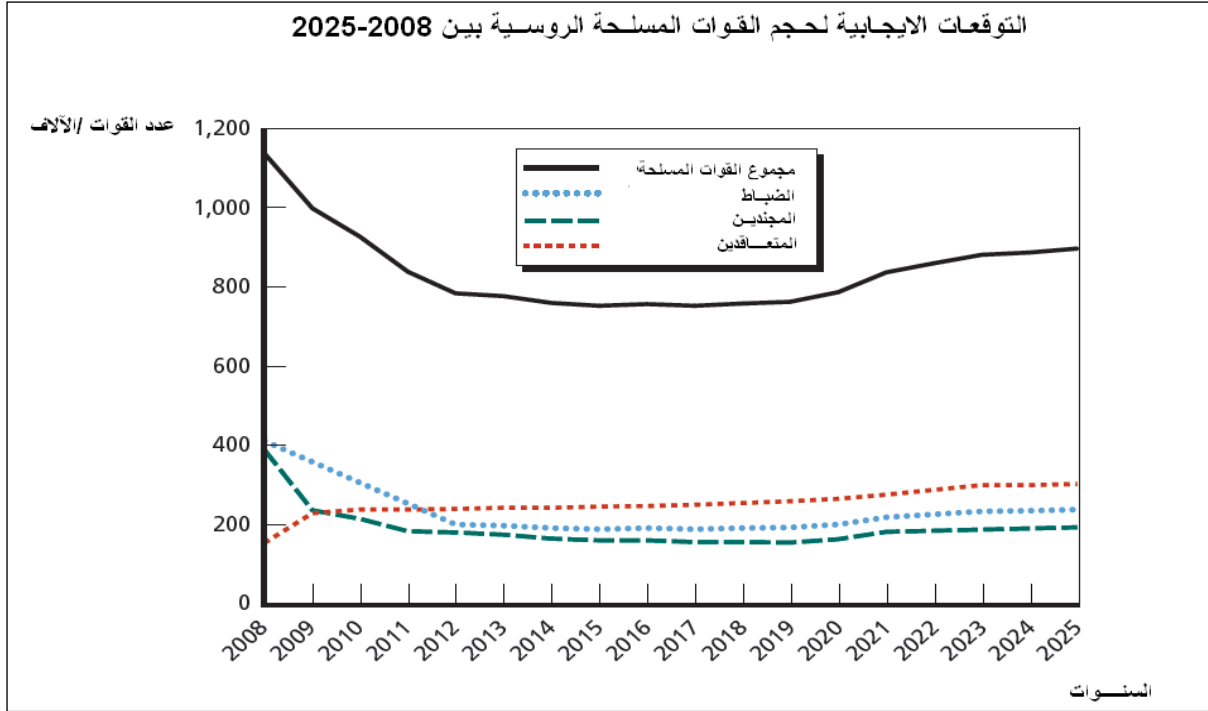
¹ أحمد إبراهيم محمود، "الصناعات العسكرية الروسية.. تدعيم الإقتصاد والمكانة الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، ص ص 60-62.

² نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، المرجع السابق الذكر، ص ص 27-28.

³ نفس المرجع، ص 28.

⁴ لمى مضر الإمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص 161.

الشكل رقم 01:



Olga Olike, Keith Crane and others, **Russian Foreign Policy :Sources and Implications**, RAND

المصدر:

Corporation, Pittsburgh,2009,p150.

من خلال كل ذلك، يمكن أن نستشف محاولة روسيا الإحتفاظ وتطوير القدرات التي تساعدها على استرجاع قوتها ودورها كقطب عالمي مؤثر، حيث عملت على رفع النفقات العسكرية بشكل ثابت. وزاد الإنفاق العسكري بنسبة 10% سنويا في الفترة ما بين (2000-2003)، كما زادت النفقات العسكرية الإجمالية ب 21 مليار دولار سنة 2004 متضمنة الإنفاق على القوات شبه العسكرية والبحث والتطوير العسكري خارج الميزانية الرسمية بنحو 1-2% سنة 2004،¹ وبلغ حجم الإنفاق العسكري عام 2007، حوالي 822 مليار روبل (أي نحو 28 مليار دولار).²

¹لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص 161.

² عبد المنعم سعيد كاطو، "الاتجاهات الزاهنة لتطور القوة العسكرية الروسية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، ص97.

وتهدف هذه الزيادات في الإنفاق والتسلح إلى تعزيز الإصلاح العسكري، وتحسين الظروف المعيشية للأفراد وتوفير منظومات أسلحة جديدة. وفي هذا السياق، فإن هاته الأخيرة تعتبر من بين التحديات التي تواجه روسيا الآن، حيث تعاني سلعتها المصدرة تدهورا نوعيا، خصوصا فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة، التي أصبحت تعرف عيوباً عديدة حسب بعض العملاء كإلهند والصين، ما يجعل دورة حياة هذه الأسلحة قصيرة. وقد كشفت دائرة السياسة الصناعية الدفاعية في وزارة الدفاع على لسان مسؤولها فيكتور سيرغيف، أن نوعية العتاد العسكري انخفضت -إلى حد كبير- ما أثار تزايد شكاوى العملاء. و يرجع ذلك إلى المشكلات التنظيمية والتقنية ذات الخاصية الجهازية. وتتخوف روسيا في هذا الإطار من إمكانية زيادة خطورة الوضع، ما يمكنه أن يقوض احتمالات التصدير الروسية، ورغم تبنيها برنامجاً لرفع نوعية المنتجات في صناعة الأسلحة، إلا أنها قد تأخذ وقتاً لتوفير الحلول للمشكلة.¹

لذلك يمكن القول أن الوضع العسكري لا يزال يعرف اهتماماً كبيراً من طرف الحكومة الروسية، التي تعمل على مضاعفة التركيز على ما تملكه من أسلحة عموماً، والسلاح النووي خصوصاً، ليصبح لا غنى عنه في مجال الأمن الروسي أو حتى في المجال الإقتصادي من خلال بيع الأسلحة والحصول على العملة الصعبة.²

المطلب الثاني: المتغيرات المجتمعية

تضم المتغيرات المجتمعية مجموعة العناصر غير المادية للقوة كالنظام الإقتصادي. فالشعوب مثلاً التي تعرف وحدة وتجانساً تكون عادة أقوى من الشعوب المتفرقة غير المتجانسة. فأى اختلافات عنصرية أو وطنية أو دينية...يحتل أن تقلل من قوة الدولة، لأنها قد لا تمكن من تعبئة قوة الشعب الكاملة عند اصطدام المصالح المختلفة. وهناك ما يسمى

¹لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص162.

² المرجع نفسه، ص ص 161، 162، 256.

بالروح المعنوية والتي تشير إلى مدى تأييد الشعب لقادته، ومدى إيمانه بالقضايا الوطنية لدولته.¹

كما تؤثر العوامل الثقافية من أفكار وقيم وتقاليد وأعراف وكذلك الشخصية القومية في توجيه السلوك السياسي. إذ تعتبر من أهم محددات هذا السلوك على المستوى الإجماعي.² من ناحية التكوين المجتمعي، فإن روسيا تحوي عددا من القوميات هي: الروسية، التتارية، الأوكرانية، البشكيرية، الجوفاشية، الشيشانية، والأرمنية. حيث يبلغ عدد سكان هاتين القوميتين الأخيرتين مليون نسمة. فيما عدا إحدى عشر أقلية قومية أخرى، يبلغ عدد سكانها نصف مليون نسمة. بينما تشكل القومية الروسية الأكثرية، حيث تبلغ 116 مليون نسمة؛ أي حوالي 80% من العدد الإجمالي للسكان.³ كما تحتضن روسيا الكثير من الطوائف الدينية وتعد الطائفة المسيحية الأرثوذكسية الأكثر على الاطلاق، ثم يليها المسلمون واليهود والبوذيون والكاثوليك، وبعض الطوائف الأخرى صغيرة الحجم.⁴

على المستوى الديمغرافي، تعرف روسيا مشكلة انخفاض السكان بنسبة كبيرة. وأوضح الرئيس فلاديمير بوتين في أول خطاب له بعد توليه الرئاسة، أن عدد السكان في روسيا يتناقص بمعدل 750 ألف سنويا، كما أبدى اهتمامه بالمشكلة في خطابه أمام مجلس الدوما في ماي 2006، وحذر من احتمال انقراض الشعب الروسي في حال استمرت معدلات الإنخفاض بنفس الوتيرة. وتتميز المشكلة الديمغرافية في روسيا بصعوبة الحلول المقترحة، واحتمالات تأثيرها على التوجهات الإستراتيجية الروسية على الصعيد الدولي، وكذا مستقبل روسيا على

¹ جوزيف فرانكل، المرجع السابق الذكر، ص 108-109.

² هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق الذكر، ص 37-38.

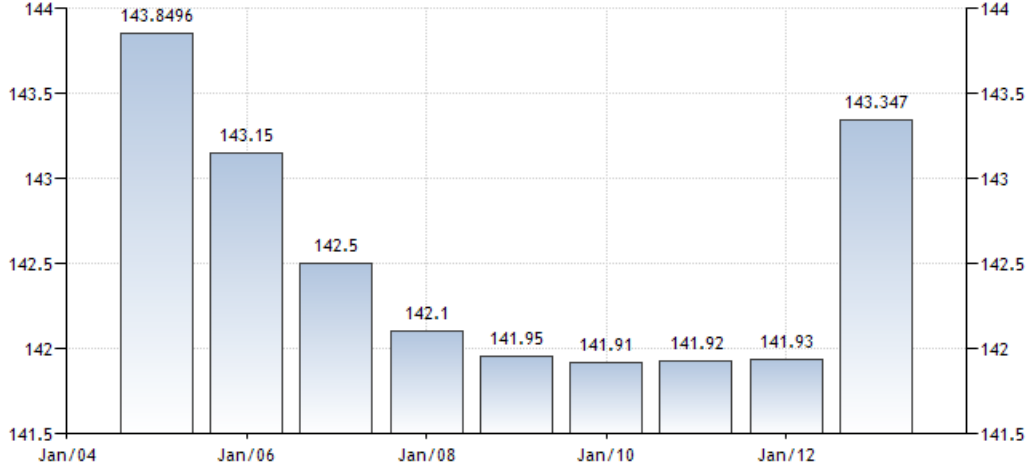
³ معلومات عامة عن روسيا، 2013/09/27 :

[/http://arabic.rt.com/russia/russia](http://arabic.rt.com/russia/russia)

⁴ رستم محمود، "العرب و روسيا"، شؤون الأوسط، العدد 128، شتاء- ربيع 2008، ص 29.

الصعيد الداخلي¹. وقُدِّر عدد سكان روسيا عام 2013، بـ 142572794 نسمة. أما التقديرات الرسمية، فإنها قَدَّرت عدد السكان بـ 143500000 في شهر أوت عام 2013.²

الشكل رقم 02: الكثافة السكانية في روسيا



المصدر: "عدد السكان في روسيا"، 2013/12/15 :

<http://ar.tradingeconomics.com/russia/population>

وتمثل هذه الأعمدة البيانية تعداد السكان في روسيا خلال السنوات القليلة الماضية حيث نرى أن هناك انخفاضا بداية من سنة 2004 إلى غاية سنة 2012 أين عادت إلى الإرتفاع إلى حوالي 143 مليون نسمة.³

أما فيما يتعلق بالثقافة السياسية الروسية، فيمكن الحديث عنها من زاويتين أساسيتين: **أولاهما؛ أزمة الهوية والبحث عن دور جديد لروسيا. أما الثانية، فهي الثقافة السياسية الروسية تجاه العالم الخارجي.**⁴

¹ أحمد دياب، "التحدي الديموجرافي للقوة الروسية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007.

"Russia Population", World Population Review, 22/10/2013, At the link :

² <http://worldpopulationreview.com/countries/russia-population/>

³ "عدد السكان في روسيا"، 2013/10/22 :

<http://ar.tradingeconomics.com/russia/population>

⁴ نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،

1998، ص ص 15-16.

أثر انهيار الإتحاد السوفياتي في 1991 سلبا على مفاهيم الهوية الروسية، كما حفز نقاشا حادا حول التصور الذاتي الوطني (National self-perception). حيث دفعت بداية الألفية الجديدة الكثير من الجدل كون روسيا على مفترق طرق في التاريخ حول تحديد هويتها، آخذة في الإعتبار إرث روسيا من ناحية الجغرافيا والسياسة وكذا العوامل النفسية في سعي الأمة للبحث عن هوية جديدة. يلاحظ هذا المسعى من خلال وجهات النظر المتضاربة بين تيارات عديدة داخل روسيا . وهو ما تستمر آثاره على السياسة الخارجية الروسية المعاصرة.¹

خلال العقد الأول من انهيار الإتحاد السوفياتي، كانت مفاهيم الهوية الروسية تدور حول سؤالين رئيسيين. الأول؛ يدور حول انتماء الموقع الحضاري لروسيا. والثاني؛ يتعلق بمكانتها في عالم ما بعد الحرب الباردة، مع الأخذ بعين الإعتبار التعايش بين الثوابت القديمة والتغييرات الجذرية للوقائع.

ولم يكن نقاش الهوية شيئا جديدا، حيث انخرطت الطبقة السياسية منذ عهد بطرس الأكبر في نقاش مكثف حول مكانة روسيا ودورها في العالم. وتركزت على ما إذا كان ينبغي لها التطور لتصبح دولة قوية ومزدهرة على أساس القيم الروسية الخاصة بها تحديدا، أو بدلا من ذلك ما إذا كان هذا يمكن أن يتم إلا بمساعدة التكنولوجيا الغربية والخبرة الفكرية. وكانت نتيجة هذه المنظورات المستقطبة، ظهور أفكار مختلفة جدا عن موقع روسيا الحضاري. حيث أكد أنصار روسيا القومية Derzhavniki في تفرد الوضع الروسي وخصوصيته مع نظامها وخصائصها.² حيث كتب الروائي فيودور دوستويفسكي Fyodor Dostoyevsky في 1876: "نحن الروس نملك اثنين من الوطن الأم : لدينا روسيا وأوروبا"³، وحسبه فإن الطبيعة المزدوجة للهوية الروسية جعلها فريدة من نوعها.⁴ فالتواجد الجغرافي لروسيا في

¹ Andrei Piontkovesky, *East Or West ? Russia's Identity Crisis In Foreign Policy*, London, The Foreign Policy center, 2006, p.4.

² Bobo Lo, *Vladimir Putin And The Evolution Of Russian Foreign Policy*, London, The Royal Institute Of International Affairs, 2003, PP .11-12.

³ Andrei Piontkovesky, Op.Cit, p.6.

⁴ Ibid, p.6.

القارتين الأوروبية والآسيوية أعطاها بعدا أوراسيا، تمتزج فيه الثقافة الغربية والشرقية في العديد من الجوانب.

وقد تكلم أكثر من مفكر عن خصوصية التكوين الحضاري لروسيا، فشاديبسيف المتأثر بالغرب أقرب" طابع المصادفة الآسيوية والأوروبية التي نسجت التكوين العضوي للحضارة الروسية".¹ في حين أشار المفكر فرنادسكي إلى الوحدة الموحدة لروسيا، فقال: "لا توجد روسيتان أوروبية وآسيوية، بل روسيا واحدة أوراسيا أو روسيا الأوراسية".² في حين يعرف المؤمنون بالتجربة الغربية روسيا كجزء لا يتجزأ من الحضارة الأوروبية المشتركة.³

وبلغ هذا الصدام حول التصورات الذاتية أوجه منتصف القرن 19م، مع الإنقسام بين أنصار النزعة السلافية Slavophiles والمستغربين Westernisers، والتي امتدت إلى ما وراء الخطاب الفكري، وكان تأثيرها ملموسا على المناهج المتناقضة للحكومة. لذلك كانت نظرة المستغربين أن مستقبل روسيا في الإنضمام إلى حلف آمن وجار قوي، والخيار الأكثر أمنا بالنسبة لهم في التحالف الوثيق مع الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو، ودخول الإقتصاد الغربي ومؤسساته المالية، التجارية والعسكرية، وكذا التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، ما يجعلها تتجنب الأخطار التي تأتي من الشرق، ويسمح لها بالإهتمام أكثر بمشاكلها الداخلية، كما يعمل على تعزيز موقعها الدولي،⁴ إذ اتجه القادة الروس إلى إتباع النموذج السياسي الغربي، وذلك من خلال تبنيهم لاقتصاد السوق، والذي يرتبط بشكل وثيق بالدعم والمساعدات الغربية.⁵ حيث استدعت الظروف الجديدة الإعتماد على مبادئ جديدة في السياسة الخارجية الروسية، وذلك لضمان بيئة مواتية لتحديث البلاد.⁶ وقد هيمنت هذه الأفكار على دوائر صنع القرار الروسي،

¹ سهيل فرح، الحضارة الروسية أسئلة الهوية والآخر العربي، دمشق، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، 2010، ص 40.

² نفس المرجع، ص ص 40-41.

³ نفس المرجع، ص 41.

⁴ سهيل فرح، " الجيوبوليتيك الروسي ملامح القوة و الضعف"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 112، خريف 2003، ص 30.

⁵ Jean Robert Raviot, *Démocratie à la Russe : Pouvoir et Contre-Pouvoir en Russie*, Paris, Ellipses, 2005, p.5.

⁶ Andrei Melville, Tatiana Shakleina, *Russian Foreign Policy in Transition : Concepts and Realities*, New York, Central European University Press, 2005, p.460.

الروسي، حيث برز ذلك بشكل جلي من خلال توجه السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس يلتسين نحو الغرب.

في حين تحدث آخرون عن "الإذلال الوطني"، وطالبوا أن تنتهج الحكومة نهجا جغرافيا متوازنا يقوم على الدفاع الحازم عن المصالح الوطنية الروسية. وبالنسبة للكثيرين، إتباع أجندة ليبرالية للسياسة الخارجية، ليس إشارة فقط على أنها أداة مساعدة، ولكن أيضا إلتزام أوسع لخيار معين من الهوية- روسيا جزء لا يتجزأ من أوروبا-. على العكس، يحاول النظام أن ينوع نهج السياسة الخارجية لموسكو. حيث يقول يفجيني بريماكوف Yevgeny Primakov أنه بهذه الطريقة فقط، سوف تبقى روسيا كقوة أوراسية عالمية، وتكون قادرة على حماية مصالحها الاستراتيجية.¹

يجعل هذا الإنقسام روسيا تبحث بشكل متواصل عن طريق أوراسية "ثالثة" خاصة بها، لا تشبه الطريقتين الأوروبي والآسيوي. ومازال العديد من الشخصيات المرموقة في مؤسسة السياسة الخارجية الروسية تؤمن بهذا الرأي اليوم. إذ كتب سيرجي روجوف على سبيل المثال: "إن المكانة الوسطى على الخريطة الجيوسياسية الأوراسية، هي الوحيدة التي من شأنها أن تحفظ روسيا. إننا بحاجة إلى استراتيجية أوراسية متناغمة".²

وقد حققت السياسة الخارجية في عهد بوتين نوعا من التوازن بين تيارى الأوراسيين والأطلنطيين، في حين حاول ميديفيد من خلال سياساته جر البلاد باتجاه التيار الأطلنطي باعتباره رجل اقتصاد ليبرالي.³

ومن ناحية الثقافة الروسية تجاه العالم الخارجي، ففي القرون القليلة الماضية جاءت غالبية الهجمات على روسيا، من نابليون وحتى هتلر من الغرب. كما أن بروتروبيكا غورباتشوف الليبرالية قد جاءت من الغرب أيضا. لذا فقد طور المجتمع الروسي ارتيابا دائما نحو الغرب

¹Bobo Lo, Op.Cit, PP13-14.

²نيكولاي زلوبن، المصالح الدولية في منطقة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2006، ص28.

³ Jeffrey Mankoff, **Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics**, United Kingdom, Rowman & Littlefield Publishers, 2^{ed}, 2012, p.85.

واشتباها بنياته، فيما ترسخ اعتقاده بأن القارة القديمة (أي أوروبا) لن تكون مصدر خير لروسيا وشعبها على الإطلاق، وهذا يفسر أيضا التوجه جيوسياسيا بين الحين والآخر نحو الشرق، رغم وجود شيء من الريبة إزاء الشرق والعالمين العربي والإسلامي. رغم ذلك اتسمت السياسة الروسية حيال الإسلام بالأهمية ليس على الصعيد الدولي فقط، بل في السياق الداخلي أيضا. إذ يقطن في روسيا نحو 20 مليون مسلم يتمسكون بالعادات والتقاليد الإسلامية، ومسلمو روسيا أنهم ليسو من المهاجرين، بل يقطنون في أراضي روسيا الاتحادية منذ قرون بعيدة، ولم تحدث صدمات دموية معهم في القرون الأخيرة.¹

كما تعتبر الأزمة الشيشانية من بين المتغيرات التي كان لها، دورا كبيرا في توجيه السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

يهدف الشيشانيون إلى إعلان دولة إسلامية مستقلة عن روسيا.² حيث نشأ النزاع في الشيشان على خلفية الصراع على السلطة في روسيا، لكن تطوره أدى إلى مواجهة عسكرية بين الحكومة الروسية والنخبة الشيشانية، لذلك لم يتسم الصراع بكونه دينيا في البداية³، لكن خطورته تكمن في تصويره كأنه مجابهة بين روسيا والمسلمين ما أدى إلى ظهور تيارات استنكار لهذه الحرب في العالم الإسلامي.⁴

وتعد القضية الشيشانية من أكبر القضايا التي تواجه روسيا حيث تعمل لإبقاء جمهورية الشيشان ضمن الإتحاد الروسي.⁵ خصوصا في ظل الأهمية التي تحظى بها المنطقة في المنظور الأمريكي، حيث صرح زيبغينيو بريجنسكي أن إستقلال الشيشان هو من مصلحة

¹ يفجيني بريماكوف، العالم بدون روسيا: قصر النظر السياسي وعواقبه، ترجمة: عبد الله حسن، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 56-57.

² محمد صادق صبور، موسوعة مناطق الصراع في العالم: النقاط الساخنة في أوروبا وأمريكا اللاتينية، الكتاب الثاني، القاهرة، دار الأمين، ط1، 2002، ص ص 19-20.

³ شامل سلطانونوف، "روسيا والعالم الإسلامي"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 128، شتاء-ربيع 2008، ص 86.

⁴ سامي ربحانا، العالم في مطالع القرن الحادي والعشرين، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، 1998، ص 235.

⁵ يفجيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر و غزو العراق، ترجمة: عبد الله حسن، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2004، ص 221.

روسيا، وبالنظر إلى اهتمام بريجنسكي بالمقولات الجيوبوليتيكية القائلة بأهمية القلب القاري*، فإن حديثه يؤشر على الأهمية المتعاظمة للمنطقة الأوراسية في الإستراتيجية الأمريكية، والإدراك الأمريكي لأهمية الشيشان في المنطقة، وضرورة تحسين العلاقات معها لإيجاد موطئ قدم دائم في بحر قزوين واستبعاد روسيا منه باعتباره موئل النفط الجديد في العالم. وهو ما دفع روسيا لإيجاد حلول سياسية مع الشيشان.¹

وبعد إدراك خطورة انفصال الشيشان، قام الرئيس يلتسين بإرسال الجيش الروسي لإستعادة جروزني في 11/12/1994. وكانت الحرب لصالح الشيشان.² بعد ذلك أخذت موسكو تتحين الفرصة لإعلان الحرب على الشيشان وتصحيح أوضاعها. وجاءت هذه الفرصة عندما جرت التفجيرات التي اهتزت موسكو من جرائها، والتي أثارت استياء الروس الذين طالبوا بفرض النظام ما استدعى التدخل من خلال القوة العسكرية.³ وتزامنت الحرب مع بعض المسائل المهمة داخل الدولة الروسية من بينها الفضائح المالية والفساد التي طالت النظام الحاكم، حيث جاءت لتحول انتباه الرأي العام الروسي والعالمي عن هذه الفضائح كذلك مسألة الإنتخابات.⁴ وترى روسيا من خلال الخبرة التاريخية ضرورة حصر البؤرة الانفصالية الشيشانية.⁵ حيث يرى الكثير من السياسيين والخبراء في روسيا من بينهم بريماكوف أن الطريقة الوحيدة تتمثل في المفاوضات مع قادة المعارضة الشيشانية، وخاصة أصلان مسخادوف -الذي يمثل

* من بين هذه المقولات تلك التي طورها هالفورد ماكيندر Halford Mackinder و القائلة بأن القوة التي تستطيع السيطرة على قلب الأرض تسيطر عمليا على القارات الثلاث الأخرى. حيث وضع فرضية تتضمن وجود محور للعالم هو ما يسميه " قلب الأرض " يتشكل من الجزء القاري لأوراسيا (أوروبا+آسيا).

¹ مراد بطل الشيشاني، " الشيشان و الحركة الإسلامية بعد 11 سبتمبر"، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، جولية 2002، ص ص 170-171.

² محمد صادق صبور، موسوعة مناطق الصراع في العالم: النقاط الساخنة في أوروبا و أمريكا اللاتينية، الكتاب الثاني، القاهرة، دار الأمين، ط1، 2002، ص ص 20-23.

³ كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، الأردن، عمان، دار أمانة للنشر و التوزيع، 2013، ص 73.

⁴ محمد يوسف عدس، الحرب الشيشانية بين التأليف و التزييف، القاهرة، المختار الإسلامي، 2003، ص ص 5-7.

⁵ فيجيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق، المرجع السابق الذكر، ص ص 231-233.

التيار المعتدل في قادة الحركة الانفصالية الششانية- من أجل إنهاء العمليات العسكرية والتوصل إلى حل سلمي.¹

وعرف عقد التسعينيات من القرن العشرين تزايد الحديث عن الصحوة الدينية في روسيا، والدور المتنامي للكنيسة الأرثوذكسية في الحياة العامة للبلاد.² حيث أعاد حدث انهيار الإتحاد السوفياتي العامل الديني وبدأ رجال الدين يلعبون دورا بارزا في أحداث البلاد، والذي منعهم الشيوعية من لعبه رغم درجة التدين التي عرفها المجتمع الروسي.³ وتلعب الكنيسة الأرثوذكسية الروسية دورا هاما في الدفاع عن الهوية الروسية. حيث يقول الكاتب سولجننتسين: " أعطت الدولة الروسية وعبها الداخلي ونواتها الروحية."⁴ ويرجع انبعاث دور الكنيسة إلى حالة الفراغ الإيديولوجية التي عرفتها روسيا بعد سقوط الإتحاد السوفياتي. حيث وجدت روسيا نفسها بحاجة إلى من يحميها من التفكك العقائدي والثقافي، خاصة وأن هناك قوى داخلية ارتبطت بشكل وثيق ليس بفكر وثقافة العولمة وحسب، بل بشبكة واسعة من المصالح مع الشركات المتنوعة النشاطات على المستوى الدولي. وهو ما جعل الكنيسة تجد نفسها في حال الدفاع عن النفس، حيث اضطلعت بالدور المركزي في الحفاظ على روح الأمة الروسية.⁵

وبالنسبة للفواعل الرسمية وغير الرسمية في روسيا فإنها تتميز بمحدودية التأثير والفاعلية، إذ تشمل هذه الهياكل: الأحزاب السياسية، والرأي العام والصحافة. فيما يخص الأحزاب السياسية؛ فقد بدأت إرهاصات التعددية الحزبية في روسيا عام 1989، بعد تعرض قيادات الحزب الشيوعي لضغوط كثيفة لأجل إتاحة المزيد من حرية التعبير. أين وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فيفري 1990م على الدستور، وخاصة المادة (6) من دستور 1977م، التي نصت على أن الحزب الشيوعي هو القوة القائدة للمجتمع السوفياتي ولكل أجهزة الدولة

¹ ليليا شيفتسوفاف، روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيحا، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2006، ص 313.

Kathy Rousselet, « Russie: Le Grand Retour de L'Orthodoxie ? », *Politique Internationale*, n° 119, printemps

² 2008, p233.

³ سامي ربحانا، المرجع السابق الذكر، ص 235.

⁴ سهيل فرح، الحضارة الروسية أسئلة الهوية والآخر العربي، المرجع السابق الذكر، ص 40.

⁵ نفس المرجع، ص 40.

والمؤسسات العامة، وعدلت هذه المادة مع المادة (07) في مارس 1990م، حيث أشارت إلى الأحزاب السياسية، ولكن دون الحديث عن امتيازات للحزب الشيوعي.¹ بعد ذلك تكونت مجموعة من الأحزاب السياسية في روسيا، ومن أهم الأحزاب الناشطة في الوسط السياسي الروسي، نجد:²

- **حزب الوحدة (روسيا الموحدة)؛** وهو حزب الرئيس فلاديمير بوتين، تأسس هذا الحزب قبل 3 أشهر من الإنتخابات التشريعية في ديسمبر 1999م، وصاغ هذا الحزب ايديولوجيته على أساس قيم الحرية الفردية للمواطن والعدالة الإجتماعية، والعمل على أساس المسؤولية الحقوقية التي تعني القبول الإيجابي للحقوق. كما تلتزم جماهير الحزب بتنفيذ مسؤولياتها الوطنية العالية تجاه المجتمع والدولة.
- **الحزب الشيوعي الروسي؛** تزعمه غينادي زيوغانوف، وسعى الحزب إلى إحياء المكانة و النفوذ السوفيياتيين القديمين، وتعظيم مقومات القوة الشاملة للدولة، وذلك من خلال العمل على إعادة ترتيب العلاقات الدولية والنظام الدولي الجديد، والإلتجاه نحو توازن قوى جديد. وركز الحزب في برنامجه على ضرورة استعادة وضع روسيا الدولي، وانتهاج استراتيجية تحافظ من خلالها روسيا على مصالحها القومية العليا، وفي الوقت نفسه تحترم مصالح الجميع والإتفاقيات الدولية.
- **الحزب الديمقراطي الليبرالي؛** تأسس هذا الحزب في مارس 1990، وتزعمه فلاديمير جيرنوفسكي، وتضمن برنامجه على المستوى الإقتصادي وقف عملية تحويل الصناعات الحربية إلى صناعات مدنية وتشجيع تصدير السلاح ، ووقف المساعدات. كما ركز على ضرورة عودة روسيا إلى الحدود التي كانت عليها الإمبراطورية الروسية القيصرية عام 1900م، وتوسعها حتى حدود الهند، والتصدي للولايات المتحدة الأمريكية. إذ يرى

¹ نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، المرجع السابق الذكر، ص 59.

² لمى مضر الأمانة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص 186-190.

جيرنوفسكي أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا بتغيير بنية النظام العالمي القائم، ووضع الولايات المتحدة فيه. كما يعتبر أن السلم و الهدوء في جنوب روسيا مرتبط بمغادرة الغرب للبلقان والشرق الأوسط.¹ أما عن السلوك السياسي تجاه منطقة الشرق الأوسط حسبه فقد ورد في كتابه " الإنطلاقة الأخيرة نحو الجنوب"، حيث يذكر فيه الرغبة الروسية للوصول إلى شواطئ المحيط الهندي و البحر الأبيض المتوسط.²

فهذه الأحزاب ببرامجها المتباينة لا تشكل معارضة قوية للحزب الحاكم، وهو ما يميز البيئة السياسية الروسية، إذ ينعلم وجود أحزاب موثوق بها وتضم سياسيين ذوي خبرة وكاريزما، وتحمل مشاريع بديلة وواضحة.³ لذلك يعتبر تأثير الأحزاب السياسية على الحكومة الروسية محدوداً نسبياً، وذلك لتوجهاتها المختلفة التي لا تشكل معارضة متماسكة يمكنها التأثير الفعلي في مجريات السياسة الروسية، بالإضافة إلى الصلاحيات الواسعة للرئيس الروسي المكفولة في الدستور ما يجعله الشخصية الأولى المسيطرة على صنع القرار في روسيا.

أما فيما يتعلق بتأثير الرأي العام؛ لا يزال دوره في السياسة الخارجية الروسية وتأثيره الملموس عليها غامضاً،⁴ وإن كان دوره آخذاً في الزيادة التدريجية. فبعد المعاناة الطويلة التي عاشها الشعب الروسي في ظل الحكم القيصري ثم الشيوعي، وكذا الأوضاع الإقتصادية المتدهورة، جاء دستور عام 1993م ليكفل لكل المواطنين التمتع بالحقوق والحريات الأساسية. حيث أفرد الفصل الثاني منه (من المواد 17-64) لحقوق وحرريات الإنسان والمواطن. حيث بدأ يتبلور لأول مرة رأياً عاماً يؤخذ في الاعتبار عند إتخاذ القرارات، لكن دوره لم يكن ذا أهمية كبيرة في روسيا. إذ تبرز القوة التأثيرية له بشكل جلي في وقت الإنتخابات أين يزداد الإهتمام به. وقد تتم الاستجابة لبعض مطالب الشارع

¹ المرجع نفسه، ص 190.

² نفس المرجع، ص 190.

³ Alixandre Melnik, « Russie : Une Présidentielle Sans Surprise ... », **Politique Internationale**, N° 135, Printemps 2012, P 205.

⁴ William Zimmerman, **The Russian People and Foreign Policy: Russian Elite and Mass Perspectives 1993-2000**, United Kingdom, Princeton University Press, 2002, p37.

الروسي، لكن بشكل محدود، وذلك في إطار الخطوط العامة للسياستين الداخلية والخارجية للدولة.¹

أما في مجال الإعلام؛ فقد حظيت وسائل الإعلام بحرية أكبر من قبل، إلا أنها لاتزال جزءاً لا يتجزأ من المؤسسات الرسمية. حيث تعتمد أغلبها على الإعانات المالية الحكومية. إذ أنها تفتقر إلى وجود قاعدة كافية من الإشتراكات والإعلانات لتمويل نفسها. كما عمل الكريملين على تعزيز سيطرته على شبكات الإعلام الرئيسية في البلاد.²

المطلب الثالث: المتغيرات الاقتصادية

تكتسب المتغيرات الاقتصادية للدولة أهمية فائقة في السلم والحرب باعتبارها المحدد الأساسي لأوضاع المعيشة والرفاه السكاني، كما تساعد في تطوير سياسة خارجية ناجحة. ويمثل الناتج القومي الإجمالي معياراً عاماً لقياس القوة الاقتصادية للدولة، لارتباطه بمستوى الدخل الفردي وتقدير معدلات النمو. وينقسم العامل الاقتصادي إلى الموارد الطبيعية والإنتاج الصناعي، حيث تتمتع الدول المصنعة بمركز متقدم من حيث علاقات القوة مع الدول الأخرى. فبإمكان هذه الدول تزويد جيوشها بأسلحة أكثر تطوراً وكذا زيادة رفاه شعوبها. كما أن الدول المتحكمة في المواد الخام يمكن أن تصبح في وضع غاية من القوة يمكنها من الوصول لأهدافها مقابل هذه المواد.³ فالمحددات الاقتصادية لها دور مركزي في تحديد خيارات السياسة الخارجية، لأن تنفيذها يتطلب توافر الموارد الاقتصادية. كما أن توزيع الموارد في النسق الدولي يضع حدوداً على الموارد المتاحة في السياسة الخارجية.⁴

بعد انهيار الإتحاد السوفياتي السابق، عانت روسيا من تفشي ظاهرة الفساد السياسي في سنوات حكم الرئيس بوريس يلتسين، وكانت هذه أحد أسباب فشل عمليات الإصلاح الاقتصادي

¹ نورهان الشيخ، صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، المرجع السابق الذكر، ص ص 68-69.

² لمى مضر الأمانة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص 191.

³ جوزيف فرانكل، المرجع السابق الذكر، ص ص 103-106.

⁴ لويد جنسن، المرجع السابق الذكر، ص 185.

في روسيا في ذلك الوقت. حيث لم تسبق عملية الانتقال إلى إقتصاد السوق والخصخصة عمليات تهيئة للمجتمع والدولة، وتحضيرها لهذه التغيرات الجذرية قبل أي إجراء.¹ وعند تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة سنة 2000، اعترف في خطابه أن ديون روسيا الخارجية حتى عام 2000 بلغت حوالي 143 مليار دولار، وأن هناك حوالي 40 مليون يعيشون على حافة الفقر²، وعمل على إنتهاج إستراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الروسية لإستعادة المكانة الدولية والإقليمية لها، ما ساعد على انتعاش الإقتصاد الروسي، الذي ساهمت فيه العديد من العوامل، من بينها: توافر الإرادة السياسية للقادة الروس، وتوافر روسيا على موارد طبيعية هائلة، بالإضافة لاكتسابها لمقومات النهضة الاقتصادية، التي تتجلى في القدرات الصناعية الكبيرة كالمصانع واليد العاملة المؤهلة، فضلا عن المواد الأولية.³

وكانت مؤشرات الإقتصاد الروسي في السنوات الثلاث أو الأربع الأولى من الألفية الثالثة جيدة حسب البيانات الإحصائية، حيث عرف النمو الإقتصادي إرتقا نسبيا ومستمرًا، مدفوعًا بعوامل عديدة، من بينها عائدات الصادرات المرتفعة، وخصوصًا إرتفاع أسعار النفط وإنخفاض آثار انهيار الروبل. كما سجلت البطالة إنخفاضًا، وتقلصت نسبة التضخم. واعتبرت الفترة ما بين عامي 1998 و2002 أفضل دورة للإنتعاش الإقتصادي بعد أزمة العملة سنة 1998، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي GNP في هذه الفترة حوالي 3.8%.⁴

أما معدلات النمو الاقتصادي؛ فقد بلغت 7% سنويًا منذ سنة 2003، حيث نما الإنتاج الصناعي بنسبة 6.3% سنة 2007، والإنتاج الزراعي بنسبة 3.3% سنة 2007.⁵ كما

¹ خليبنيكوف بافل، ثعالب الكرملين، ترجمة: منتجب يونس، سوريا، دار علاء الدين للنشر و التوزيع، ط1، 2005، ص ص 346-344.

² أحمد دياب، "روسيا و الغرب: من المواجهة إلى المشاركة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، جويلية 2002، ص173.

³ وليم نصار، "روسيا كقوة كبرى"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008، ص24.

⁴ Jakob Hedenskog, Vilhelm Konander, and Others, **Russia as a Great Power: Dimentions of Security under Putin**, Routledge, New York, 2005, p p. 228-229

⁵ نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي و العشرين، المرجع السابق الذكر، ص25.

حققت الميزانية الروسية فائضا بمقدار 75 مليار دولار سنة 2007. وحقق الميزان التجاري فائضا خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ 84.1 مليار دولار خلال الفترة ما بين جانفي وماي 2008، وذلك قبل بداية التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية.

وتمتلك روسيا أكبر ثالث احتياطي عالمي من الذهب و العملات الصعبة، والذي قدر في أوت 2008 بـ 597.3 مليار دولار. وفي سنة 2006، أصبح الروبل الروسي عملة قابلة للتحويل. كما احتلت المرتبة الخامسة من بين أكثر الدول الأوروبية جاذبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث قدرت سنة 2008 بحوالي 178.5 مليار دولار، وذلك مقارنة بسنتي 2006 و 2007، حيث قدرت بـ 82.3 مليار دولار و 42 مليار دولار على التوالي. كما انخفضت نسبة التضخم التي قدرت سنة 1999 بـ 86% إلى 11.9% سنة 2007.¹

على المستوى المعيشي، عرفت دخول السكان ارتفاعا بنحو 10% مقارنة بعام 2004، وكذلك معاشات المتقاعدين بنسبة 9%، كما تراجعت نسبة البطالة بنحو 7.6%.² وانخفض معدل الديون الخارجية لروسيا الى 40.2 مليار دولار في نوفمبر 2008 مقارنة بـ 44.9 مليار دولار في جانفي 2008.³

وبهذا اعتبر الرئيس بوتين أن نتائج الإقتصاد الروسي حتى 2008 إيجابية، لكن الحكومة الروسية تتوقع أن يكون عام 2009 عاما صعبا بسبب الأزمة المالية التي شملت الإقتصاديات المتطورة والناشئة. وقد زاد من تعميق الأزمة في روسيا، تراجع الطلب العالمي على الطاقة، هبوط أسعار المواد الخام، وتوقيف القروض الأجنبية للشركات الروسية.⁴

¹ المرجع نفسه، ص25.

² علي مغاوري شلبي، "الإقتصاد الروسي بين آليات السوق و رأسمالية الدولة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007.

³ لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص151.

⁴ نفس المرجع، ص153.

لذلك يعتبر السبب الرئيس للقصور في الإقتصاد الروسي ضعف السوق المالية واعتماد الإقتصاد الروسي على الخامات بشكل كبير، وتزايد حدة مشكلة تطوير عدد من مؤسسات السوق الأساسية.

وصرح الرئيس بوتين أنه رغم الأزمة المالية التي مست البلاد، إلا أن روسيا لن تتخلى عن أولوياتها الإقتصادية، وأنه سوف يكون هناك تغيير في التكتيكات دون المساس بالإستراتيجيات. كذلك اتخذت الحكومة إجراءات طارئة، من بينها دعم القطاعات الإقتصادية المهمة وإمدادها بالقروض اللازمة، وتخفيف الضرائب عن الإنتاج.¹

وقد حدد بوتين خلال كلمته في منتدى دافوس الإقتصادي العالمي في 28 جانفي 2009 الخطوات الواجب إتباعها للقضاء على الأزمة، ومنها:²

- التعامل بنزاهة وشفافية، والإسترشاد بمبادئ القانون الدولي في المعاملات المالية.
 - العمل وفق نظام إقتصاد السوق المفتوح، ورفض التدخل المفرط للدولة في الإقتصاد، كما حذر من إتباع خطوات من شأنها مفاومة الأزمة كاللجوء إلى المزيد من الإقتراض.
 - إرساء أساس إصلاح معايير المحاسبة القانونية والرقابة وتقارير المحاسبة ومنظومات تصنيف مراتب الشركات والمؤسسات، والعودة إلى مفهوم القيمة الأساسية للأصول.
- ورغم الإحتقان الذي عرفته الأسواق الدولية جراء الأزمة المالية العالمية، إلا أن الإقتصاد الروسي قد حقق نموا إيجابيا سنة 2011، وذلك بالإستناد إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي GNP الذي عرف نموا قدره 4.3% حسب إحصائيات البنك الدولي.³ وساهم في رسم الصورة الإيجابية للإقتصاد الروسي عام 2011 بالإضافة إلى أسعار النفط المرتفعة، النمو الذي عرفه القطاع الزراعي، خصوصا من ناحية إنتاج الحبوب. حيث ارتفع إنتاجها بنسبة 50% عن عام 2010. وهو ما ساهم في خفض نسبة التضخم إلى مستويات قياسية عام 2011، وحفز

¹ المرجع نفسه، ص ص 153-154.

² نفس المرجع، ص ص 154-157.

World Economic Outlook : Coping with High Debt and Sluggish Growth, International Monetary Fund,

³ Washington, October 2012, p79.

الإستثمار الذي ارتفع بنسبة 7% في النصف الثاني من سنة 2011 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2010.¹

وقد وضع صندوق النقد الدولي توقعاته من خلال دراساته الاستقصائية للأوضاع الإقتصادية والمالية العالمية، أنه مع تحسن البيئة الإقتصادية الخارجية بالتدرج واستقرار أسعار النفط عند مستويات عالية، من المرجح أن يتحسن النمو في روسيا وتنتفع من السياسات الهيكلية الرامية إلى دفع النمو على المدى المتوسط. وقد أثر تباطؤ النشاط الإقتصادي في العالم على الصادرات الروسية، ناهيك عن ضعف الطلب المحلي في روسيا بسبب توقف ارتفاع أسعار تصدير النفط.

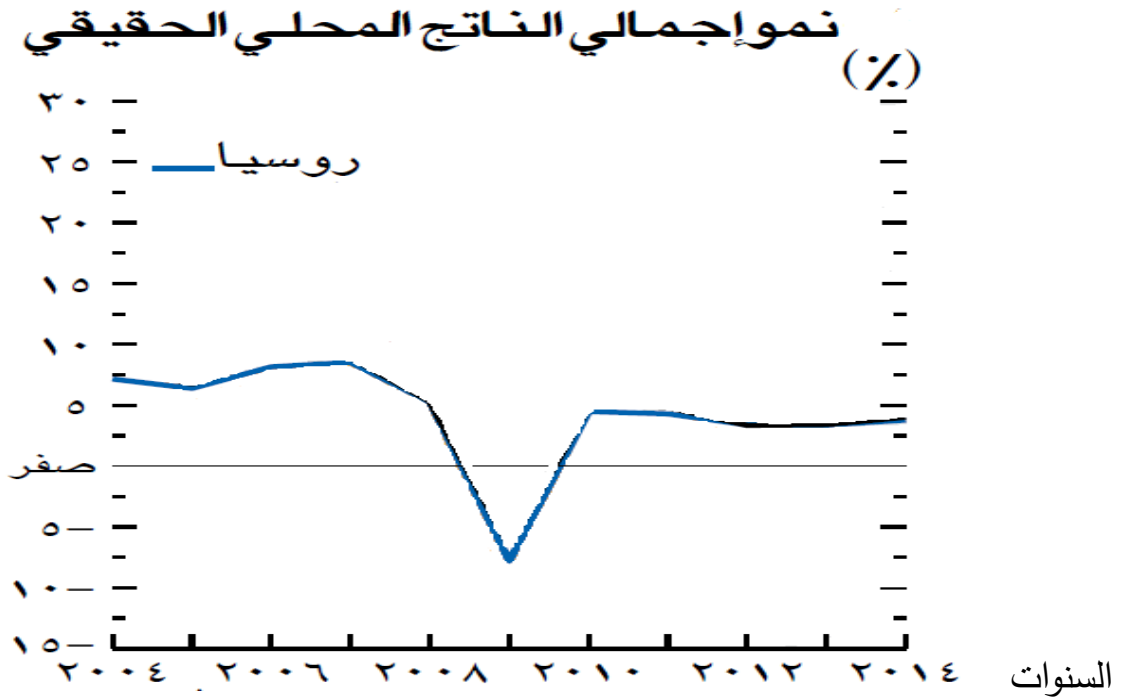
وفي سياق تأثيرات الأزمة المالية العالمية، وفي ظل عدد من السيناريوهات، مثل تباطؤ الإستثمار في الأسواق الصاعدة، وسيناريو التطورات السلبية في منطقة اليورو، فمن المحتمل أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى إنتقال آثار التطورات العالمية السلبية إلى روسيا. حيث سيتعين عليها تحفيز الإصلاحات الهيكلية من أجل زيادة احتمالات النمو من خلال تحسين بيئة الأعمال وتنويع الإقتصاد.² وفيما يلي شكل بياني حول الناتج المحلي الاجمالي:

¹ خبيرة إقتصادية: آفاق الاقتصاد الروسي عام 2012 تبدو واعدة، 2013/09/15:

Arabic.rt.com/news/575460.

² دراسات استقصائية للأوضاع الإقتصادية والمالية العالمية، آفاق الإقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر، صندوق النقد الدولي، واشنطن، أبريل 2013، ص ص 64 - 66.

الشكل رقم: 03



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الإقتصاد العالمي: الآمال و الواقع و المخاطر، واشنطن، أبريل 2013، ص 65.

يبين هذا الشكل البياني نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في روسيا منذ سنة 2004 إلى غاية 2014، حيث نرى أن النمو انحصر ما بين 6-7% سنة 2004، ثم عرف انخفاضا طفيفا سنة 2005، ليرتفع من جديد بين سنتي 2005-2007 إلى ما يزيد عن 7.5%، ثم عرف انخفاضا حتى سنة 2010 ليعود إلى الإرتفاع من جديد و تجاوز تأثيرات الأزمة جزئيا. أما عن سنة 2012، فقد أكد فلاديمير بوتين خلال إجتماع عقد بالكرملين خصص لدراسة القضايا الإقتصادية في جانفي 2013، أن النتائج التي حققها الإقتصاد خلال السنة كانت مرضية، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى نوفمبر 2012 بنسبة 3.5%¹ وفي سنة 2013، وحسب وزير الاقتصاد الروسي أليكسي أوليوكايف نما الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بنسبة 1.4% في الأشهر العشرة الأولى من سنة 2013.²

¹ " النتائج التي حققها الاقتصاد الروسي خلال سنة 2012 مرضية " بوتين، 2013/09/15:

<http://www.menara.ma/ar/2013/01/17/461376.html>

² وزير: الاقتصاد الروسي نما ب 1.4% في الأشهر العشرة الأولى من 2013، 2013/12/12:

<http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE9B2JSZ20131121>

وفي مجال الطاقة، تمتلك روسيا مصادر متنوعة كالغاز و النفط و الفحم، و تعد هي الأولى عالميا من حيث إحتياطي الغاز الطبيعي، حيث تمتلك 27.5% من الإحتياطي العالمي؛ أي ما يزيد عن ربع الإحتياطي العالمي. وتعد شركة غاز بروم Gazprom الروسية أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، و تتحكم في 90% من إنتاج الغاز الروسي و أنابيب نقل الغاز، وتمتد أوروبا بربع احتياجاتها منه. أما قطاع النفط، فتمتلك روسيا سابع أكبر إحتياطي في العالم، و تحتل المرتبة الثانية كأكبر منتج و مصدر للنفط في العالم، حيث تسيطر شركة "روس نفط" Rosneft على إنتاج النفط في روسيا؛ و تمثل صادرات النفط و الغاز نصف الصادرات الروسية، و تسهم عائداتها بنسبة 60% من العملة الصعبة.¹ وترتبط مكانة روسيا كقوة كبرى ارتباطا وثيقا بمصادر الطاقة لديها. ونتيجة لذلك قامت الدولة الروسية بالسيطرة على شركاتها الطاقوية وعلى أصول الطاقة (الإحتياطيات، وخطوط الانابيب).²

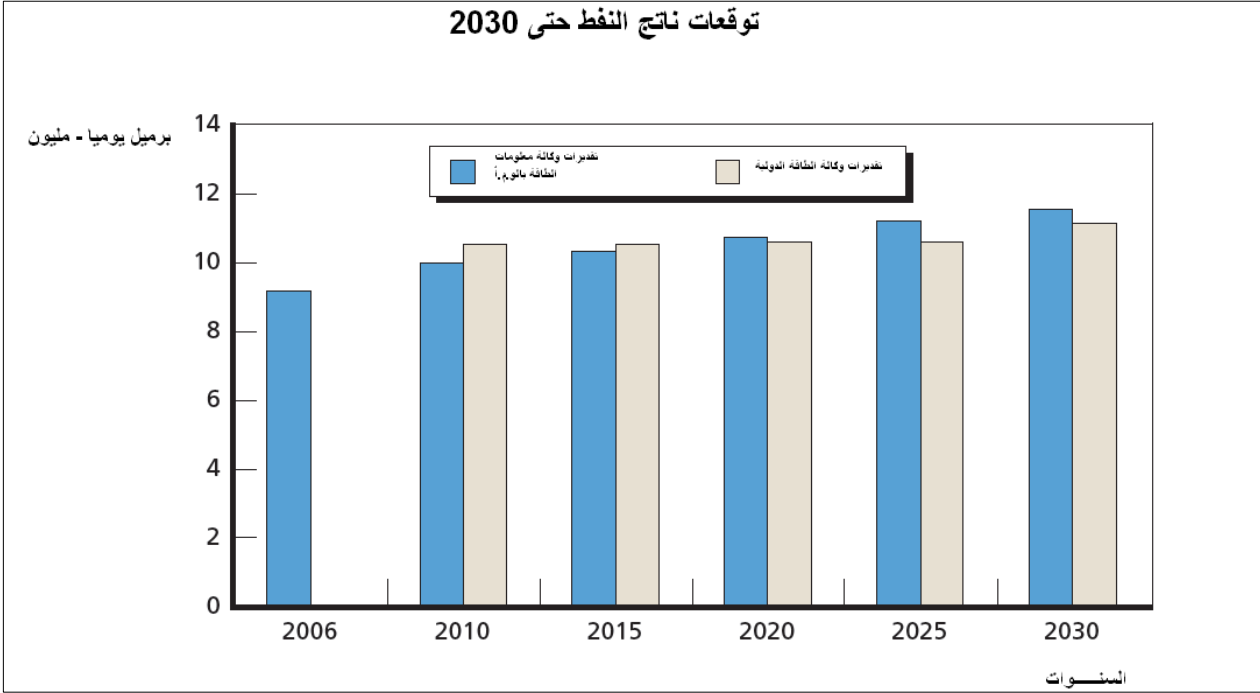
إلى جانب ذلك، تبدو سياسات الكريملن فيما يخص الطاقة واضحة، حيث لخصت كاستراتيجية وافق عليها بوتين في صيف 2003. وهو ما يضع هذه السياسة في مركز الدبلوماسية الروسية. والهدف من صناعة الموارد الطبيعية هو زيادة القدرة الجيوسياسية لروسيا، وذلك من خلال تعزيز تحكمها في سوق الغاز العالمية، كما تريد الحصول على مصب الأصول "Downstream Assets" والقدرة على التوزيع والتخزين في الدول الغربية وتريد استخدام تلك الأصول لممارسة الضغط السياسي.³

¹ أسامة مخيمر، "الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، ص92.

² Andreas Wenger, Jeronim Perovic, and others, **Russian Business Power: The Role of Russian Business in Foreign and Security Relations**, Routledge, New York, 2006, p19.

³ Edward Lucas, **The New Cold War: Putin's Russia and The Threat to the West**, Palgrave Macmillan, New York, 2008, p163.

الشكل رقم:04: توقعات ناتج النفط حتى عام 2030



المصدر: Olga Oliker, Keith Crane and others, *Russian Foreign Policy :Sources and Implications*, RAND Corporation, Pittsburgh, 2009, p55.

يبين الشكل البياني توقعات إنتاج النفط في روسيا حتى سنة 2030، من خلال تقديرات وكالة الطاقة الدولية وتقديرات أخرى وضعتها وكالة معلومات الطاقة الأمريكية. لكن رغم التطور والنمو الذي عرفه الاقتصاد الروسي، إلا أنه توجد هناك بعض المشاكل التي تتهدده على المدى الطويل من بينها المشكلات البيئية، واستنزاف موارد الطاقة، والنمو الديموغرافي السلبي.¹

¹ Olga Oliker, Op.Cit,p230.

المبحث الثاني: متغيرات البيئة السيكولوجية

يتجادل العديد من المحللين حول دور المتغيرات الشخصية وتأثيرها على السياسة الخارجية. فهناك من يرى أن: " معتقدات صانعي القرار في السياسة الخارجية هي أساس تحليل نتائج القرار وربما تفسر هذه النتائج أكثر من أي عامل آخر بمفرده"¹، وهناك من يرى أن الخصائص الشخصية لها تأثير نسبي على نتائج القرار في السياسة الخارجية. لهذا نجد هناك من يقلل من دور هذه المتغيرات، حيث نجدهم يركزون على القيود المفروضة على صانع القرار والتي تتبع من الأدوار التي يؤديها، والإيديولوجية والتقاليد والبيروقراطية، هذا بالإضافة إلى القيود التي تأتي من البيئة الدولية. في حين يؤكد الواقع أن صفات ومعتقدات صانعي القرار تؤثر على قرارات السياسة الخارجية، باعتبار أن الدولة كيان قانوني مجرد تقوم مجموعة من الأشخاص باتخاذ القرارات باسمه.² أو ما يسمى بتشخيص الدول.

وقدم تفيرسكي وكانيمان Tversky & Kahneman مصطلح "إطار القرار"، للإشارة على تصور صانع القرار في فعل من الأفعال والنتائج والاحتمالات المرتبطة باختيار معين. وقد قادتهم التجارب إلى ملاحظة أن الموضوعات إنحرفت عن إفتراضات نموذج الاختيار العقلاني، وركز تفسير هذه الإنحرافات على التصورات الشخصية لمشاكل القرار.³ كما أن للدور الكارزمي الذي يتمتع به القائد السياسي تأثير كبير في هذا المجال. فالقائد الذي يتمتع بشخصية كارزمية جذابة، يستطيع أن يحصل على تأييد شعبي كبير لسياسته الخارجية.⁴

ومنح الدستور الروسي لسنة 1993 سلطة قوية وصلاحيات واسعة لشخص الرئيس، ما جعله أهم شخصية ضمن هيكل صنع القرار في النظام السياسي الروسي. حيث تتمركز عملية صناعة القرار بين يدي الرئيس، ليعتبر بذلك الشخصية المحورية في العملية.

¹ لويد جنسن، المرجع السابق الذكر، ص 15.

² نفس المرجع، ص 15.

³ William A. Boettcher, *Adapting Prospect Theory to the Study of Foreign Policy Decision-Making: A Series of Experimental Explorations*, p3 .

⁴ لويد جنسن، المرجع السابق الذكر، ص 16.

وبذلك يكون التركيز هنا على دراسة سياسة الرئيس الروسي من خلال مكانته وسلطاته حسب الدستور الروسي النافذ، وكذا سماته الشخصية وعقائده وإدراكاته كصانع للقرار، وذلك انطلاقاً من الفكرة القائلة أن التنوع والإختلاف في السياسة الخارجية، يكمن في الإختلاف الموجود بين صناع القرار في المعتقدات والقيم التي يؤمنون بها، والتي تتناغم عادة ومكونات الدوافع النفسية لديهم. حيث تؤثر تأثيراً كبيراً على توجهاتهم وسياساتهم.¹

المطلب الأول: سلطات الرئيس في الدستور الروسي

يتميز النظام السياسي الروسي بكونه جمهورياً وفقاً للدستور الروسي الجديد لسنة 1993، ويعتبر رئيس الجمهورية الضامن لتنفيذ الدستور وحريات المواطنين، حيث يعمل على اتخاذ القرارات التي تحافظ على وحدة الأراضي الروسية واستقلالها وسيادتها من خلال الصلاحيات الكبيرة التي قدمت للرئيس في هذا الدستور، وذلك لتغطية عجز القوى السياسية المختلفة التي مازالت لم ترق إلى مستوى التأثير الفاعل والمطلوب داخل المجتمع الروسي. ولهذا فإن الرئيس هو مركز الثقل في النظام السياسي الروسي ومحور عملية صنع القرار، حيث يستطيع إصدار مراسيم لها قوة القانون بموجب الصلاحيات الواسعة المخولة له في إطار دستور 1993.²

وينص دستور 1993 على أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ويتم انتخابه لمدة أربع (4) سنوات بالاقتراع العام السري المباشر، ويشترط أن لا يقل عمره عن 35 سنة ولا يوجد سن للتقاعد، ورئيس الجمهورية الروسية لا يجوز انتخابه لأكثر من عهديتين متتاليتين.³

وينتخب الرئيس في روسيا من طرف الشعب مباشرة وفقاً للدستور، وهو ما انعكس على صلاحياته، حيث يتمتع الرئيس بمقتضى الدستور النافذ بصلاحيات واسعة قد تفوق صلاحيات

¹ لى مضر جريء الامارة، المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي خلال الفترة 1990-2003، المرجع السابق الذكر، ص57.

² نفس المرجع، ص55.

³ نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية-الروسية، المرجع السابق الذكر، ص29.

الرئيس في النظام الرئاسي أحيانا. حيث تعددت وتتنوعت هذه الصلاحيات وتميزت بقوتها واتساعها.

ونجد أن الدستور الروسي الحالي وسع من الصلاحيات التشريعية للرئيس، حيث منحه حق الاقتراح والتصديق والإعتراض التوقيفي. حيث يمكن للرئيس إقتراح القوانين صراحة والذي نصت عليه المادة (104) في الفقرة الأولى. ومن الصلاحيات التشريعية التي تمتع بها الرئيس ضمنا هي صلاحية اقتراح وتعديل وإلغاء الضرائب والقروض وغيرها، من مسودات القانون التي ترتب نفقات يتم استيفاءها من الميزانية الإتحادية. كما منح الدستور للرئيس الروسي صلاحية تدخل في صلب اختصاص السلطة التشريعية، وهي حق الإعتراض التوقيفي على مشاريع القوانين، التي تعرض عليه من قبل البرلمان. كما أشار الدستور في المادة (134) إلى حق الرئيس في اقتراح تعديل للدستور أولا، ثم أشار الى السلطات الأخرى، التي تتمتع بهذا الحق، كما منحه صلاحية تحديد موعد إجراء استفتاء حول تعديله.¹

أما فيما يخص صلاحيات الرئيس في المجال الدولي، فقد نص الدستور الروسي في المادة (86) منه على أن: "يتولى الرئيس تسيير السياسة الخارجية للاتحاد الروسي"²، لذلك فإن التعبير العام الذي جاء في المادة مكنّ رئيس الدولة من الإحتفاظ بصلاحيات أوسع في المجال الدولي، على اعتبار أنها تدخل ضمن السياسة الخارجية. كما أوكل الدستور صلاحية التفاوض مع الدول الأخرى للرئيس، وأناط به صلاحية توقيع الاتفاقيات مع الدول الأجنبية.³

ولأن من عوامل نجاح الدولة دبلوماسيا، كفاءة القائمين عليها، فإن الدول تعمل على اختيار أكفأ العناصر لتمثيلها خارجيا، لذلك عمل الدستور على إشراك الرئيس في صلاحية

¹ علاء يوسف الشكري، الوسيط في الأنظمة السياسية المقارنة، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 589-593.

² نفس المرجع، ص 594.

³ نفس المرجع، ص ص 603-604.

تعيين واستدعاء الممثلين الدبلوماسيين مع المجلس الإتحادي الذي يكتسب دورا شكليا، كما يملك صلاحية استئصال وتسلم أوراق اعتماد الدبلوماسيين الأجانب.¹

أما من ناحية الجوانب العسكرية والحربية، فقد تمتع الرئيس الروسي بصلاحيات واسعة في ظل الدستور النافذ، حيث أسندت له مهمة القيادة العليا للقوات المسلحة لرئيس الإتحاد بموجب المادة (87). وقد اكتسب الرئيس صلاحيات مهمة وواسعة في أوقات السلم والحرب.

كما حوّل الدستور الروسي لرئيس الدولة صلاحية تعيين وإعفاء أعضاء القيادة العليا للقوات المسلحة، وله صلاحية إعلان الحرب الدفاعية، والتي تعرف بأنها الحرب التي تدافع بها الدولة عن نفسها ضد العدوان الخارجي. وهي حرب مشروعة وتستند إلى حق الدولة في الدفاع عن نفسها وفقا لقواعد القانون الدولي.² وبذلك فإن رئيس الدولة هو الذي يتحمل المسؤولية العليا في الدولة بالرغم من أن القرارات قد تبدو جماعية. فالقرارات يتخذها الرئيس مباشرة أو تتخذ تحت أوامره وإرشاداته عموما. لذلك مهما كان اتساع دوائر القرار أو عدمه، فإن الرئيس

الروسي هو صاحب القرار السياسي وسلطته هنا غير محدودة حتى أنه يستطيع حل الدوما والدعوة إلى انتخابات جديدة بموجب شروط محددة تتعلق بحجب الثقة، لكن يحظر عليه فعل ذلك في حالة تواجد شروط أخرى تهدف إلى توسيع وتعظيم سلطته الشخصية. كما لا يستطيع الرئيس الروسي حل مجلس الشيوخ (المجلس الإتحادي) مهما كان الظرف. في حين تتألف الحكومة من رئيس الوزراء و نوابه والوزراء، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء مع شرط موافقة مجلس الدوما عليه، وللرئيس صلاحية تعيين الوزراء وعزلهم.

ومهمة الحكومة تنفيذية بالأساس، حيث تتمثل أهم اختصاصاتها في:³

- تقديم الميزانية الفيدرالية للدوما، والعمل على تنفيذ السياسة الداخلية والمالية والإئتمانية.

- تنفيذ السياسات الموضوعة في مجالات الثقافة والعلوم والتعليم والصحة وغيرها.

¹ المرجع نفسه، ص ص 605-606.

² نفس المرجع ، ص ص 606-609.

³ لمى مضر جريي الإمارات، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج

العربي في الفترة 1990-2003، المرجع السابق الذكر، ص ص 56-57.

- بالإضافة إلى تنفيذ السياسة الخارجية للدولة.

من خلال وظائفها تعتبر الحكومة مجرد جهاز معاون للرئيس، حيث يقتصر تأثيرها على مجرد إبداء الرأي والمشورة التي تخضع لاختيار الرئيس للعمل بها من عدمه.

المطلب الثاني: حياة الرئيس فلاديمير بوتين وبداياته السياسية

ولد فلاديمير بوتين ذو الأصل الروسي في 7 أكتوبر 1952، في مدينة سان بطرسبورغ التي تعتبر العاصمة الشمالية لروسيا الاتحادية. وترعرع بوتين وسط عائلة متواضعة، حيث اشتغل والده بمصانع المدينة، وكان بوتين يمارس الرياضة مثل "السامبو" وهي إحدى أنواع المصارعة الروسية الأصيلة المخصصة للدفاع عن النفس، إلى جانب أنواع أخرى من المصارعة.¹

إلتحق بوتين بكلية الحقوق التابعة للدولة، وكتب مذكرة السنة النهائية حول موضوع "مبادئ الدول الناجحة في المجال الدولي" «Principles of Successful Nations in International Sphere»، وكان اختياره لدراسة الحقوق كبداية حلمه في الدخول إلى جهاز المخابرات، حيث كان بوتين مولعا منذ صغره بأفلام الرعب الشعبية، التي تدور حول التجسس، ما خلق لديه رغبة بالعمل في هذا المجال.² وعند تخرجه سنة 1975، إلتحق بوتين بجهاز لجنة أمن الدولة (كي. جي. بي) (KGB)، حيث كان من ضمن المنخرطين في سلك الدائرة الأولى (الإستخبارات الخارجية) في فرع مدينة لينينغراد، حيث اشتغل بمناصب عدة إلى غاية سنة 1985، أين تم إيفاده إلى مجموعة القوات السوفيتية بألمانيا الديمقراطية، ليزاول عمله الخاص بمدينة ليبزج خلال 5 سنوات باسم وظيفة مدير دار الصداقة السوفيتية-الألمانية، ثم عاد بوتين إلى لينينغراد كضابط احتياط برتبة مقدم مع مطلع عام 1990، ثم اشتغل كمساعد لرئيس الجامعة التي درس بها الشؤون الدولية، بعد أن شهد إنهار جدار برلين وتوحيد ألمانيا

¹ نفس المرجع، ص 68.

²Richard Sakwa, *Putin :Russia's Cchoice*, Routledge, New York, 2ed, 2008, p09 .

وزوال جمهورية ألمانيا الديمقراطية عن الخريطة السياسية عام 1989، وسقوط خطوط الدفاع الأمامية بالإمبراطورية السوفياتية التي كان واجب السوفيات المقدس الدفاع عنها. وبعد انتخاب أناتولي سوبتشاك رئيساً لمجلس نواب الشعب في مدينة لينينغراد، اختير بوتين مستشاراً للشؤون الدولية، وبعدها رئيساً للجنة المدينة للعلاقات الخارجية بعد انتخاب سوبتشاك محافظاً لمدينة سان بطرسبورغ.¹

في سنة 1994، رقي بوتين إلى منصب النائب الأول لرئيس حكومة سان بطرسبورغ، وحصل على صلاحيات واسعة شملت الجمعيات الإجتماعية والشرطة، كما أشرف على المشاريع الإستثمارية الكبرى في المدينة. وعند انطلاق عملية إنشاء البنى التنظيمية لحركة " بيتنا روسيا" التي تزعمها " فيكتور تشيرنوميردين" رئيس الحكومة الروسية آنذاك سنة 1995، قام سوبتشاك بإيفاد بوتين لرئاسة مجلس فرع مدينة سان بطرسبورغ، وقام بوتين بتنظيم حملته الانتخابية في إطار انتخابات مجلس الدوما في ديسمبر 1995.²

وفي سنة 1996، دافع بوتين عن أطروحته حول "التخطيط الإستراتيجي" لإعادة قاعدة المواد الخام والمعادن إلى المنطقة الإقتصادية في ظروف تكوين علاقات السوق لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم، حيث اعتبر فلاديمير ليتفينيكو رئيس معهد التعدين في سان بطرسبورغ أن بوتين يستحق درجة الدكتوراه، لأنه رجل اقتصاد يتميز بالنضوج والإحتراف. لذلك فقد تحول بوتين في الفترة الممتدة من جوان 1991 الى جوان 1996 إلى شخصية نافذة ومهمة في الحياة السياسية و الاقتصادية لمدينة سان بطرسبورغ، التي تضم حوالي 4 ملايين نسمة.³

¹ لمى مضر جريء الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003، المرجع السابق الذكر، ص68.

² لمى مضر الامارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص165.

³ المرجع نفسه، ص165.

وفي بداية عام 1997، عين بوتين في منصب نائب مدير شؤون الدولة، حيث تولى معالجة المسائل القانونية والخاصة بالعلاقات الخارجية بإشراف مديره "بافل بورودنين"، ثم انتقل في مارس 1997 إلى العمل في ديوان رئيس الدولة، كرئيس إدارة الرقابة لدى الرئيس الروسي. وفي ماي 1998، أصبح بوتين النائب الأول لمدير ديوان رئيس الدولة، حيث عمل كمسؤول عن الإتصال بمناطق روسيا وأقاليمها والإشراف على أجهزتها الإدارية والتنفيذية. وبموجب مرسوم خاص صادر عن رئيس الدولة بوريس يلتسين، عين فلاديمير بوتين مديرا لدائرة الأمن الفيدرالية في روسيا في جوان 1998.

وفي مارس 1999، عين فلاديمير بوتين كسكرتير لمجلس الأمن القومي الروسي، بالإضافة إلى منصبه في دائرة الأمن الفيدرالية. وبعد التهاون والفضل الذي لحق ستياشين في إدارة الأوضاع بشمال القوقاز، قام الرئيس يلتسين بفصله من منصبه وتعيين بوتين مكانه كرئيس جديد للحكومة الروسية في 9 اوت 1999 ثم أعلن أنه يعد بوتين خليفة له . وبذلك أصبح رئيس الحكومة قائما بأعمال الرئيس أو رئيسا بالوكالة بدءا من 31 ديسمبر 1999.¹ وقد أكد بوتين على عدد من المهام الإستراتيجية خلال المرحلة القادمة في رسالته السنوية إلى البرلمان الروسي، والتي تقدمها السعي إلى مضاعفة الناتج القومي خلال 10 سنوات القادمة، ومحاربة الفقر، وتطوير القوات المسلحة بحيث تصبح قادرة على الدفاع عن روسيا"، حيث اعتبرت وثيقة أساسية حددت المحاور الرئيسية للإستراتيجيتين الداخلية والخارجية. وقد قدم بوتين معطيات في هذه الرسالة تدل على الخطوات التي استطاع تحقيقها خلال فترة حكمه، حيث يرى أن روسيا حققت نتائج مهمة في المجالين الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى اكتسابها دورا مهما في الإقتصاد الدولي. إذ عرف الإقتصاد نموا ملحوظا في هذه الأثناء، رغم أن هذا النمو لا يعرف استقرارا. وقد أعطى الرئيس بوتين أهمية خلال رسالته لعمليات الإصلاح في المنظومة الضرائبية وتحسين الأجور وظروف العمل والهجرة. وفي حديثه عن

¹ لمى مضر جريى الإمارة، المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003، المرجع السابق الذكر، ص 69-71.

المسألة الشيشانية، أكد الرئيس بوتين أنه سيتابع المسار السلمي حيث يعيش الشعب الشيشاني بشكل لائق، من خلال إيجاد السبل الأنجع لهذه القضية، بما في ذلك تحقيق الفصل في الصلاحيات بين المركز والحكومة الشيشانية.¹

وعلى الصعيد الخارجي، أكد بوتين على ضرورة التعاون مع دول الكومنولث في كافة المجالات، كما أكد على مبدأ التعاون والصداقة مع دول وشعوب العالم كافة. وتحدث بوتين على ضرورة تطوير القوات المسلحة والإهتمام بإصلاح الجيش وجعله جيشاً من الإختصاصيين وإنتاج أسلحة متطورة جديدة تحسباً لظهور أي نزاعات إقليمية تضطر روسيا إلى حلها مستقبلاً.² واعتبر بوتين أن الدفاع عن المصالح القومية الروسية هي إحدى الأولويات الإستراتيجية، حيث يكون ذلك في إطار القانون الدولي.

ومنذ توليه السلطة حقق أصبح النظام السياسي يمزج بين نوع من السلطوية والليبرالية. حيث استطاع بذكاء كبير أن يمزج بين الميراث التقليدي والشيوعي للسلطة ومبادئ الليبرالية على الطريقة الروسية.³

وقد حقق بوتين أداءاً مختلفاً، عمل من خلاله على القضاء على الأزمات التي عرفتتها روسيا وحلّها والتي استمرت منذ عقد من الزمن، وذلك على صعيد الإقتصاد، وعمل على مكافحة الفساد، وشجّع الإستثمار وتطوير الصناعات خاصة العسكرية، التي تعد أحد أهم الصادرات الروسية. كما عمل على إصلاح النظام المصرفي، ورفع الرواتب واتباع سياسة حازمة في حرب الشيشان، في محاولة منه لإعادة هيكلة الجيش الروسي، والتأكيد على وحدة روسيا. كل ذلك على أساس فهم صحيح بأن تطوير الأوضاع الداخلية الإقتصادية والسياسية والإدارية، سيكون له أثراً حاسماً على السياسة الخارجية الروسية.⁴

¹ لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص168.

² نفس المرجع، ص168.

³ هدى عوض، المرجع السابق الذكر، ص 232.

⁴ جورج شكري كتن، المرجع السابق الذكر، ص80.

كما عمل بوتين على إعادة دمج روسيا في الساحة الدولية لإستعادة مجدها السابق، وذلك لما سببته العزلة الإقتصادية للإتحاد السوفياتي من تأخير تطورها.¹ وقام بوتين بالعدول عن سياسة "الأطلسة" في السياسة الخارجية، والتي كانت متبعة في حقبة الرئيس يلتسين، واعتبر أن روسيا بموقعها الجيوبوليتيكي واحدة من أكبر القوى الأوراسية، التي ينبغي عليها النظر إلى اتجاهات متعددة في سياستها الخارجية. وذلك وفق نظرة براغماتية تحقق المصالح الوطنية لروسيا.²

ومن الأسباب التي جعلت الرئيس بوريس يلتسين يرشح فلاديمير بوتين، والذي انتخب لولايتين متتاليتين هو ظهور بوتين بلامح الشخصية الوطنية المهمة بقضايا روسيا في مرحلة عرفت ضعف الكاريزمات السياسية، ووجود شخصيات متهورة السلوك أو حاملة لأفكار الأوليغارشية أمثال: فلاديمير جيرينوفسكي و يفغيني يفلنسكي، وتبنيه نهجا إصلاحيا في مقابل هلامية الإيديولوجيات المطروحة بين إيديولوجية ليبرالية غير قادرة على التغلغل في الأقاليم الروسية بنظم حياتها الريفية، وبين شيوعية تؤيدها فئة كبار السن.³

بعد إنتهاء فترة ولايته الثانية، لم يقد بوتين بتغيير الدستور بشكل يسمح له بالترشح لفترة رئاسية ثالثة على التوالي حتى يكمل مسار التنمية الذي بدأه، حيث قام بدل ذلك بترشيح ديميتري مدفيديف الذي كان النائب الأول لرئيس الوزراء في الإنتخابات الرئاسية. ومن خلال دعم الحزب الذي قاده بوتين له، فقد تمكن من الفوز في انتخابات الرئاسة في 3 مارس 2008، وتسلم مهامه في 7 ماي 2008. حيث أكد- فيما بعد- أنه سيتبع نهجا سياسياً مكملاً لما بدأه بوتين. وهو ما يجعل الأخير صاحب دور رئيس في السياسة الروسية، خصوصا في ظل تمتعه بسلطات تنفيذية واسعة يضمنها الدستور الروسي لرئيس الوزراء. كما صرح

¹ Mwayila Tshiyembe, *La Politique Etrangère des Grandes Puissances*, Paris, L'Harmattan, 2010, P 185.

² كاظم هاشم نعمة، *روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة*، الأردن، عمان، دار أمانة للنشر والتوزيع، 2013، ص 75.

³ المرجع نفسه، ص ص 168-170.

مدفديف أن التعاون المشترك بينه وبين بوتين كرئيس للحكومة من شأنه إعطاء دفعة إيجابية لتطور الدولة وتحقيق نتائج ايجابية.¹

أما عن السمات الشخصية للرئيس بوتين وتأثيرها على مساره السياسي، فقد كان بوتين أول زعيم يتكلم اللغات الأجنبية. حيث يتحكم جيدا في اللغة الألمانية ثم الإنجليزية، وكان ثالث زعيم يملك شهادة كاملة في القانون، كما يملك سجلا طويلا من العمل الفعال في أجهزة الاستخبارات، و يبدو رجل " إنضباط ذاتي" كبير بوضوح. فحتى مع وجود عمل بدوام كامل، كان بوتين قادرا على إكمال العمل على أطروحته المرشحة. بالإضافة إلى ذلك أظهر بوتين قدرا كبيرا من المرونة والقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. ومع ذلك فهذه البراغماتية كانت دائما مقيدة، وتعمل في حدود قوانينه الصارمة والتي طالما اعتبرها السلوك الصحيح.² وفقا ليوري موخين Yury Mukhin، شخصية بوتين تطرح قابلية للتفاوض لحل النزاعات، ولكنه في حالات الأزمات هو عرضة لإتخاذ تدابير قوية.³

يملك بوتين أسلوبا منهجيا ومنطقيا لحل المشاكل والأزمات. وفي الوقت نفسه، يتميز هذا الأسلوب بالحذر والجمع بين الثقافة وعدم العاطفية في التعامل مع القضايا.⁴ وهو ما يجعله قريبا من تحقيق العقلانية، والتي لطالما شكلت العواطف عقبة أمام تحقيقها. حيث تعتبر على نطاق واسع من المفكرين بأنها جزء هام في عملية صنع القرار، ولا يمكن تحليل السياسة الخارجية تحليلا كاملا دون أخذها بعين الاعتبار.⁵ وأثنى نائب وزير الخارجية بين عامي (1993-2000) ستروب تالبوت Strobe Talbott عن دور بوتين في أزمة كوسوفو، حتى وإن لم يكن شخصية رئيسية.⁶

¹ المرجع نفسه، ص ص 170-171.

² Richard Sakwa, **Putin :Russia's choice**, Op.Cit, p.15.

³ Ibid, p.15.

⁴ Idem, pp.15-16.

⁵ Jonathan Renchon & Jennefer S.Lerner, **Decision-Making : The Role of Emotions in Foreign Policy**, The Encyclopedia of Peace Psychology, Black Well Publishing, 1^{ed}, 2012, p.1

⁶ Richard Sakwa, **Putin :Russia's choice**, Op.Cit, p.17.

وقد أعجب الأمريكيون بشخصية بوتين من حيث قدرته على "ضبط النفس ونقل الثقة بهدوء وبساطة وطريقة كلام لينة. وحسب تالبوت، في اجتماع 11 جوان 1999، عندما كانت علاقات روسيا مع الغرب متوترة للغاية لبوتين " تألق بكفاءته التنفيذية، وقدرته على إدراك الأشياء المنجزة دون خلاف أو احتكاك والإستماع بانتباه، وهو ما يظهره على الأقل مهذباً".¹ أفرامشينكو R.F. Avramchenko، واحدة من العديد من المؤلفين الذين كتبوا بالتفصيل عن خطط بوتين التي مكنته من إنقاذ روسيا، حيث وصفته بـ "الحذر والمعتدل".² لاحظ يلتسين بوتين أولاً عندما ترأس GKU مديرية التحكم المركزي التي جاءت خلفا للجنة الرقابة الخاصة بالحزب، ثم عندما كان نائبا أولاً لرئيس موظفي الرئاسة فالنتين يوماشوف Valentin Yumachev. ولاحظ حينها أن "تقارير بوتين" كانت مثالا للوضوح، كما كان معجبا بالطريقة العملية التي يتناول بها بوتين مختلف المسائل.³ وأعجب يلتسين أيضا بـ "سرعة رد الفعل" لبوتين واستجابته الهادئة لمداخلته، وكان هذا سببا لاختياره كمدير جديد للأجهزة الأمنية، وليس فقط لسبب عمله لسنوات طويلة في جهاز المخابرات. حيث صرح يلتسين أنه يعرف بوتين جيدا، وهو أكثر اقتناعا من أنه سيجمع بين إخلاصه الهائل للديمقراطية وإصلاحات السوق، وأعرب عن تقديره لوطنيته الكبيرة.⁴ كما لاحظ يلتسين أن بوتين لم يسمح لنفسه أن يكون متلعبا بالمباريات السياسية إلى درجة دهشته من قواعده المعنوية الصلبة. كما تميز بوتين بعدم فعله شيئا يتعارض ومفهومه للشرف، حيث كان دائم الإستعداد للتخلي عن منصبه المرتفع، إذا أحس أن النزاهة تتطلب ذلك. كما لاحظ أساتذته أن الإستقلالية في اتخاذ القرار هي إحدى سمات شخصيته، حيث كان يتخذ قراراته دون شرح أسباب اتخاذها، وكان بوتين يملك وعيا سياسيا قويا في سن مبكرة، ويتمتع بنقاشات سياسية مدافعا فيها عن روسيا والروس.⁵ لذلك أصبح جليا لكلا المراقبين

¹ Ibid,P 17.

² Idem, p.38.

³ Idem, p.5-10.

⁴ Idem, p.10-19.

⁵ Ibid,PP.5-19 .

الداخليين والخارجيين أن بوتين يمثل جيلا جديدا من السياسيين الروس، حيث يتميز بأنه صادق وذكي، وغير ملوث بأي فساد واضح. لذلك يهتم بوتين بوضوح بروسيا أكثر من مصالحه الشخصية.¹

المطلب الثالث: ديميتري مدفيديف: دراسة في السمات الشخصية والحياة المهنية

يعد ديميتري أناتولييفيتش مدفيديف ثالث رئيس لروسيا الاتحادية بعد بوريس يلتسين وفلاديمير بوتين. كما يعتبر أصغر رؤساء روسيا، حيث بلغ من العمر 42 سنة خلال تسلمه لمهامه في 7 ماي 2008.² وفي إطار العلاقة بين فلاديمير بوتين وديميتري مدفيديف، نجد تقاربا بينهما، فعند عودة بوتين عام 1990 إلى سان بطرسبورغ، توظف في الجامعة التي تخرج منها كمساعد لرئيسها للشؤون الدولية، حيث اشتغل مدفيديف محاضرا في تلك السنة في الجامعة نفسها. كما عمل مستشارا لرئيس المجلس التشريعي للمدينة ومستشارا قانونيا في لجنة العلاقات الخارجية، والتي كان يترأسها بوتين في مكتب عمدة المدينة (أناتولي سوبتشاك) منذ سنة 1990-1995، حيث بدأت الصداقة بينهما منذ ذلك الوقت.³

وفي نوفمبر 1993، أسس شركة فينسل Fincell، والتي تفرعت عنها شركة إليم بالب " Ilim Pulp Enterprise" المتخصصة بالأخشاب، حيث اشتغل كمدير للشؤون القانونية بالمؤسسة. وفي عام 1998، أصبح مدفيديف كعضو إدارة "ديوان براتسك للأخشاب"، والتي تعتبر من أكبر الشركات الروسية العاملة بالأخشاب و صناعة الورق. وفي سنة 1999، عندما كان بوتين رئيسا بالوكالة، عين مدفيديف نائبا لمدير ديوان الحكومة الروسية. حيث تولى إدارة شؤون موظفي طاقم بوتين وتنظيم مواعيده وجولاته، ثم أصبح عام 2000 النائب الأول لمدير ديوان الرئاسة الروسية، وتولى عام 2000 إدارة الحملة الانتخابية الرئاسية لبوتين.⁴

¹ Idem, P.23.

² ديميتري مدفيديف، 2013/10/15:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/9b0a6ab5-59e4-44f2-acda-aa3d7222fdf8>

³ لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص 177.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 177-178.

وفي جوان 2000، انتخب رئيسا لإدارة شركة "غاز بروم" العملاقة، وبالإضافة إلى مسؤولياته اليومية في الكرملين، كُلف مدفيديف بمشاريع خاصة في الفترة الممتدة بين 2001-2003 من بينها :

- رئاسة لجنة مراقبة صياغة وسن إطار تشريعي حول إصلاح الخدمة المدنية .

- السعي إلى إيجاد أفضل الطرق للإشراف على النظام القضائي.¹

وفي أكتوبر 2003، عيّن رئيسا للديوان الرئاسي، وُرقي إلى منصب نائب أول لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في 14 نوفمبر 2005، حيث كانت مهمته رفع مستوى حياة كل فرد من المجتمع الروسي، كما عمل على إنعاش و تطوير قانون الولادات في روسيا. ثم أعلن بوتين عن ترشيح مدفيديف لرئاسة الجمهورية في 2007/12/10.²

أما عن حياته، فقد ولد مدفيديف في 14 سبتمبر 1965 بمدينة لينينغراد، من أب اشتغل كأستاذ للهندسة وأمه مدرسة لغات، درس الحقوق بجامعة لينينغراد، وتخرج منها عام 1987، وحصل على شهادة الدكتوراه في القانون الخاص في سنة 1990، واشتغل محاضرا بها.³ من بين أهم صفاته، أن مدفيديف يعتبر من قادة الجيل الجديد الذين لم يعاصروا حقبة الإتحاد السوفييتي في ممارستهم لأعمالهم السياسية كما يعتبر من قادة الجناح الليبرالي في الكرملين، ويعرف أنه من التكنوقراط الخبراء بالأمور الاقتصادية من خلال وظائفه التي وضحت ذلك كرئاسته للمجلس المسؤول عن تنفيذ المشاريع الوطنية الكبرى، من بينها الإشراف على توزيع عائدات بيع الغاز الروسي، وعلى مشاريع تحسين قطاعات الصحة العامة والإسكان والزراعة والتعليم والخدمات الاجتماعية. كما تميز بكرهه للألقاب والايديولوجيا باعتبارها عائقا للتفكير، وحبه للقراءة ويعتبر مدفيديف نفسه ديمقراطيا.

¹ نفس المرجع، ص 179.

² نفس المرجع ، ص 179.

³ ديمتري مدفيديف، المرجع السابق الذكر.

شارك في تأليف كتاب حول القانون المدني للجامعات نشرت طبعته الأولى في سنة 1991. كما له كتابا جامعيا آخر بعنوان: " أسئلة التنمية الوطنية الروسية: دور الدولة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية" صدر سنة 2007.

ومن الأسباب التي دفعت الى اختيار مدفيديف هو بعده عن الأوساط الأمنية وعدم اشتغاله بها، حيث يعد من التكنوقراط المتمرسين في الإقتصاد. وهو ما كتبه الصحيفة الروسية "روسييسكايا غازيتا" أن أحد أسباب اختيار بوتين لترشيح مدفيديف هو إضفاء لمحات جديدة على السياسة الروسية من خلال التحول من الإعتقاد على الجوانب الأمنية إلى التركيز على الجوانب الإقتصادية مع الميل نحو المزيد من الليبرالية، وذلك لضرورة اتباع أساليب جديدة من طرف القيادات الروسية لتطوير الإقتصاد الوطني.¹

وكان شعار مدفيديف خلال حملته الإنتخابية مواصلة النهج الذي بدأه بوتين، وبرنامج الذي يهدف إلى جعل روسيا قوة يعتد بها على كافة الأصعدة، والعمل على تحسين مستويات المعيشة لسكانها ونوعية حياتهم، وصيانة الاستقرار السياسي لروسيا ووحدة أراضيها.

أما على الصعيد الخارجي، فقد أكد تعهده بمواصلة سياسة بوتين الهادفة إلى بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، ومنح دور أكبر للأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية وضرورة الحل الجماعي لها.² وعموما، فإن أهم المبادئ للسياسة الخارجية الروسية المعلنة من طرف الرئيس مدفيديف والتي تنطبق ومبادئ بوتين المعلنة من قبل، هي:

أ/ تُبنى السياسة الخارجية الروسية في إطار إحترام القانون الدولي، والذي يعتبر الأساس الذي ينظم جميع العلاقات الدولية.

ب/ العمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب ورفض الأحادية القطبية مهما كان نوعها، لأنها ستؤدي إلى عالم مهدد بالصراعات وعدم الاستقرار.

¹ لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص ص 180-181.

² نفس المرجع، ص ص 181-183.

ج/ العمل على تطوير العلاقات الخارجية لروسيا مع جميع دول العالم المهمة والمؤثرة في أوروبا وأمريكا وآسيا، وتجنب الدخول في صراع مع أي دولة من دول العالم.

هـ/ المحافظة على المصالح الإقتصادية الروسية في الخارج و ردع أي اعتداء يمس هذه المصالح، خصوصا المناطق الحدودية لروسيا، والتي تملك معها علاقات تاريخية مشتركة.¹

من خلال ما سبق، يمكن أن نستنتج التأثير الواضح لشخصية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على السياسة الخارجية الروسية، حيث كان للمحدد السيكولوجي دورا بارزا في دفع السياسة الخارجية الروسية للنشاط من جديد من خلال المسار المهني و السمات الشخصية المميزة لشخص الرئيس والتي كان لها الأثر الواضح على توجهاته و إدراكه للعالم الخارجي من خلال خبراته السابقة.

¹ لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص ص 181 - 185.

المبحث الثالث: متغيرات البيئة الخارجية

إن الإعتدال على البيئتين الداخلية والسيكولوجية في وضع تفسيرات للسلوكيات الخارجية للدول يجعل من التحليل غير كامل ومختزل، يتجاهل مجموعة أخرى من العوامل قد تفرزها البيئة الخارجية ممثلة في مجموعة المحددات الخارجية، والتي تدرس توليفة من العناصر الموجودة خارج الحدود السيادية للدولة.

ويحدد السلوك الخارجي للدولة طبيعة النسق الدولي وسياسات الفعل ورد الفعل بين مختلف الوحدات السياسية المكونة له، وكذا طبيعة ونمط التحالفات القائمة والتي تعمل في حالات كثيرة على تحديد السلوكيات الخارجية للوحدات.

المطلب الأول: طبيعة النظام الدولي و موقع روسيا منه

يتطلب فهم السياسة الخارجية تحديد بنية النظام الدولي الذي تتفاعل وتتصرف في إطاره الوحدات السياسية، حيث تتضمن هذه البنية آليات لتوزيع القدرات والقوة بين فواعله. لذلك تؤثر طبيعة النظام على درجة حرية التصرف في السياسة الخارجية، فتتسع في النظام المتعدد الأقطاب، وتنقلص في النظام الثنائي القطبية، في حين تكاد تنعدم في ظل النظام الأحادي. وذلك بحكم سيطرة القطب الواحد على مجمل التفاعلات الدولية.¹

ويعرف النظام الدولي بأنه : "مجموعة الحقائق الاقتصادية، والاجتماعية، والجغرافية والسياسية، التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصه ومؤسساته، وبكل الأنساق القيمية والقانونية التي تعبر عن هذه الحقائق، والتي تنظم علاقات الدول والمجتمع الدولي بالطبيعة، وآليات التنفيذ لهذه العلاقات".²

¹ حسين بوقارة، السياسة الخارجية، المرجع السابق الذكر، ص 93.

² محمد عوض الهزيمة، قضايا دولية: تركة قرن مضى و حمولة قرن أتى، عمان، 2004، ص18.

ويوصف النظام الدولي انطلاقاً من مكوناته، باعتباره إطاراً نظرياً لتحليل المعلومات الخاصة بالظواهر السياسية الدولية، ويشتمل على مجموعة من المتغيرات المتفاعلة. فالنظام عبارة عن "كل" يعمل معاً بفعل ديناميكيات الاعتماد المتبادل بين مختلف عناصره و أجزائه.¹ وعرف موريس أيست Maurice A. East النظام الدولي بأنه: "النظام الذي يمثل أنماطاً من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد".²

في حين اعتبره كينيث بولدينغ Kenneth .G. Boulding بأنه: "مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمماً أو دولاً، والتي يضاف إليها أحياناً بعض المنظمات الفوق قومية كالأمم المتحدة، ويمكن أن توصف كل وحدة من هذه الوحدات السلوكية، بأنها مجموعة من المتغيرات التي يفترض وجود علاقات معينة فيما بينها".³

لذلك فالنظام الدولي هو ذلك الكل الذي تتفاعل بداخله مجموعة من الأجزاء بفعل ديناميكيات الاعتماد المتبادل، لتنتج أنماطاً معينة من السلوك ومجموعة من الظواهر السياسية التي تكتسب خصائصها من شبكة التفاعلات الحاصلة في النظام الدولي، والتي تفسر وتحلل على مستواه.

وقد مرّ النظام الدولي بمراحل عديدة، حيث اتسم بالتعددية في الفترة الممتدة بين 1815-1945م، وميزته التنافسية الحادة بين مختلف الوحدات السياسية، ثم انتقل النظام الدولي بعد الحربين العالميتين الأولى (1914-1918)، والثانية (1939-1945) إلى مرحلة الثنائية القطبية، وتميز بتنافس إيديولوجيتين، تأسست الأولى على الفكر الرأسمالي والحرية وقوانين السوق، فيما مثلت الثانية فكر ورغبة الأقلية في الثورة على الفكر الرأسمالي، وقامت على الملكية العامة وسيطرة الدولة. تنافست الإيديولوجيتان على تشكيل هوية النظام الدولي وقيمه،

¹ عبد المنعم المشاط، "النظام الدولي و التحول إلى التعددية التوافقية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009، ص41.

² محمد عوض الهزيمة، المرجع السابق الذكر، ص 18.

³ نفس المرجع، ص19.

وامتدت هذه المرحلة إلى غاية 1991، لينتقل النظام الدولي بعد ذلك إلى مرحلة الأحادية القطبية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي. هيمنت عليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية 2008، أين بدأت بوادر نظام دولي جديد تتوضح باتجاه تعددية تتسم بالمرونة والتوافقية.¹ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية، وسيطرت على كل فواعله السياسية (الأمم المتحدة)، والتجارية (منظمة التجارة الدولية) والقانونية والعسكرية، والمالية والنقدية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي).² وتزامن إنهيار الإتحاد السوفياتي مع اندلاع حرب الخليج الثانية وغزو العراق للكويت في 02 أوت 1990، وشارك في هذه الحرب حوالي 35 دولة. وولدت هذه الأحداث سلسلة من التفاعلات والتطورات السياسية والعسكرية المتتابة. وأبرزت الحرب نتائج عديدة كانت أهمها: تعزيز وتكريس الزعامة الأمريكية على العالم، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ترسيخ الانطباع بأنها الدولة العظمى والمركزية في ظل ما يسمى النظام العالمي الجديد.³ وعلى نحو معاكس، لم يكن خلال هذه الحرب أي موقف للإتحاد السوفياتي يمكنه من تعزيز قوته، وعملت هذه الحرب على تحقيق مكتسبات للولايات المتحدة الأمريكية، التي تمكنت من بسط نفوذها على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، كما تمكنت من تحديد أدوار بعض الدول التي تعتبر في المرتبة الثانية من ناحية القوة كروسيا.⁴ ما جعل هذه الأخيرة تعرف تهميشا في صنع القرار الدولي. وهو ما ندد به الرئيس يلتسين، واعتبر أن روسيا لاتزال دولة عظمى وينبغي على الجميع أن يتعامل معها على هذا الأساس.⁵

¹ عبد المنعم المشاط، المرجع السابق الذكر، ص ص 45-46.

² نفس المرجع، ص 46.

³ عبد الخالق عبد الله، حكاية السياسة، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 270-271.

⁴ محمد عوض الهزيمية، المرجع السابق الذكر، ص 33.

⁵ سهيل فرح، " الجيوبوليتيك الروسي ملامح القوة و الضعف"، المرجع السابق الذكر، ص 30.

لكن مجيء الرئيس بوتين، كان بمثابة الإنعطاف التي حولت روسيا إلى موقع أكثر تقدما في النظام الدولي، واتبعت استراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بمكانة روسيا على المستويين الإقليمي والدولي، وعرفت روسيا نموا إقتصاديا بلغ معدله 7% سنويا، وفائضا في الميزان التجاري، وارتفاع احتياطات الذهب والعملة الصعبة ما جعلها تحوز المرتبة الثانية كأكبر احتياطي. كما اهتم بتطوير المؤسسة العسكرية ونظم التسليح، حيث استعادت مكانتها كأكبر مصدر للسلاح سنة 2005. وساعدت هذه الانتعاشة الإقتصادية والإستقرار السياسي على تفعيل ملحوظ لسياستها الخارجية، واستعادة مكانتها في مصاف الدول الكبرى، حيث اتخذت مواقف دولية واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية. وقدم الرئيس بوتين انتقادا للنزعة الأحادية والإفرادية للسياسة الأمريكية، وطالب بضرورة إنشاء نظام متعدد الأقطاب وتقوية دور القانون الدولي. وخلال مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية 2007، انتقد في خطابه الهيمنة الإحتكارية للسياسة الدولية من طرف الولايات المتحدة، واستخدامها المفرط للقوة العسكرية. مضيفا أن هذه الظروف تغذي الشعور باللامن في البيئة الدولية ما يدفع إلى سباق التسلح. مشيرا إلى أن الخطر النازي لم يختف، وإنما اتخذ أشكالا جديدة، وأنه على روسيا بناء حصنها في ظل ميزانية التسلح الأمريكية الكبيرة، والتي تفوق نظيرتها الروسية بـ 25 مرة.¹

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الروسية والقضايا الدولية والإقليمية

في سياق التفاعلات الدولية وسياسات الفعل ورد الفعل في إطار النسق الدولي، كان لروسيا مواقف وردود أفعال حول الكثير من القضايا في سبيل استعادة مكانتها وإثبات دورها في النظام الدولي كقوة كبرى.

وكانت هناك مجموعة من المتغيرات الدولية المؤثرة على توجيه السياسة الخارجية الروسية نحو المنطقة في إطار سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية. من بينها أحداث 11 سبتمبر 2001

¹ محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 44.

و الحرب على الإرهاب. ففي 11 سبتمبر 2001، تلقت الولايات المتحدة الأمريكية هجومات استهدفت ضرب برج التجارة العالمي بنيويورك والبنتاغون في واشنطن، وأدت إلى خسائر جسيمة. شكّل هذا الحدث نقطة تحول في النظام الدولي، وأصبح ما يسمى بالإرهاب بمحتواه الدولي واحداً من الأشكال الرئيسية للنزاع المسلح على الساحة الدولية.¹ واعتبرت الإدارة الأمريكية أن حرباً قد شنت ضدها من طرف الشبكات الإرهابية. وحددت أبرز ملامح الإستراتيجية الشاملة التي ستطلق منها ما يسمى بالحرب على الإرهاب، والتي تركز على محورين أساسيين هما: الإستمرارية والشمول.²

لذلك بدأت الحملة العسكرية والدبلوماسية ضد الإرهاب، والتي انضم إليها أغلب دول العالم.³ وقد امتلكت روسيا أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد هذه الأحداث، وذلك للأسباب التالية:⁴

1/ الأمن النووي؛ تواجه الولايات المتحدة اليوم تهديد سرقة البلوتينيوم الذي يدخل في صناعة الأسلحة من طرف إرهابيين، حيث تعتبر روسيا هي المصدر الأكثر احتمالاً. لذلك يتعين على الولايات المتحدة الإعتماد عليها لحماية الرؤوس الحربية لها.

2/ تعتبر روسيا أكبر ثالث دولة منتجة للنفط، كما تمتلك أكبر احتياطي للغاز الطبيعي لذلك فهي الدولة التي يمكن إعتماد الولايات المتحدة عليها لخفض اعتمادها على النفط الخليجي، ما يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية تتصرف بحرية في الشرق الأوسط.

¹ خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دمشق، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 223-224.

² نفس المرجع، ص 226.

³ السيد يسين، الإمبراطورية الكونية: الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص ص 32-33.

⁴ سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 271-272.

كل ذلك يجعل روسيا ذات أهمية ودور مؤثر على الساحة الدولية. فالولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى مساعدتها في حربها ضد الإرهاب الدولي، ومنع انتشار السلاح النووي، واستقرار سوق النفط العالمية.¹

وقد صرح الرئيس فلاديمير بوتين بوضوح عن دعم روسيا للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 09/11 في حربها ضد الإرهاب²، وذلك من خلال:³

1- التبادل الإيجابي و المثمر في مجال الإستخبارات.

2- فتح روسيا لمجالها الجوي أمام طلعات جوية بهدف الإعانة الإنسانية.

3- السماح باستخدام القواعد العسكرية في دول آسيا الوسطى التابعة للإتحاد الروسي.

وقد فُسر هذا التحول في الموقف الروسي أنه جاء بالنظر إلى المقابل الذي تتوقعه موسكو، وهو إدراج الحرب التي تقودها روسيا منذ سنوات ضد "الإنفصاليين" في الشيشان ضمن الأهداف التي يسعى الائتلاف الدولي إلى تحقيقها في مكافحة الإرهاب. وهذا يعني التجاوز من قبل المجتمع الدولي للإنقادات، التي دأبت في توجيهها منظمات حقوق الإنسان لروسيا نتيجة الممارسات التي تقوم بها القوات العسكرية الروسية في الشيشان. وتحقق هذا الهدف حين اقتنعت معظم الدول الأوروبية بأن الحرب الدائرة في الشيشان هي مشكلة داخلية.⁴ وكانت أحداث 09/11 وراء حربين شنتهما الإدارة الأمريكية في كل من أفغانستان والعراق متجاهلة في حربها ضد العراق مواقف المنظمة الدولية وحلفاءها الرئيسيين.⁵

¹ هدى عوض، "اللغز الروسي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، جانفي 2007، ص 231.

² Annie Zwang, Philippe Zwang, *De la Russie de Catherine II à la Russie d'Aujourd'hui : 1762-début du XXI^e siècle*, Paris, Ellipses, 2004, p168.

³ Andrei P.Tsygankov, *Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity*, United Kingdom, Rowman & Littlefield Publishers, 2010, p141.

⁴ نبية الأصفهاني، "أبعاد التقارب الروسي-الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر"، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، جانفي 2002، ص ص 118 - 119.

⁵ السيد أمين شلبي، "من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، جانفي 2010، ص 35.

لقد تمخض عن الدعم العسكري واللوجستي للولايات المتحدة الأمريكية خلال احتلالها لأفغانستان تواجد عسكري أمريكي في مناطق محيطة بأفغانستان، وتحديدًا جمهوريات آسيا الوسطى. حيث يعد هذا التواجد بصورة دائمة بمثابة تشكيل منطقة نفوذ استراتيجية جديدة، بعد منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية قبل نصف قرن. وهو ما شكل تهديدًا مباشرًا لمصالح دول المنطقة الكبرى خاصة روسيا، والتي تملك مصالحًا وامتدادات مع جمهوريات آسيا الوسطى، قد يشكل استقطابًا وتنافسًا دوليًا حادًا في المنطقة يأتي من التخوفات بتغيير الميزان العسكري في المنطقة، وبالتالي يقود إلى تغييرات في الوضع الجيوبوليتيكي. كما أن تحجيم دور روسيا في جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق يعد بمثابة خنق ومحاصرة لأي دور روسي في المستقبل يهدف إلى استعادة النفوذ الإقليمي. وهو ما يعني فقدان روسيا لفضائها في آسيا الوسطى، نظرًا للصعوبات التي يخلقها بقاء القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة. ذلك لأن وجود قواعد عسكرية لحلف الناتو في أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى، يؤمن تقدمه شرقًا ويخلق له قواعد وهيكل إرتكازية في آسيا الوسطى، يمكن استخدامها ليس ضد إيران بل ضد روسيا.¹ لذلك سعت هذه الأخيرة إلى تقليص التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى، وطالبت الولايات المتحدة الأمريكية بسحب القواعد العسكرية في كل من أوزباكستان وقرغيزستان، وتمكنت روسيا من خلال ذلك من تمتين علاقاتها الجديدة مع أوزباكستان.²

كما كان توسع حلف الناتو وتنصيب الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية، بمثابة المتغيرات المؤثرة على السلوك الخارجي لروسيا. حيث يرتبط الأمن القومي الروسي إرتباطًا عضويًا بمنطقة شرق أوروبا. إذ سعت الولايات المتحدة إلى تفعيل الحلف، وإسناد مهام جديدة له في فترة ما بعد الحرب الباردة وزوال التهديد الشيوعي. ومن ثم كانت فكرة توسيع الحلف ليضم دول شرق أوروبا ووسطها، بهدف دعم وتعزيز الهيمنة والوجود الأمريكي في أوروبا. في

¹ خالد المعيني، المرجع السابق الذكر، ص ص 231، 235.

² نفس المرجع، ص 44.

حين رفضت روسيا تماما قضية توسيع الحلف، انطلاقا من أن الهدف الأساسي منه هو تطويق روسيا، خاصة أن الخطوة القادمة بضم أوكرانيا وجورجيا ستجعله على أبواب موسكو. كما تعارض روسيا مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي* الذي أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية في جانفي 2007. وقد اعتبرت روسيا أن المشروع يمثل تهديدا مباشرا للأمن الروسي، ويهدف إلى حرمانها من القدرة على توجيه الضربة الثانية الرادعة للولايات المتحدة الأمريكية في حال قيام الأخيرة بالهجوم على روسيا. ومن ثم تصبح روسيا دون قوة ردع حقيقية تضمن أمنها وسلامة شعبها. وقد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع التشيك في 08 جويلية 2008 إتفاقية بشأن نشر الرادار التابع للمنظومة الأمريكية على الأراضي التشيكية، كما وقعت إتفاقية مع بولندا في 20 أوت 2008 تتيح لها نشر الصواريخ الإعتراضية على الأراضي البولندية.¹

وبينما تبرر الولايات المتحدة الأمريكية مشروعها بالرغبة في التصدي لصواريخ، يمكن أن تطلقها إيران أو كوريا الشمالية باتجاه أوروبا أو الولايات المتحدة نفسها. إلا أن تبريرها لم يقنع أحدا خاصة الروس الذين رأوا في المشروع خطوة أمريكية متقدمة في سياسة تطويق بلادهم واحتوائها. وهو ما يمكن أن يكون هدفا استراتيجيا فعلاً، كما بإمكانه أن يكون هدفا تكتيكي آخر هو ابتزاز روسيا ومساومتها على موقفها المعارض لتشديد العقوبات على إيران. حيث اقترح عالم السياسة الأمريكي جوزيف ناي عند زيارة الرئيس بوتين إلى أمريكا في جويلية 2007، أن تعقد بلاده "صفقة كبرى" مع روسيا تقوم واشنطن بموجبها بـ "تأجيل" خططها لنشر الدرع الصاروخي في شرق أوروبا مقابل موافقة موسكو على تشديد العقوبات الدولية ضد إيران لوقف

* مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي: يتضمن إقامة المنطقتين الأولى والثانية على أراضيها في كاليفورنيا وألاسكا، وبناء المنطقة الثالثة للمنظومة في أوروبا الشرقية، من خلال إقامة نظام رادار في جمهورية التشيك نشر عشرة (10) صواريخ إعتراضية في بولندا بحلول عام 2013.

¹ نورهان الشيخ، "روسيا و محاولة استعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب"، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009، ص105.

مشروعها النووي.¹ وأعلن وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس Robert Gates، استعداد بلاده لتأجيل تشغيل الدرع في حال قرّرت موسكو التعاون. وفي 02 مارس 2009، أفادت صحيفة نيويورك تايمز بأن الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barack Obama عرض التراجع عن نشر نظام جديد للدفاع الصاروخي في شرق أوروبا، إذا ساعدت روسيا في منع إيران من إمتلاك أسلحة نووية. وفي المقابل، أيضا تواترت التصريحات الروسية التي تربط بين الملف الإيراني وملف الدرع الصاروخي. إذ ظهرت في روسيا تلميحات إلى خطة تهدف إلى الربط بين مشروع الدرع الصاروخية وتسوية أزمة الملف النووي الإيراني، باعتبار أن واشنطن تتذرع لإنشاء منظومتها بما يوصف بخطر الصواريخ الإيرانية. ففي أواخر نوفمبر 2007، أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف تعقيا على بيان إيران حول صنعها صاروخا بلغ مداه 2000 كلم، أن برنامج الصواريخ الإيراني هو مصدر قلق لروسيا، خصوصا وأن تطور الأحداث في هذا الشأن، قد يؤدي إلى الإنتشار الصاروخي.² كما يرى بعض الخبراء الروس أن تجارب إيران الصاروخية تعمل على تعزيز ذرائع واشنطن لنشر الدرع الصاروخية في أوروبا.³ وإذا كانت روسيا قد رحبت بالتصريحات الأمريكية حول إعادة النظر في خطط نشر الدرع الصاروخية، إلا أنها رفضت -في المقابل- ربطها بالملف النووي الإيراني مع تأكيد لافروف أن روسيا منفتحة على الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك فقد تحدثت الصحف الروسية في فيفري 2009، حول ما أسمته ب"صفقة دولية باتت متوقعة في مجال الأمن"، وذلك من خلال إعادة النظر في عملية نشر منظومة الدفاع في أوروبا من طرف الولايات المتحدة في مقابل إقناع روسيا لإيران بالإمتناع عن صنع السلاح الذري.⁴

¹ أحمد دياب، "أوباما و إعادة صياغة العلاقات الأمريكية-الروسية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 176، أبريل 2009، ص 232.

² نفس المرجع، ص 232.

³ نفس المرجع، ص 232.

⁴ المرجع نفسه، ص 232.

وقد حذر الخبراء الروس من خطورة الإعتدال على حليف "متقلب المزاج"، حيث يثيرون مخاوفاً تتعلق بإمكانية إمتلاك إيران للسلاح النووي، وخضوعه لسيطرة نظام إسلامي أصولي يتبنى أفكاراً ومبادئ تختلف تماماً مع تلك التي يؤمن بها الروس، خصوصاً وأن إيران دولة مجاورة لروسيا، وتمثل منافساً جيوسياسياً خطيراً لها في حال تحولت إلى قوة إقليمية مؤثرة، خاصة في ظل أدوارها النشطة في منطقة القوقاز الحيوية بالنسبة لروسيا و كذا منطقة آسيا الوسطى.¹

وعرفت العلاقات الروسية-الأوروبية تحسناً بعد تولي الرئيس فلاديمير بوتين الحكم. فقد أشار هذا الأخير أن جذور روسيا تعود إلى القيم الأوروبية، كما أبدى استعداداً للتعاون مع حلف الناتو والعضوية فيه. وهو الأمر الذي اعتبر تحولاً بكل المقاييس. لذلك فقد تحسنت العلاقات الروسية الأطلسية في سبيل إيجاد آلية استشارية قادرة على التعامل مع الحقائق الجديدة بين روسيا والغرب. لذلك تم التوقيع على اتفاق روما في ماي 2002، تنضم بموجبه روسيا للحلف، ويتم إعطائها مكانة متساوية مع أعضائه في رسم وتنفيذ بعض السياسات. لذلك أعطى المجلس الجديد أو مجموعة العشرين (1+19) صوتاً لروسيا داخل الحلف، وتكون القرارات المتخذة بالإجماع مع منح حق النقض لروسيا في إطار الحلف. وإذا لم تحظ قضية أمنية معينة بالإجماع في إطار المجلس، بإمكان أي طرف سحبها لتناقش بين الأطراف التسعة عشر (19). وهو ما يجعل دور روسيا مقيداً ومستبعداً في القضايا الرئيسية كتوسيع حلف الناتو وتقرير سياساته الدفاعية و الأمنية.²

واهتمت روسيا بعلاقاتها مع الدول الآسيوية على اعتبار أنها قوة أورو-آسيوية، خاصة مع الصين ذات القوة المتنامية إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، والتي تعمل لأجل الوصول إلى مكانة لائقة في النظام الدولي. وأكد الرئيس بوتين عند توليه السلطة في عام 2000، تمسكه بالتوجه الروسي تجاه آسيا مركزاً على العلاقات الروسية-الصينية. وتبلورت هذه العلاقات مع

¹ نفس المرجع، ص233.

² أحمد دياب، "روسيا والغرب من المواجهة إلى المشاركة"، مجلة السياسة الدولية، العدد149، جويلية 2002، ص 176.

توقيع معاهدة التعاون وحسن الجوار في جوبلية 2001، والتي أشارت في موادها إلى وجود توافق في توجهات الطرفين، من بينها:¹

- معارضة إنشاء برنامج الدفاع الصاروخي.
- رفض مفهوم التدخل الإنساني الذي تبناه حلف الناتو في كوسوفو عام 1999.
- معارضة سياسة التوسع العسكري الأمريكي، وانعكاساتها على الأمن العالمي.
- معارضة سياسة الأحلاف العسكرية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل طرف واحترام الوحدة و السلامة الإقليمية له.

وصدر بيان مشترك عن الجانبين في 01 جوبلية 2005، حدد المواقف الموحدة للدولتين بشأن العديد من القضايا الدولية والإقليمية كالرفض لنظام القطبية الأحادية، والعمل من أجل تشكيل نظام جديد يتسم بتعددية الأقطاب، ويعكس التنوع الثقافي والإجتماعي فيه وتعدد النظم السياسية. وكذا العمل من أجل إحتواء مصادر التهديد الجديدة والإستمرار في لعب دور عالمي متزايد في العديد من القضايا العالمية والإقليمية، من خلال آليات عديدة منها معارضة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن وعدم فسح المجال لها لتغليف سياساتها العدوانية تجاه الدول الأخرى و إكسابها الشرعية الدولية من خلاله، و اتخاذ مواقف تتسم بالمرونة تجاه القضايا الدولية التي تتشدد الولايات المتحدة في مواقفها تجاهها، بالإضافة إلى التصدي للقرارات التي تؤثر سلبا على مصالح الدولتين أو حلفاءهما. كما تتشارك الدولتان في الحفاظ على الأمن الوطني والإقليمي، ومنع الإختراق الأمريكي للإقليم، خاصة أقاليم آسيا الوسطى والشرقية.² من هنا جاءت فكرة تأسيس منظمة شنغهاي في سنة 2001، والتي جاءت كتطوير لمجموعة عمل عرفت من قبل باسم "مجموعة شنغهاي" تأسست سنة 1996 في مدينة شنغهاي، وضمت روسيا والصين ودول آسيا الوسطى. وعملت روسيا من خلالها على محاولة

¹ أبو بكر الدسوقي، "العلاقات الروسية-الصينية..محددات الخلاف و آفاق التعاون"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170،

أكتوبر 2007، ص ص 76-77.

² المرجع نفسه، ص 77.

استيعاب آسيا الوسطى، خصوصا بعدما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع دول المنطقة للقيام بالثورات الملونة لأجل إسقاط الأنظمة الموالية لموسكو فيها، وذلك من خلال مجموعة من الضمانات من بينها؛ مساندة الأنظمة الحاكمة في دول آسيا الوسطى في مقاومة الإرهاب والحركات الإسلامية المسلحة، وحماية الحدود البينية لهذه الدول، والقيام بالتسليح والتنسيق الأمني والتدريبات العسكرية المشتركة.¹

كل هذا استدعى من روسيا التوجه إلى منطقة الشرق الأوسط وتنسيق علاقاتها بدول العالم العربي المركزية كمصر والسعودية وسوريا، والأردن، وذلك لضمان عدم اختراق مؤثرات خارجية "شرق أوسطية" على الفضاء الآسيوي المحيط بروسيا.²

كما سعت روسيا إلى تقوية دورها في منطقة الشرق الأوسط، والخروج من سياسة الحياد السلبي إزاء قضايا المنطقة والانتقال إلى سياسة المبادرة، حيث قام الرئيس بوتين في عام 2007 بزيارة كل من المملكة العربية السعودية وقطر والأردن، وأقر من خلالها أن غزو العراق هو نموذج للتصرفات الأمريكية الفردية التي تزيد تعقيد الأمور في المنطقة.³

ومنح تورط الولايات المتحدة الأمريكية في العراق فرصة إستراتيجية مهمة لروسيا، حيث تزامن ذلك مع صعود إقليمي لإيران، والذي لم تكن روسيا بعيدة عنه. حيث ساعدت إيران في مفاعل بوشهر النووي، وزودتها بقدرات تكنولوجية سببت إزعاجا وقلقا للولايات المتحدة من إنفراط الترتيبات الإقليمية الجديدة التي أرادت فرضها على المنطقة بغزو العراق. وأصبح كل انشغال أمريكي في المنطقة يمثل خسارة للولايات المتحدة الأمريكية، بينما يمثل لموسكو فرصة لا يمكن تضييعها. وفي هذا السياق، يأتي موقف روسيا من وصول حركة حماس إلى الحكم في الأراضي الفلسطينية، والتي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية حركة إرهابية، واستقبلت

¹ عاطف عبد الحميد، "روسيا وآسيا الوسطى.. حماية المصالح و احتواء الأخطار"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، ص ص 84-85.

² نفس المرجع، ص 85.

³ محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، مرجع سابق، ص ص 44-45.

روسيا قيادات حماس على أراضيها في فيفري 2007، مبررة ذلك بوصول الحركة إلى الحكم من خلال انتخابات ديمقراطية حرة.¹

من خلال بعض ردود الأفعال، نستشف أن مكانة روسيا البارزة ودورها الفاعل في النظام الدولي لا نقاش فيه، إلا أن رؤية هذا الدور ومحدداته تختلف عنه في العهد السوفياتي. حيث أصبحت روسيا تنتهج سياسة أكثر براغماتية توجهها المصالح الوطنية، إقتصادية كانت أو أمنية، وفي ظل رؤية تستبعد التنافس والمواجهة وتتطلق من التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما ترى روسيا أنها ترتبط بعلاقات تاريخية ومصالحية وجغرافية وثيقة مع أوروبا والولايات المتحدة، تحتم إقامة علاقات جيدة معها وعدم المواجهة معها حتى في أهم القضايا التي تمس الأمن الوطني الروسي، وتسعى إلى أن لا تخرج هذه العلاقات عن المواجهة الدبلوماسية والسلوكيات اللفظية الراضية للسياسة الأمريكية إلى حد المواجهة العسكرية.²

من خلال هذا المبحث، نخلص إلى وجود مجموعة من المؤثرات الخارجية والتفاعلات الدولية في إطار النسق الدولي، التي انعكست على توجه السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وجعلت العلاقات معها ضرورة لا يمكن التخلي عنها في إطار سعيها الدائم لاسترجاع نفوذها الدولي وتحقيق مصالحها الأمنية والإقتصادية.

¹ إبراهيم عرفات، "روسيا والشرق الأوسط.. أية عودة؟"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، ص73.

² نورهان الشيخ، "العلاقات الروسية-الأوروأطلمنية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 48.

الفصل الثالث:

توجهات السياسة الخارجية الروسية

تجاه منطقة الشرق الأوسط

يتأتى إهتمام روسيا بمنطقة الشرق الأوسط من منطق الإستجابة للموقع الجيوسياسي، الذي يفرض عليها الإهتمام بالإعتبارات الإقليمية المحيطة والعالمية القريبة منها كمصادر تهديد للأمن القومي، ولإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني، أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي. وهو ما يتطلب منها مزيدا من الإهتمام بهذه المنطقة، ولا سيما وأن روسيا تعمل لأجل استعادة مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية. وهو ما يحتم عليها إعادة رسم مصالحها في هذه المنطقة الحيوية والحساسة، وفقا للتطورات والمستجدات الدولية التي تسير بوتيرة متسارعة جدا، يتعذر معها -أحيانا- الدراسة العميقة للتحويلات والصياغة الصحيحة للسياسات المناسبة للمرحلة بكل ما تحمله من متغيرات. في هذا الفصل يتم دراسة توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة، من خلال فحص مخرجاتها، و مدى أهمية المنطقة بالنسبة للسياسة الروسية، ثم واقع العلاقات الروسية مع بعض دول المنطقة، إذ سنقوم بالتركيز على العلاقات الروسية مع كل من إيران وسوريا، باعتبار أن كل من الملف النووي الإيراني والأزمة السورية من أهم القضايا الراهنة في المنطقة في هذه المرحلة.

المبحث الأول: مخرجات السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الأهمية البالغة في السياسات الروسية منذ عهد القيصرية، وازدادت هذه الأهمية في ظل المبادئ البراغماتية التي تبنتها روسيا في سياستها الخارجية وعلاقتها الدولية، وسيتناول هذا المبحث بالدراسة مجموعة الأهداف الروسية في المنطقة، ووسائل و آليات تنفيذها.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الروسية في المنطقة

خلال الحرب الباردة، حظيت منطقة الشرق الأوسط بأهمية استراتيجية، حيث خلقت هذه الحرب ضرورات الحصول على تسهيلات عسكرية في المنطقة وتشكيل تحالفات في إطار التنافس بين القوتين العظميين.¹ إذ كانت العلاقات السوفياتية مع الشرق الأوسط تركز على نقل السلاح والتكنولوجيا،² وكانت القيادات السوفياتية السابقة تقارب العلاقات السياسية والثقافية مع دول المنطقة ببعيد إيديولوجي واضح المعالم.³ لكن مع إنهيار الإتحاد السوفياتي، تراجعت الأهمية النسبية لهذه الدول في سلم أولويات السياسة الروسية، وأعدت هيكله أهدافها ومصالحها في المنطقة بحيث تراجعت الأهداف الإيديولوجية مقابل الأهداف الاقتصادية.⁴

الفرع الأول: الأهداف الجيوسياسية والأمنية

تمتلك روسيا أهداف جيوسياسية كثيرة في المنطقة، حيث نجد أن الشرقيين الأوسط والأدنى والعالم العربي وتركيا وإيران وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، تشكل معا النطاق الحيوي للمصالح الروسية. ومن المنظار الإستراتيجي العسكري، تحتاج روسيا إلى التقليل من حجم التهديدات المحتملة على حدودها الجنوبية. وهو ما يدفعها

¹ فيبي مار، وليم لويس، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة: عبد الله جمعة الحاج، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الثانية، 1997، ص12.

² أمين هويدي، التحولات الإستراتيجية الخطيرة: البيروسترويك و حرب الخليج الأولى، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1997، ص 79.

³ يوري زافاديسكي، "كيف ننظر للعالم العربي؟"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 128، شتاء-ربيع 2008، ص40.

⁴ نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية-الروسية، المرجع السابق الذكر، ص 108.

إلى إقامة شراكة إستراتيجية مع العالمين العربي والإسلامي، حيث تسمح هذه الشراكة لروسيا بالقيام بدور أكبر على الساحة الدولية. كما أن العمل على بناء علاقات جيدة مع العالم العربي-الإسلامي، سوف يساعد في حل المشكلة الشيشانية، وبالتالي إلى مزيد من الإستقرار الداخلي في روسيا. كما تتقاطع في هذه المنطقة المواصلات الجوية والبرية التي تربط أوروبا بآسيا.¹ وكذلك ارتبطت هذه الأهداف منذ البداية بالموقع الجغرافي للإتحاد السوفياتي، الذي يتميز بالكثير من الخصائص السلبية. إذ كان يعد أكبر موقع جغرافي في العالم من حيث المساحة (22.402.200 كم²). وهو أمر أدى إلى ارتباطه بحدود طويلة مع الكثير من الدول. وقد دفع هذا الواقع، متفاعلا مع الهاجس الأمني التاريخي الناجم عن تكرار عمليات الإختراق العسكري الخارجي للحدود السوفياتية، إلى أن تولي الإستراتيجية السوفياتية إحتمالية التهديد من جميع الإتجاهات أهمية كبيرة. لذلك فقد كان السوفيات ينظرون إلى المنطقة الشرق أوسطية كجزء من محيطهم الأمني، وذلك لوقوعها جغرافيا قرب حدود الإتحاد السوفياتي الجنوبية.² وتعتبر روسيا منطقة محرومة تقريبا من المنافذ البحرية الحرة، فالمحيط المتجمد الشمالي مغلق بالجليد معظم شهور السنة، والبلطيق يتصل بالبحار المفتوحة عبر مضائق ليست عميقة ولا آمنة في حالات النزاع، ويبقى البحر الأسود مغلقا بمضائق البوسفور والدردينيل.³ ومنذ ما يقرب من قرنين رأى نابليون أن "سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها"⁴، لذلك تبرز الوضعية الجغرافية كإحدى الثوابت الأساسية في السياسة الروسية. وعليه، يعتبر هذا الطموح الروسي القديم منطقيا، يهدف إلى تعديل الوضعية الجغرافية لروسيا، مهما كان نظامها السياسي. ولذلك تسعى روسيا لزيادة منافذها على البحر نحو الجنوب الغربي (أفغانستان، تركيا،

¹ ف.بوبوف، "العلاقات الروسية- العربية الشراكة في زمن الأقوياء"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 128، شتاء-ربيع 2008، ص34.

² لمى مضر الأمانة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص 360-359

³ عمار جفال، التغيير و الاستمرارية في الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، الجزائر، دار هوم، 2008، ص30.

⁴ نفس المرجع، ص31.

إيران). وقد تمحورت التطلعات الروسية في الوصول إلى المياه الدافئة حول طريقتين اثنتين هما: المضائق التركية باتجاه البحر الأبيض المتوسط، وإيران وأفغانستان باتجاه الخليج العربي إلى بحر عمان.¹

وعند تولي الرئيس فلاديمير بوتين الحكم، أعلن أنه "يتعين أن تبني روسيا سياستها الخارجية انطلاقاً من تعريف واضح للأولويات القومية، ومن البراغماتية والفعالية الاقتصادية"²، ولطالما شكلت دول "الخارج القريب"^{*} وغيره من الدول المجاورة لروسيا تحدياً رئيساً لمؤسسة السياسة الخارجية الروسية. فلروسيا حدوداً مع 15 دولة، وليس هناك من دولة أخرى في العالم لها دول مجاورة بمثل هذا التنوع السياسي والديني والثقافي والإقتصادي والديمقراطي، وقد حال ذلك دون تشكل سياسة خارجية موحدة بعيدة الأمد، كما جعلها رهينة للأوضاع الناشئة بين الدول المجاورة لها والمعروفة بعدم استقرارها.³

وأشار الرئيس بوتين أن لكل دولة محور شر خاص بها. وبالنسبة لموسكو، فإن هذا المحور يتضمن باكستان التي تملك صواريخ يصل مداها إلى روسيا، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية، التي كانت حتى عهد قريب طرفاً في هذا المحور بالنسبة لموسكو التي من أهداف سياستها الخارجية في منطقة الخليج أن تحول دون تدفق الأموال من المنطقة إلى الشيشان.⁴ ومازالت موسكو تأخذ في الاعتبار خطر وقوع اضطرابات أو حدوث حالة من عدم الاستقرار في بعض دول الخليج، وذلك بالترافق مع المشكلات في العراق. فموسكو التي لها حدود مع العديد من الدول الإسلامية، تبدو حذرة من التسييس المحتمل للإسلام في منطقة

¹ المرجع نفسه، ص 31.

² نيكولاي زلوفين، المصالح الدولية في منطقة الخليج، المرجع السابق الذكر، ص 36.

^{*} الخارج القريب: يطلق على الجمهوريات التي كانت تنضوي تحت حكم الإتحاد السوفياتي ثم انفصلت بعد انهياره. و أطلق هذا المصطلح يفجيني بريماكوف عندما كان وزير خارجية في عهد الرئيس بوريس يلتسين، ثم اكتسب هذا المصطلح معنا مبطناً مع الرئيس فلاديمير بوتين يتمثل في إخضاع هذه الدول في فلك روسيا و التي يطمح بوتين أن يجعلها اتحاداً سوفياتياً جديداً. انظر:

http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%2.html

³ المرجع نفسه، ص 37.

⁴ نفس المرجع، ص ص 58-59.

الخليج العربي، حيث سببته عن الصراعات في المنطقة آثاراً سلبية للغاية على الأمن القومي الروسي، بل ومن شأنها أن تضعف وحدتها الداخلية.¹

كما تتوجه روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط لمزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية فيها بالقدر الذي ينهكها استراتيجياً، وذلك للمشاركة في إعادة حساب موازين القوى العالمية عندما تسمح الظروف بذلك. فموسكو تحاول أن تتخلص من مكانتها كقوة عالمية من الدرجة الثانية، وتعمل لإعادة تشكيل ميزان القوى العالمي.² لذلك تقوم الإستراتيجية الروسية في المنطقة على اعتبارات عدة، منها:³

- السعي الروسي إلى تحقيق الأمن للحدود الجنوبية في وجه التهديدات التي تقع نتيجة فشل روسيا والدول المستقلة في إيجاد مؤسسات ذات كفاءة ورقابة على استخدام القوة، وذلك من خلال العمل على وضع حد للنزاعات المنتشرة على مقربة من حدودها، ولا سيما النزاعات ذات المشاعر الإسلامية، خاصة وأن التجارب التاريخية أثبتت أن النزاع قد يعرف ظاهرة الانتشار الإقليمي في حالة وجود عامل مشترك يسارع بإثارة النزاع العنيف في المناطق التي تتميز بالهشاشة كمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى التي تعرف نزاعات تتعلق بقضايا الهوية والانفصال بعد سقوط الإتحاد السوفياتي.⁴
- إن دخول روسيا المنطقة من جديد هو سياسة وقائية لمنع الإندفاع الإسلامي، أو مواجهة ما يوصف بالتهديد الإسلامي الشامل، حيث تسعى إلى خلق نظام إقليمي مستقر قرب حدودها. وترى روسيا أن إعادة تأكيد مصلحتها الوطنية في إيجاد النظام المستقر، أصبحت أكثر إلحاحاً من أجل الوقوف في وجه التحديات الخارجية.

¹ نفس المرجع، ص ص 60-61.

² إبراهيم عرفات، المرجع السابق الذكر، ص 73.

⁴ لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص ص 364-365.

⁴ محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية: دراسة نقدية و تحليلية، الجزء الأول، الجزائر، دار هومه، 2003، ص ص 183-184.

- السعي الروسي إلى إيجاد حزام أو كتلة من الدول تقف في وجه القطبية الأحادية. وهو ما يفسر السعي إلى إقامة علاقات مع الدول المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، مثل إيران وسوريا وقبلهما العراق من أجل الظفر بالتوازن الذي تستطيع من خلاله مواجهة الهيمنة الأمريكية.

- إعادة تأكيد الوجود النسبي الروسي في منطقة الشرق الأوسط. إذ ترى روسيا أنه إذا ما أرادت أن تحفظ هيمنتها على آسيا الوسطى، فيجب أن تعمل على تطوير العلاقات مع إيران و تستعملها كورقة ضغط لمواجهة أي ضغوط أمريكية.

الفرع الثاني: الأهداف الاقتصادية

واجه الإتحاد السوفياتي السابق تحديات إقتصادية متنوعة، كان أهمها ما يتعلق بالجانب النفطي. حيث أشارت بعض الدراسات أن الإستهلاك السوفياتي الداخلي من النفط سوف يزداد إلى الدرجة التي ستضطر روسيا إلى الإستيراد. من هنا ازدادت أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للإتحاد السوفياتي كممنطقة غنية بالنفط من ناحية، وكان الإتحاد السوفياتي يعي مدى أهمية هذه المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية واليابان من ناحية ثانية. وقد تفاعلت الحاجة إلى النفط مع حاجة أخرى هي بناء علاقات إقتصادية وتجارية واسعة أريد بها تحقيق هدفين أساسيين هما: الحصول على الموارد الأولية التي لا يتمتع الإتحاد السوفياتي باكتفاء ذاتي فيها، واستثمار العلاقات التجارية لأغراض الإستفادة المالية، للحصول على العملات الصعبة.¹

وتسعى روسيا إلى شراكة استراتيجية مع دول المنطقة بالمعنى الإقتصادي والتقني تكون ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا وعائد تنموي حقيقي لدول المنطقة. وفي هذا الإطار، ترتبط الأهداف الروسية بثلاث قطاعات رئيسية، وهي: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية، والتعاون العسكري.

¹ لمى مضر الأمانة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص 361-362.

ويحتل التعاون والتنسيق في مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الروسية في دول المنطقة، وحوله يتمحور حوله كل الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسي مع هذه الدول، خاصة دول الخليج العربي. وبلي ذلك أوجه التعاون الأخرى سواء في المجال التقني أو في المجال الإستراتيجي العسكري. فقطاع الطاقة هو جوهر الشراكة الروسية العربية في المستقبل ودعامتها الأساسية.

إن روسيا تنظر إلى دول الخليج، وخصوصا المملكة العربية السعودية، كحليفاً لها وليس منافساً في سوق الطاقة العالمية. ويتم التعاون والتنسيق بين روسيا ودول المنطقة في مجال الطاقة في إطار محورين أساسيين:

أولهما؛ الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم في الإنتاج، خاصة أن روسيا تشارك في منظمة أوبك كمراقب.¹ وكانت روسيا قد دعمت عام 2001م فكرة إقامة حوار بين الدول المستوردة للنفط والمصدرة له. وهو ما يتوافق مع المحاولات التي بذلتها المملكة العربية السعودية لتجميع الموارد النفطية للدول المصدرة للنفط من أجل أن تستقر أسعار النفط العالمية.²

ثانيها؛ الإستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي، والإقبال الشديد من جانب شركات النفط الروسية على الإستثمار في قطاع النفط في دول المنطقة من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج. فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه. كما تمثل المنطقة سوقاً مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الإستراتيجية والمعمرة، مثل الآلات والمعدات والأجهزة والحبوب.³

¹ نورهان الشيخ، "مصالح ثابتة و معطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011، ص 114.

² نيكولاي زلوبن، المرجع السابق الذكر، ص 56.

³ نورهان الشيخ، "مصالح ثابتة و معطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية"، المرجع السابق الذكر، ص 114.

وتبقى من أولويات السياسة الخارجية الروسية الأساسية إيجاد ظروف دولية مواتية لإقتصادها. فقد شدد الرئيس بوتين على ضرورة تركيز الدبلوماسية الروسية على الجانب الإقتصادي للعلاقات الخارجية الروسية، مع مراعاة مصالح روسيا كدولة كبرى، التي تتوزع في كل أنحاء العالم. فمن المهم لها جذب الإستثمارات، وبخاصة الخليجية، وتنشيط العلاقات التجارية، ومنها تجارة السلاح، حيث تعتبر البلاد العربية سوقا مهمة لمثل هذه التجارة.¹ وفي هذا السياق، أعلن ميخائيل ديميترييف -رئيس إدارة التعاون الفني والعسكري في الحكومة الروسية- أن حجم صفقات الأسلحة التي أبرمت في 2011، وصلت إلى نحو 48 مليار دولار؛ أي بزيادة 9.5 مليار دولار عن العام 2010.²

كما تكمن المصالح المشتركة بين روسيا ودول الشرق الأوسط في ما يلي:³

- زيادة مداخيل الصادرات النفطية بما يؤمن الاستقرار الاجتماعي في روسيا والدول النفطية في المنطقة.
- السيطرة على أسعار النفط إلى أن يتسنى للاقتصاد العالمي الاستعداد لمرحلة "ما بعد النفط".
- تأمين سيطرة استراتيجية على مصادر الثروات الطبيعية في الأزمات.
- ابتكار آليات للأمن البيئي.

كذلك لروسيا مصلحة في جذب الأموال العربية للإستثمار في صناعات التكنولوجيا العالية. حيث بلغت هذه الإستثمارات مئات المليارات من الدولارات خلال السنوات الأولى لحكم بوتين من جهة. كما تعد دول المنطقة من أهم مستوردي الصناعات الحربية في العالم من جهة أخرى. وبما أن تجارة السلاح ترتبط بالسياسات الحكومية بعيدة المدى، فإن شراكة قوية في هذا

¹ جورج شكري كتن، العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين و آفاقها، أبوظبي، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001، ص 96.

² محمد قدرى سعيد، "حسابات متداخلة: صفقات السلاح الرئيسية في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011، ص 107.

³ ف. بوبوف، المرجع السابق الذكر، ص ص 34-35.

المجال ممكنة فقط في الإطار الإستراتيجي. لكن المستثمر العربي يواجه صعوبات كثيرة في المساهمة في رأس مال المصارف الروسية. وفي الوقت نفسه، يواجه المصدر العربي صعوبات كثيرة في البلاد العربية. لذا قبل الحديث عن تبادل الإستثمارات، لابد من تأمين الشروط المناسبة للإستثمار في كل من روسيا ودول المنطقة.¹

وتعود روسيا إلى المنطقة العربية من منظور جديد، يرتبط ارتباطا وثيقا برغبتها في تحقيق مصالحها الوطنية المحددة، والتي تشمل استعادة دورها ومكانتها العالمية من خلال رفع مستوى اقتصادياتها وتحقيق ارتفاع في المستويات المعيشية من خلال الإعتماد على أهم القطاعات لديها، وهو قطاع الطاقة، بالإضافة إلى ما تدره عائدات بيع السلاح من عوائد تساعد على تحديث البلد وإعطائه دفعة قوية باتجاه تحقيق مرتبة اقتصادية وسياسية مهمة على الساحة الدولية.

المطلب الثاني: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط

استخدمت روسيا مجموعة من الوسائل لتحقيق مجموعة الأهداف التي ذكرناها سابقا من بينها الوسائل الدبلوماسية، والإقتصادية والعسكرية.

الفرع الأول: الوسائل الدبلوماسية

تعتبر الدبلوماسية واحدة من الأدوات المستعملة من طرف الدولة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، حيث تلعب هذه الأداة دورا بارزا في تخفيف حدة الصراعات المسلحة، وانهاء أو حل البعض منها. كما تعتبر الأداة المفضلة في أوقات السلم.

وقد لعبت الدبلوماسية دورا لا يستهان به في إعادة النظر في أولويات وأهداف أطراف هذه النزاعات، ومن ثم التقريب بين وجهات نظرها، وأهدافها بما يمهد لحلول سلمية للمواضيع الصراعية. وفي هذا السياق، يستعمل أحيانا ما اصطلح على تسميته دبلوماسية الإكراه Coercive Diplomacy، والتي تتمثل في استعمال التهديد لإقناع أو إرغام طرف أو مجموعة

¹ نورهان الشيخ، 'مصالح ثابتة و معطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية'، المرجع السابق الذكر،

من الأطراف عن عدم اللجوء إلى أساليب التصعيد العسكري والأخذ بالأساليب السلمية في التعاطي مع نزاعات معينة.¹

وتشمل هذه الوسيلة قنوات التفاوض الدبلوماسي بين الدول والمساعي الحميدة، وإجراءات التسوية القضائية الدولية، والإعتراف القانوني بالحكومات التي يستدعي وصولها إلى السلطة إثر انقلاب أو ثورة تجديد الإعتراف بها من قبل الدول الأخرى، وكذا الإعلان عن حياد دولة إما في سياستها الخارجية بشكل عام، أو تجاه موقف خارجي معين. هذا بالإضافة إلى الإجراءات الدبلوماسية الأخرى كتسليم مذكرة موقعة من رئيس الدولة إلى الممثل الدبلوماسي إلى رئيس دولة أخرى... الخ. وتكتسب هذه الآليات مغزى وأهمية سياسية خاصة عندما يجري استخدامها بدقة في مواقف خارجية معينة.²

وظفت روسيا الوسيلة الدبلوماسية في إدارة علاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط، وذلك في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة. حيث توالى الزيارات سواء من الجانب الروسي أو من طرف مسؤولي دول المنطقة إلى موسكو، وذلك لأسباب عديدة، منها: ازدياد الثقة لدى شعوب المنطقة بالدبلوماسية الروسية المتمسكة بقواعد القانون الدولي، والتي أكدت على توجيهها الجيوسياسي، وأعلنت أنه على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل مع روسيا وفق معاملة الند للند.³

ونشطت الدبلوماسية الروسية في العديد من قضايا المنطقة. فعلى مستوى الملف النووي الإيراني؛ نجد أن التصريحات الصادرة عن الدبلوماسية الروسية حول الأزمة وضعت خطوط حمراء ثابتة لا تحيد عنها. أولها؛ عدم تأييد التعامل العسكري مع الأزمة بأي شكل من الأشكال.

¹ حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص ص 98-100.

² اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، 2011، ص 163.

³ أحمد سيد حسين، "تباين الرؤى العربية الرسمية حول سياسات روسيا تجاه إقليم الشرق الأوسط"، القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، ص 1، 2014/05/28.

وثانيها؛ عدم تأييد فرض عقوبات إقتصادية شاملة ضد إيران بشكل يؤثر على المصالح الإقتصادية الروسية معها. وكذلك، عدم فرض حظر شامل على البرنامج النووي الإيراني.¹ أما في الأزمة السورية، فقد رفضت موسكو رفضاً قاطعاً أي تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر في الأزمة السورية، واستخدمت الفيتو داخل مجلس الأمن 3مرات للحيلولة دون ذلك، وأكدت على حتمية الحل السلمي وجلس كل الأطراف المعنية على طاولة المفاوضات.²

الفرع الثاني: الوسائل الإقتصادية

تعتبر الوسائل الإقتصادية من أبرز وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، حيث ازدادت أهمية هذه الوسائل بفعل تقوية وانتشار دعائم وميكانيزمات الإعتماد المتبادل والعولمة. وشهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحول الإهتمام من القضايا الإيديولوجية والعسكرية إلى القضايا الإقتصادية. وقد تكون هذه الوسائل موجهة لتحقيق مصالح إقتصادية كضمان موارد إستراتيجية، وزيادة الإستثمارات، والحصول على أسواق جديدة. وتؤثر الإستثمارات والمساعدات الإقتصادية تأثيراً إيجابياً في مستوى معيشة الأفراد في الدول المستقبلية، وهو ما يؤدي إلى ظهور موقف جماهيري إيجابي، يضغط باتجاه تغيير مواقف وتصورات وأفعال صناعات القرار تجاه الدولة الموظفة لهذه الوسيلة.³ ووظفت روسيا هذه الوسيلة لأجل تحقيق أهدافها الإقتصادية المذكورة سابقاً، حيث تمثل المنطقة الشرق-أوسطية سوقاً هاماً ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الإستراتيجية، مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب وغيرها، لذلك فقد اهتمت روسيا بتطوير علاقات إقتصادية وتجارية مهمة مع مختلف دول المنطقة. إذ كان العراق أكبر شريكاً تجارياً لروسيا في المنطقة حتى الإحتلال الأمريكي عام 2003. حيث بلغت الديون الروسية على العراق، 8 مليارات دولار أغلبها مورثة عن

¹ أشرف عبد العزيز عبد القادر، "تقييم السياسة الروسية تجاه الأزمة النووية الإيرانية والأزمة السورية"، القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ص ص 3-4، 2014/05/28:

<http://www.rcssmideast.org/.html>

² المرجع نفسه.

³ حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص ص 105-106.

الإتحاد السوفياتي وتعود لصفقات مبيعات الأسلحة،¹ لتصبح مصر أكبر شريكاً بعدها لروسيا. وعادة ما يميل الميزان التجاري لصالح روسيا بفارق كبير جداً. فعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي التبادل التجاري بين مصر وروسيا 2 مليار و68 مليون دولار عام 2008، مقارنة بحوالي 872.4 مليون دولار عام 2005، ومثلت الصادرات الروسية 95% منها؛ أي 827.8 مليون دولار.²

وقد تم توقيع اتفاقية حول إقامة مجلس الأعمال الروسي-العربي بين الغرفة التجارية الصناعية في روسيا الاتحادية والإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في عام 2002. ومن بين نشاطاته؛ إقامة مجالس أعمال ثنائية وتنظيم جلسات ولقاءات ومنتديات أعمال و"طاولات مستديرة" في روسيا والبلدان العربية، بالإضافة إلى إقامة اتصالات مباشرة بين رجال الأعمال الروس والعرب والعمل على تحليل ونشر المعلومات. ويعقد مجلس الأعمال الروسي-العربي اجتماعات مشتركة للجانبين الروسي والعربي مرتين في السنة، وذلك للبحث في المسائل الملحة لتطوير التعاون. وساهم مجلس الأعمال الروسي العربي مساهمة مباشرة في إجراء عدد كبير من الفعاليات، من بينها: ندوات ولقاءات ومؤتمرات ومعارض شارك فيها رجال الأعمال البارزون من روسيا وبلدان العالم العربي. كما ساهم مجلس الأعمال الروسي-العربي خلال أعوام عمله، في حل الكثير من القضايا الاقتصادية على مستوى العلاقات الروسية-العربية. ولايزال التعاون الروسي-العربي يتطور في مجالات الطاقة والاتصالات والنقل والبناء والتشييد والسياحة والقطاع المصرفي.

وتعمل في إطار مجلس الأعمال الروسي-العربي حالياً 15 من المجالس الثنائية. إذ تم توقيع اتفاقيات بشأن إنشاء هذه المجالس مع كل من مصر ولبنان والأردن والمملكة العربية

¹ أحمد حسين شحيل، "السياسة الروسية تجاه العراق ما بعد 2003"، *المجلة السياسية و الدولية*، 2008، 2013/06/27 : <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9423>

² نورهان الشيخ، *السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين*، المرجع السابق الذكر، ص70.

السعودية واليمن وتونس والجزائر وعمان والسودان والإمارات العربية المتحدة والمغرب والبحرين وقطر والكويت.¹

وفضلا عن ذلك، عملت روسيا على تطوير علاقاتها مع دول الخليج العربي، وبلغ حجم التبادلات التجارية مع هذه الدول 0.641 مليار دولار عام 2004، حيث مثلت 0.622 مليار دولار صادرات روسيا لهذه الدول، و0.08 مليار دولار صادرات هذه الدول إلى روسيا. في حين لم تتجاوز تجارة السلاح لدولة الإمارات العربية تحديداً 0.163 مليار دولار بين عامي 2000-2004.²

ولروسيا علاقات وثيقة بالمملكة العربية السعودية، حيث قام ولي العهد السعودي آنذاك عبد الله بن عبد العزيز بزيارة روسيا في سنة 2003، تم التوقيع خلالها على مجموعة من الإتفاقيات وقواعد التعاون الروسي-السعودي. حيث تلقتي مصالح البلدين في مجالي النفط والغاز، باعتبارهما من أكبر المصدرين للمحروقات في العالم ولهما دور مهم في استقرار أسواق النفط العالمية.³ وكان مجال الطاقة من أهم المجالات التعاونية بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي. ويرجع ذلك إلى تزايد النفوذ الروسي في أسواق النفط العالمية. لذلك أصبح التعاون في مجال الطاقة محور المباحثات الثنائية بين روسيا ودول المجلس.⁴

¹ " مجلس الأعمال الروسي العربي"، 2014/01/16:

<http://www.russarabbc.ru/arab/about/index.php>

² خضر عباس عطوان، "سياسة روسيا العربية و الاستقرار في النظام الدولي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008، ص58.

³ عبد العزيز مهدي الرواي، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مجلة دراسات دولية، العدد 35، ص 177، 2013/06/15:

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=60442>

⁴ عبد الرزاق خلف محمد الطائي، "الخليج العربي في الاستراتيجية الروسية المعاصرة"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 4، 2008، ص259، 2013/05/25:

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=30213>

و من بين القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الطرفين، نجد:¹

- تنشيط حركة الإستثمارات المتبادلة خاصة في مجال الطاقة في دول الخليج.

- توسيع فرص الشركات الروسية في المنطقة.

- العمل على الوصول إلى تنسيق للمواقف في مجال أمن الطاقة، خاصة فيما يتعلق بمناقشة فكرة بناء منظمة للدول المصدرة للغاز.

في حين هناك مجموعة من العراقيل تواجه تطوير التعاون بين الطرفين، من بينها الوجود الأمريكي في الخليج العربي، ما يجعلها تبذل جهودا كبيرة لتطوير آلياتها وقدراتها الدبلوماسية لترسيخ هذه الشراكة بالشكل الذي يخدم مصالحها.²

الفرع الثالث: الوسائل العسكرية

تستخدم الوسيلة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية عندما يتعلق الأمر بمواقف دولية ذات صلة بمتطلبات الأمن القومي، لكن استخدام هذه الوسيلة يكون في حدود ضيقة، حين يستحيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية بوسائل أخرى، إذ تعتبر بمثابة الملاذ الأخير في سلم الخيارات المتاحة للدولة فيإمكان هذه الآلية أن تسبب عواقب وخيمة تفوق المكاسب المحققة منها، خاصة في ظل انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما تتواجد مجموعة من الصيغ الأخرى التي توظف بها هذه الأداة من بينها تقديم المساعدات العسكرية، ومبيعات الأسلحة، حيث بإمكان هذه الصيغ أن تحقق الكثير من المكاسب الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية،³ وذلك من خلال عقد المحالفات العسكرية الدفاعية أو الهجومية، أو تلقي المساعدات العسكرية، أو تزويد الغير بها.⁴ وكانت مبيعات السلاح إحدى الأدوات التي اعتمدت عليها روسيا لتنشيط

¹ خضر عباس عطوان، المرجع السابق الذكر، ص 57.

² عبد الرزاق خلف محمد الطائي، المرجع السابق الذكر، ص 259.

³ حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص ص 101-102.

⁴ اسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق الذكر، ص 163.

علاقتها مع دول المنطقة. ففي مجال التعاون العسكري؛ اكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية بالغة كسوق مهم للسلح الروسي. ومن أمثلة ذلك؛ صفقة إمداد سوريا ب 36 وحدة من نظام "بانتسير-س1"، الذي يعتبر أحد أحدث أنظمة الدفاع الروسية، إلى جانب التعاون العسكري بين البلدين، في إطار اتخاذ روسيا لميناء طرطوس السوري كقاعدة بحرية في البحر الأبيض المتوسط.¹ فضلاً عن صفقة توريد منظومات صواريخ "بانتسير-س1" للإمارات العربية. كما تم التوقيع على اتفاقية بين روسيا والسعودية عام 2008، للتعاون في المجالين العسكري والتقني. حيث تم في إطارها إبرام صفقة توريد منظومات من طراز "س-400"، و"انتاي-2500"، وثلاثون مروحية روسية من طراز "مي-171" للسعودية بقيمة إجمالية تتجاوز 350 مليون دولار أمريكي.² وعليه، يمكن القول أن التعاون في هذا المجال يبقى له أهدافا إقتصادية و تجارية بحتة.

لذلك وظفت روسيا مجموعة من الأدوات والآليات لتحقيق مجموعة الأهداف المرسومة مسبقا من طرفها في منطقة الشرق الأوسط، والتي ترتبط أساسا بالحاجات الأمنية والإقتصادية لروسيا. وذلك من خلال مجموعة من المواقف والسلوكات والأفعال التي ترجمت في شكل اتفاقيات و عقود إقتصادية وعسكرية في المنطقة.

¹ نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي و العشرين، المرجع السابق الذكر، ص75.

² نفس المرجع، ص75.

المبحث الثاني: مدى الإهتمام الروسي بدول منطقة الشرق الأوسط

لطالما حظيت منطقة الشرق الأوسط باهتمام صناع القرار الروس، وذلك لأهميتها الاستراتيجية. حيث تركز هذا الاهتمام أكثر مع مجيء الرئيس فلاديمير بوتين، الذي يعمل على تمديد نفوذ روسيا في مختلف مناطق العالم من خلال المبادئ الجديدة التي اعتمدها في السياسة الخارجية، والتي تعمل لربط علاقات جيدة مع كافة دول العالم، من أجل تحقيق المصالح الوطنية لروسيا. في هذا المبحث سيتم تناول الإهتمام الروسي بدول منطقة الشرق الأوسط من خلال تطوره ومجالاته.

المطلب الأول: المواقف الروسية من قضايا المنطقة

لا يزال الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على رأس قضايا الشرق الأوسط، واهتمت روسيا بهذه المسألة منذ العهد السوفيياتي. حيث ركّز الموقف السوفيياتي على أساس الحد من الإستيطان الإسرائيلي، وتفعيل فكرة إقامة دولتين على الأراضي المحتلة. ورغم أن روسيا لعبت دور راعٍ لعملية السلام كالولايات المتحدة، إلا أن دورها كان شكلياً في الأساس من ناحية. ولم يكن الإتحاد السوفيياتي السابق مؤيداً للمصالح العربية من ناحية أخرى. حيث اتّجه إلى تطبيع علاقته مع إسرائيل على نحو ملحوظ، كما تراجع عن موقفه الذي يعتبر الصهيونية موازية للعنصرية. وبعد انهيار الإتحاد السوفيياتي، واصلت روسيا دورها في القضية، حيث استضافت الجولة الأولى من المفاوضات المتعددة الأطراف في جانفي 1992. وقد اتّجهت روسيا إلى محاولة تفعيل هذا الدور، وتلخّص الموقف الروسي من الأزمة التي مرّت بها عملية السلام فيما يلي:¹

1- التأكيد على ضرورة "الإلتزام غير المشروط بتنفيذ إتفاقيات السلام" والوفاء بالإلتزامات المترتبة عليها، حيث حذّر وزير الخارجية الروسي يفجيني بريماكوف " من إنحدار عملية السلام إلى الصفر"، وكما حملّ الرئيس يلتسين الحكومة الإسرائيلية مسؤولية تعثر عملية التسوية.

¹ نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية -الروسية، المرجع السابق الذكر، ص ص 114-115.

- 2- الدعوة إلى استئناف المفاوضات على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام"*، وأن يتّسم التنفيذ بالشمولية.
 - 3- تنشيط المفاوضات على المسار الفلسطيني-الإسرائيلي يجب أن يكون متزامناً مع المسارات الأخرى، وخصوصاً اللبنانية والسورية.
 - 4- رفض سياسة الإستيطان في القدس الشرقية، باعتبار أن هذه المشاريع لا تخدم العملية السلمية.
 - 5- وقف إجراءات الحصار التي تمارسها إسرائيل وإلغاء نظام إغلاق الحدود، حيث أن إلغاء هذه الإجراءات سوف يساعد على دفع المفاوضات بين الطرفين.
 - 6- ضرورة الدعم الخارجي لعملية السلام.
- ودعا يفجيني بريماكوف إلى ضرورة "التصدي" لأعمال العنف والإرهاب التي رأى بأنها تقوّض من مواقع دعاة التسوية السياسية، وتهدّد بإعادة المنطقة إلى المجابهة والبغضاء.
- كما تناولت الدبلوماسية الروسية التدهور الحاصل في الأراضي المحتلة من منطلق المبادئ التي وضعتها السياسة الخارجية الروسية، حيث كان موقفها على النحو التالي:
- 1- الدعم التام لكل من المبادرة المصرية-الأردنية وتقرير لجنة ميتشل.
 - 2- تأكيد عدم التخلي عما تم توقيعه في مؤتمر مدريد وما نص عليه القراران 242، و338 واتفاقية أوسلو.
- وبهذا تؤكد عدم شرعية العودة إلى نقطة البداية في المفاوضات، وتتمسك بأن يلتزم الطرفان بالقرارات الموقعة حول التسوية في الشرق الأوسط.¹
- وقد أدرجت روسيا ضمن أطراف اللجنة الرباعية للوسطاء الدوليين التي شكلت في أبريل عام 2002 م.¹ وكان أبرز مواقفها تجاه القضية عام 2006، عند وصول حماس إلى السلطة في

* "الأرض مقابل السلام": هو مبدأ عرضته إسرائيل يعني أن تتخلى إسرائيل عن الأرض الفلسطينية والسورية واللبنانية التي احتلتها عام (1967 م) في مقابل سلامها.

¹ نيبية الأصفهاني، "دور روسيا الإتحادية في منطقة الشرق الأوسط"، المرجع السابق الذكر، ص 162.

الأراضي الفلسطينية. حيث رفضت روسيا فكرة عزل حركة حماس بالكامل، بل إبقاء الحوار معها واستقبلت وفدا من قياداتها في موسكو، ولم تدرجها ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية على شاكلة ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية.²

على غرار ذلك، فإن الموقف الروسي تجاه طرف النزاع الآخر الكيان الإسرائيلي يركز على ثلاث محاور:³

1- المهاجرون الروس من اليهود؛ والذين تبلغ نسبتهم سُدس (6/1) سكان الكيان الإسرائيلي. وهو ما جعلهم قوة ضغط ليس على الحكومة الإسرائيلية وحسب، بل على الكرملين.

2- التعاون الروسي-الإسرائيلي في مجال الإستثمار والصناعات العسكرية، والذي شهد تطورات مهمة منها نجاح مجموعة مشتركة من خبراء روس وإسرائيليين في تطوير طائرات سوخوي-30 المقاتلة متعددة الإتجاهات، وكذا تحديث أجهزة التصويب والرادار في عدد من نماذج المروحيات العسكرية الروسية.

3- وجود أكثر من مليون يهودي في روسيا يحملون الجنسية الإسرائيلية ويشغلون مواقع حساسة، ويمثلون قوة ضغط إضافية على روسيا إذا تطلب الأمر ذلك.

لذلك نجد أن الدور الروسي في مسار التسوية السلمية، لا يشكل ضررا لمصالحها وعلاقتها مع إسرائيل رغم مصالحها في المنطقة العربية، لأن الكثير من مصالحها المتعلقة بالتعاون العسكري وتحديث الدولة يرتبط -حسب الدكتور سامي عمارة- بإسرائيل وليس بالعرب.⁴ ويرى المراقبون أن بوتين يتبع سياسة ذات طريقين، تسمح لروسيا بتطوير علاقة صداقة مع الكيان الإسرائيلي في الوقت نفسه تطور مصالحها مع الدول العربية. وهذه السياسة سمحت

¹ أ. باكلانوف، "موسكو وعملية السلام في الشرق الأوسط"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 128، ربيع 2008، ص 51.

² خضر عباس عطوان، المرجع السابق الذكر، ص 57.

³ محمد سعد أبوعمود، "روسيا..حضور جديد في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 181، جويلية 2010، ص 211.

⁴ المرجع نفسه، ص 211.

لروسيا باستعادة جزء من رصيدها الإقتصادي والإستراتيجي الذي فقدته بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي. وقد عبر وزير الخارجية سيرغي لافروف عن هذه السياسة لصحيفة البرافدا الروسية بأن: "سياسة روسيا ليست موالية للعرب أو موالية لإسرائيل، إنها تهدف إلى ضمان مصالح روسيا القومية"¹. وهو ما ينطبق على سياستها تجاه إيران. لذلك اتّسمت سياسة روسيا في المنطقة بالبراغماتية والحسابات الاقتصادية، وتختلط معها في بعض الأحيان سلوكات مناقضة للولايات المتحدة الأمريكية.²

أما عن القضية العراقية؛ فرغم معارضة روسيا للحرب على العراق، إلا أنها وافقت على ذلك ضمناً. وذلك لمصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر منها مع العراق. حيث حصلت روسيا على ضمانات من الولايات المتحدة برعاية مصالحها في عراق ما بعد صدام حسين. وذلك رغم التأثير الكبير لتغير النظام السياسي في العراق على المصالح الروسية التي كانت قائمة بين البلدين.³

وفي الشأن الإيراني، اهتمت روسيا باستكمال تنفيذ البرنامج النووي الإيراني، بموجب اتفاقية جويلية 2002، وتزويدها بمنظومات أسلحة تقليدية متطورة. حيث وصلت قيمة مبيعات الأسلحة الروسية لإيران في الفترة ما بين عامي 2000-2004 إلى 1.678 مليار دولار؛ أي 87.3% من قيمة واردات إيران من السلاح. ورافق كل ذلك اهتمام روسيا بضمان استمرار تحييد الدور الإيراني في الأقاليم الروسية المسلمة المتاخمة لها.⁴

¹ أمين شليبي، نظرات في العلاقات الدولية، القاهرة، عالم الكتب، 2008، ص 111.

² نفس المرجع، ص 112.

³ أحمد حسين شحيل، المرجع السابق الذكر.

⁴ خضر عباس عطوان، المرجع السابق الذكر، ص 57.

وفي قضية الحراك الشعبي الذي عرفته بعض الدول العربية، لم تعلن روسيا عن تأييدها الصريح لأي حراك في أي بلد عربي، وذلك عكس مواقفها التي كانت داعمة لكل حركات التحرر الوطني خلال العهد السوفياتي.¹

وفي الوقت الذي أبدت فيه كل دول العالم اهتمامها بالحراك الشعبي الذي عرفته الدول العربية، قامت الدول الكبرى في الحراك الذي عرفته مصر خصوصا، بدعوة مبارك للإسراع في إجراءات المرحلة الإنتقالية وتلبية مطالب الشعب²، بينما اتسم الموقف الروسي بالحياد إزاء هذه الأحداث إلى حين نضجها وإزاحة الأنظمة القائمة، كما حدث في تونس ومصر. أما مواقفها تجاه الأحداث في اليمن والبحرين؛ فقد اتسمت بالحياد والبطء في رد الفعل، في حين أبدت بوضوح الأنظمة القائمة خلال الحراك الشعبي في كل من ليبيا وسوريا، مع اختلاف في درجة التأييد ونمطه، مع حرصها الدائم على إبقاء قنوات الإتصال مفتوحة مع أطراف المعارضة. وذلك للحفاظ على قدر من التوازن في موقفها والتأكيد على نزاهته في محاولة منها لإبقاء علاقاتها مع هذه الدول، بغض النظر عن السلطة التي ستحكمها بعد الحراك. وفي بداية الأزمة الليبية اعتبرت روسيا أن الحراك فيها لا يمثل سوى حرب أهلية، فرفضت الإعراف بالمجلس الوطني الإنتقالي كممثل شرعي وحيد عن الشعب الليبي. كما رفضت الإنضمام إلى مجموعة الإتصال الدولية بشأن ليبيا، والتي ضمت نحو أربعين دولة وممثلين عن منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي. كما وافقت على قرار مجلس الأمن 1970 ولم تعارض القرار 1973، كما كان هناك تأنٍ واضح من جانب موسكو في الإعراف بالمجلس الإنتقالي كسلطة شرعية في ليبيا عند وصول المعارضين إلى طرابلس، واعتبرت أن الأوضاع في ليبيا لاتزال غامضة لتعترف بالمجلس الإنتقالي بعد ذلك. وبالتالي اتسم موقفها بالتوازن في

¹ نورهان الشيخ، "مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية"، المرجع السابق الذكر، ص 113.

² ناصر جويدة، خالد خلف، الثورات العربية في ميزان، الإسكندرية، دار الوفاء لندنيا الطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 2012، ص59.

الحراك الليبي.¹ إلا أنها ذهبت إلى التأييد الواضح والصريح للنظام السوري أثناء الحراك الشعبي في سوريا. وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل في المبحث الموالي.

وقد أرجع مجموعة من الباحثين دوافع الموقف الروسي من الحراك الشعبي في الدول العربية إلى عوامل عديدة، منها:²

- طبيعة البناء السلطوي في الداخل الروسي؛ حيث تؤمن روسيا بما يسمى "الديمقراطية الدستورية"، وهي أقرب إلى مفهوم دولة المؤسسات القائمة على احترام شرعية المؤسسات الحاكمة مع إعطاء صلاحيات فائقة لرئيس البلاد تقترب به من الحكم الشمولي. وتبرر روسيا اعتمادها على هذا النهج بالتباين العرقي والديني والتباعد الجغرافي الكبير للأقاليم عن المركز، وهو ما يهدد بالانفصال والتفكك.

- الخوف من انتقال الحراك إلى أراضيها؛ فالتشابه الكبير بين النظام الروسي وأنظمة الحكم العربية من حيث الشمولية وترتيب انتقال السلطة، والإستقطاب الحاد لها، يجعل روسيا تتخوف من انتقال الحراك لها. حيث يرى الباحث يفغيني ياتانوفسكي بأن حالة الحراك الثوري في العالم العربي قد يكون لها تأثير مباشر في جمهوريات العمق الروسي مثل تترستان.³

- ترى روسيا أن السياق الذي اندلع فيه الحراك يعبر عن أزمة النظام العالمي، والمخططات الأمريكية الأحادية الجانب لنشر الديمقراطية دون معرفة الخصائص الإجتماعية والثقافية لهذه الشعوب. لذلك تحركت روسيا بحذر للحفاظ على علاقات متوازنة مع كل من الولايات المتحدة و إسرائيل و الدول العربية.

¹ نورهان الشيخ، "مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية"، المرجع السابق الذكر، ص 113.

² عاطف معتمد عبد الحميد، "روسيا و العرب: ألوان البراغماتية و نهاية الأيديولوجية"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، 22، 2011/09/2013:

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/57aff640-a178-4cb9-a7ca-ca2d71a7503f.pdf>

³ نفس المرجع.

- عدم رغبة روسيا في ظهور قوى إسلامية أصولية، تخلق بيئة خصبة لنمو التيارات "الإرهابية" في مناطق القوقاز وآسيا الوسطى على تخومها. كما تأخذ في تعاملها بعين الاعتبار الوزن الديمغرافي والاقتصادي والثقافي للمسلمين الروس.
- عدم امتلاكها لقدرة عسكرية بحرية قادرة على إدارة الصراع في المياه الإقليمية العربية، حيث تستحوذ الأساطيل الأمريكية على كل من شرقي البحر المتوسط، والخليج العربي، وبحر العرب.

المطلب الثاني: تطور الاهتمام الروسي بدول المنطقة

إبان الحرب الباردة، ظل الإتحاد السوفياتي حليفا إستراتيجيا لمعظم الدول العربية، حيث كان يمنحها المساعدات العسكرية والدعم السياسي في مختلف المحافل الدولية.¹ وقد كانت العلاقات العربية-السوفياتية محكومة بطبيعة الصراع الشرقي-الغربي والصراع العربي الإسرائيلي. حيث استفاد السوفيات من الصدام بين التيارات القومية والوطنية التحررية وبين الولايات المتحدة، التي اتخذت موقفا معاديا لها. وهو ما وفرّ فرصة لحصول الإتحاد السوفياتي على موطن قدم في المنطقة العربية منذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين.²

ومنذ هذه الفترة، وحتى نهاية الحرب الباردة وانهار الإتحاد السوفياتي، كانت منطقة الشرق الأوسط تمثل لدى صانعي السياسة الخارجية السوفياتية، إحدى الساحات الإستراتيجية ذات الأهمية الكبرى، التي تسمح لهم بالمنافسة السلمية مع القوى الرأسمالية الليبرالية. وكان أهم ما يدعم هذا التوجه الأسباب التالية:³

¹ خليل حسين، النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية، بيروت، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2009، ص 202.

² أناتولي أوتكين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، محمد نصر الدين الجبالي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2003، ص 87.

³ نبية الأصفهاني، "دور روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، جويلية 2001،

1/ قرب المنطقة من القطب السوفياتي، وتطابق هذا القرب مع التطلع الروسي للوصول إلى المياه الدافئة.

2/ مرحلة التحرر من طوق الإستعمار الغربي، الذي كانت تمر به دول المنطقة في ظل حركة امتدت من المحيط إلى الخليج، بالإضافة إلى تزامنها مع إنشاء حركة عدم الإنحياز التي وضعت هذه الدول في موقع "الحياد الإيجابي" تجاه الكتلتين.

3/ إنتماء الأغلبية الساحقة من هذه الدول إلى العالم النامي، مما كان يضعها في حالة الإحتياج الشديد إلى المعونات الخارجية في أكثر من مجال، ويجعلها موضعاً للتنافس الشديد بين الكتلتين.

وللوصول إلى الأهداف التي تتطلع إليها في إطار المنافسة بين القطبين، لجأت إلى توظيف مجموعة من الأدوات، تمثلت في: ¹

1- إبرام صفقات تجارية ذات شروط ميسرة للغاية، قائمة أساساً على نظام المقايضة، وفي بعض الأحيان كانت أشبه بالمعونة.

2- تلبية إحتياجات هذه الدول، قدر الإمكان من الأسلحة والمعدات العسكرية لضمان أمنها. وبعد نزع الطابع الأيديولوجي عن علاقات روسيا مع الدول العربية في الشرق الأوسط، ونبذ الفكرة التبشيرية "الغد الشيوعي"، تطابقت سياسات روسيا مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الشرق أوسطية، مقابل مكافآت لم تحصل منها سوى على مساعدات محدودة (أقل من المتوقع بكثير). مما جعلها تتجه نحو الإبتعاد عن السياسة الأمريكية. وهكذا، فإن التأثير الأمريكي في السياسة الخارجية الروسية، الذي لوحظ في السنوات الأولى عقب انهيار الإتحاد السوفياتي، قد تقلص بفضل اشتداد الإنتقادات الداخلية من المعارضة، التي تشكلت من تحالف القوميين والشيوعيين معاً. ²

¹ المرجع نفسه، ص 160.

² أناتولي أوتكين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، المرجع السابق الذكر، ص 91.

- وعند تعيين يفجيني بريماكوف وزيراً للخارجية سنة 1996 - والذي يعتبر من أبرز الخبراء الروس في شؤون الشرق الأوسط- كان قد أحدث أول ابتعاد عن نهج التبعية للسياسة الأمريكية وعمل على تثبيت مبادئ للسياسة الخارجية، تمثلت في:¹
- إلغاء السياسة التي تقتصر على اتجاه واحد وإتباع سياسة منفتحة على كل الإتجاهات نحو الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين واليابان والهند والمنطقة العربية، ومنطقة المحيط الهادي الآسيوية وإفريقيا.
 - ترسيخ مبدأ عدم وجود أعداء دائمين، وإنما هناك حضور دائم للمصالح الوطنية، وذلك من خلال العودة إلى البراغماتية العقلانية.
 - تكمن مهمة السياسة الخارجية في الحفاظ على الأمن والإستقرار وسلامة الأراضي، وخلق الظروف المواتية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتصدي للمشاكل التي يمكن أن تثار بين روسيا وبلدان رابطة الدول المستقلة، والعمل على حل مشكلات التكامل الإقتصادي فيما بينها.
 - لا تكمن مصالح روسيا في تكوين أحلاف متحركة أو ثابتة، بل في تأسيس علاقة شراكة في عالم متعدد الأقطاب، فلا يمكن الموافقة على نظام عالمي تفرره دولة واحدة.
 - يمكن لروسيا أن تؤدي دور إحدى الدول الرئيسية على الساحة العالمية بالإعتماد على نفوذها المتراكم تاريخياً وعلى وضعها الجيوسياسي المميز، وحضورها في واجهة النادي النووي العالمي وإمكانياتها الاقتصادية المتنامية، وإنتاجها العسكري المتفوق، وطاقاتها العلمية والتقنية والفكرية الهائلة، وذلك إذا حظيت باقتصاد قوي قادر على المنافسة.
- وعرفت العلاقات الروسية مع دول المنطقة تطوراً ملحوظاً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة. وهو ما يعكس توجه السياسيين إلى مزيد من البراغماتية، وذلك منذ تولي

¹ جورج شكري كتن، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين و آفاقها، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 81-83.

الرئيس بوتين السلطة سنة 2000 في روسيا، في إطار رؤية واضحة للتعاون بينهما بما يحقق مصالح الطرفين.¹

وحدّد بوتين سنة 2004، استراتيجية السياسة الخارجية الروسية في خمس عناصر، وهي كالتالي:²

- ضرورة جعل السياسة الخارجية إحدى وسائل تطوير البلد.
- العلاقات مع الدول المستقلة عن الإتحاد السوفياتي السابق تمثل أولوية للسياسة الخارجية الروسية.
- بقاء العلاقات التقليدية مع أوروبا ذات أولوية، حيث لا توجد بدائل للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية والنااتو.
- الحاجة إلى الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- البدء بالتعاون مع الدول الواقعة على الساحل الآسيوي للمحيط الهادي من أجل تطوير سيبيريا.

وقد وصفت المحللة السياسية الروسية ليليا شيفيتسيفا هذه الإستراتيجية بأنها متعددة الإتجاهات تسعى من خلالها روسيا إلى انتهاز نهج لا تندمج بموجبه مع الغرب، كما لا تسعى للمواجهة معه. حيث استدلّت برأي المحلل السياسي الروسي ديميتري ترينين، والذي يرى أن روسيا تحاول أن تقدم نفسها كلاعب دولي أساسي مستقل وبعيدا عن الغرب؛ أي تحاول لعب دور القوة العظمى في ظل ظروف معاصرة جديدة.³

وبرز التحول في العلاقات الروسية مع المنطقة من خلال الزيارات التي قام بها الرئيس بوتين في أبريل 2005، حيث شملت مصر وفلسطين وجامعة الدول العربية، والتي اعتبرت الأولى من نوعها منذ سنة 1964، وهدفت إلى إظهار النوايا والرغبة الروسية في إحياء

¹ نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، المرجع السابق الذكر، ص 53.

² محمد سعد أبو عامود، "روسيا.. حضور جديد في الشرق الأوسط"، المرجع السابق الذكر، ص 208.

³ نفس المرجع، ص ص 208-209.

التعاون مع دول المنطقة في شتى المجالات. ثم قام بزيارتين للمنطقة في 2007، شملت الأولى المملكة العربية السعودية، قطر والأردن في شهر فيفري 2007، وشملت الثانية والتي كانت في شهر سبتمبر 2007 الإمارات العربية المتحدة. حيث اعتبرت هذه الزيارة بداية لحقبة جديدة في العلاقات الروسية مع المنطقة، والتي تسعى روسيا إلى إستعادة مكانتها فيها كفاعل أساسي في شؤونها وقضاياها التي تتميز بالتعقيد والحدة.¹

وفي جوان 2009، زار الرئيس مدفيديف مصر التي تحتضن مقر جامعة الدول العربية، وألقى فيها خطابا نقل من خلاله العلاقات الروسية-العربية إلى مستوى إستراتيجي غير مسبوق. حيث أكدت روسيا توثيق الروابط مع العالم العربي برمته بما فيها دول الشرق الأوسط، وتنمية التعاون المثمر بينهما في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإستراتيجية.²

وعرفت سنة 2010 تطورات مهمة على صعيد العلاقات بين روسيا والمنطقة تمثلت في زيارة الرئيس الروسي مدفيديف لسوريا، ثم لتركيا والتصريحات التي أدلى بها في دمشق وأنقرة. وترجع أهمية هذه الزيارة إلى أنها جاءت عقب تثبيت الرئيس الأمريكي باراك أوباما للعقوبات على دمشق باعتبارها تهدد المصالح الأمريكية وتدعم حزب الله وحماس وإيران. كما أنها جرت بعد عدة أيام من اتهام واشنطن وإسرائيل لسوريا بتفجير صواريخ سكود لحزب الله. بالإضافة إلى إعلان المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط آنذاك جورج ميتشيل إنطلاق المفاوضات غير المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وهو الأمر الذي تحفظت بشأنه سوريا. كما سبق لقاء مدفيديف بيوم واحد مع الرئيس السوري بشار الأسد، قمة ثلاثية ضمت الرئيسين السوري والتركي وأمير قطر. وهو ما رآه بعض المحللين أنه يمثل تعزيز تحالفات إقليمية قائمة، ويجري العمل على بلورتها وإظهارها في المراحل القادمة. كما قام الرئيس الروسي بعدها بزيارة تركيا، وقد تم التفاوض خلال الزيارتين حول تطوير العديد من

¹ نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، المرجع السابق الذكر، ص 53.

² المرجع نفسه، ص 53-55.

المشاريع المهمة كإنشاء المحطات النووية والتقيب عن النفط والغاز في سوريا ومشروع خط الأنابيب مع تركيا.¹ وفي نفس السياق، عرفت العلاقات الروسية-التركية تطوراً ملحوظاً في الفترة ما بين 2000-2009، مدفوعة بعوامل عديدة، من بينها: تغير النظام السياسي الحاكم في كلا الدولتين، ورغبتها في اتباع سياسة خارجية مرنة، وتعميق آفاق التعاون والتنسيق في المواقف السياسية الخاصة بمجموع القضايا ذات الإهتمام المشترك. حيث نقلت مجموعة الزيارات الرسمية المتبادلة بين مسؤولي البلدين العلاقات إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية، خاصة بعد زيارة الرئيس التركي عبد الله غول إلى موسكو في فيفري 2009. وعلى إثرها تم التوقيع على وثيقة إستراتيجية تهدف إلى تطوير آفاق التعاون في المجالات المختلفة، وكذا مناطق مختلفة، كمنطقة البحر الأسود والقوقاز وآسيا الوسطى والبلقان. كما تم التفاهم التركي-الروسي في الوثيقة الاستراتيجية حول أمن البحر الأسود، والمضائق والممرات البحرية التركية، والتعاون في مجال النفط والغاز والتجارة الحرة، وانتهاءً بمجالات العمل السياسي الإقليمي في ملفات عديدة تخص المناطق القريبة من البلدين كآسيا الوسطى والقوقاز.² وفي الفترة الممتدة بين عامي 2008-2011م، كان اهتمام البلدين مركزاً على القضايا التالية:³

- الملف النووي الإيراني، وقضايا الإنتشار النووي.
- مسار التسوية العربية الإسرائيلية.
- الأزمة السورية.
- السياسة الإقتصادية و الطاقوية في جنوب القوقاز.
- بناء محطات الطاقة النووية.

¹ محمد سعد أبو عامود، "روسيا.. حضور جديد في الشرق الأوسط"، المرجع السابق الذكر، ص 210.

² لقمان عمر محمود، "تركيا و روسيا: دراسة في العلاقات السياسية 2000-2009"، دراسات إقليمية، العدد 07، 2011، ص ص 95-96، 2013/06/25.

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=6437>

³ Orkhan Gafarli, "Russian Foreign Policy in Light of Changing Balances in The Middle East", Turkish Policy Quarterly, Volume 10, Number 4, p 147.

ويمكننا تحليل حركة السياسة الخارجية الروسية في المنطقة وتطوراتها في سياق تنفيذ وتطبيق إستراتيجية روسيا الموضوعية من طرف الرئيس بوتين، بالرغم من أنها لم تحظ بأولوية واضحة بين ثنايا الإستراتيجية العامة للسياسة الخارجية. ويرجع ذلك إلى الأهمية المحورية التي تتمتع بها المنطقة في سياق التفاعلات الدولية. إذ ترجع سياسات روسيا - حسب الدكتور جمال حمدان - لاعتبارات الموقع و الموضوع؛¹ حيث تقع المنطقة جنوب روسيا ولبعض دولها حدودا برية وبحرية مع دول المنطقة كإيران وتركيا. كما أنها بامتداداتها الثقافية والبشرية تتداخل مع بعض الدول التي تدخل في نطاق المجال الحيوي لروسيا، حيث يقطن روسيا عشرون مليون مسلم. وهو ما يجعل لهذه المنطقة وزنا نسبيا مهماً للأمن القومي الروسي.²

أما إعتبارات الموضوع؛ فتتمثل في الموارد الطبيعية الاقتصادية والمالية لهذه المنطقة، حيث تحتاج روسيا إلى التنسيق مع بعض دول المنطقة التي لها ثقل في السوق العالمي للنفط والغاز أهم موردين تعتمد عليهما روسيا في اقتصادها. بالإضافة إلى أن هذه الدول تمثل سوقا مهمة للمنتجات الروسية بحكم ما تتوافر عليه من فوائض مالية خاصة للسلاح الروسي.³

وقد فسرت تلك التحركات للسياسة الروسية من عدة زوايا. فمن ناحية، تعود إلى رغبة روسيا في استعادة نفوذها في المنطقة، والتي تعد مجالا واسعا للإستثمار وسوقا مهما لتصدير أسلحتها. كما أنها تخشى من التطرف الإسلامي، الذي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، وما ينتج عنه من تقاوم للراديكالية الإسلامية، وانتشارها بين الدول الجنوبية المجاورة

¹ نفس المرجع، ص 209.

² المرجع نفسه، ص 209.

³ نفس المرجع، ص 209.

لروسيا و حتى المسلمين الروس، حيث تشعر روسيا بالقلق إزاء تأثير الإسلام السياسي على مواطنيها المسلمين.¹

¹Daniel Yergin, Thane Gustafson, **Russia 2010 and What It Means for the World**, London, Nicholas Brealey publishers, p 262.

المبحث الثالث: واقع العلاقات الروسية ببعض دول منطقة الشرق الأوسط

شهدت العلاقات الروسية مع بعض دول المنطقة تفعيلاً ملحوظاً، حيث استطاعت إعادة إطلاق علاقاتها مع حلفاءها التقليديين في المنطقة خاصة إيران وسوريا، وهو ما سيتناوله هذا المبحث بالدراسة والتحليل خاصة في ظل تطور قضايا الدولتين فيما يخص الملف النووي الإيراني والأزمة السورية.

المطلب الأول: العلاقات الروسية-الإيرانية والملف النووي الإيراني

تمتلك روسيا علاقات قديمة مع إيران، تتميز بالتذبذب بين الفتر تارة والتحسن تارة أخرى، وذلك لأهمية هذه العلاقات، خصوصاً في ظل المتغيرات الإقليمية التي عملت على تقريب البلدين وعقد علاقات تعاون وشراكة استراتيجية بينهما فيما يخص العديد من المجالات والقضايا الإقليمية والدولية، من بينها الملف النووي الإيراني والذي شكل محور أزمة دولية تباينت آراء الدول الكبرى حولها بين مؤيدة ومعارضة. ومن خلال هذا المبحث سيتم دراسة الموقف الروسي من مجموع القضايا المشتركة وخاصة الملف النووي الإيراني، وكذا دوافع ومرتكزات هذه المواقف.

الفرع الأول: تطور العلاقات الروسية-الإيرانية

بعد انتهاء الحرب الباردة، شهدت العلاقات الروسية-الإيرانية مرحلة من الفتر والجمود السياسي، استمرت لعدة سنوات بسبب المتغيرات التي عرفت المنطقة بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، والتنافس والصراع الدولي للحصول على ثروات المنطقة المنفصلة عن الإتحاد من خلال الإستثمارات الإقتصادية. وبرز بعد عام 1991 التوجه الإيراني نحو منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وتنافست مع روسيا في هذه المناطق وحاولت إيران تقديم نموذج "الإسلام الثوري" لدول هذه المنطقة. وهو ما أدى إلى توجه روسيا نحو الغرب والإبتعاد عن إيران في الفترة الممتدة ما بين 1991-1994.¹ وقد تغيرت الأوضاع لاحقاً، بالتوجه نحو تعزيز هذه العلاقات

¹ محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، "روسيا و البرنامج النووي الإيراني"، مجلة دراسات إقليمية، 2013/03/25:

<http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/page.php?details=30>

بدءاً من عام 1994، بتوصية من وزارة الطاقة الذرية الروسية، وذلك لمتطلبات الإقتصاد الروسي الذي عرف صعوبات عديدة.¹

لكن عملت إيران على إبقاء العلاقات جيدة منذ البداية مع روسيا، خصوصاً بعد ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوجد والمعارضة الإيرانية لسياساتها في المنطقة. وفي ظل هذه المعطيات الجديدة، عادت العلاقات الروسية-الإيرانية لتتوثق من جديد، حيث التقت الدولتان في العديد من الرؤى التي استندت على رفض الهيمنة الأحادية في النظام الدولي الجديد. وساهمت العديد من العوامل في إعادة روسيا للنظر في علاقاتها مع إيران، من بينها الموقع الجغرافي لإيران المطل على بحر قزوين والخليج العربي، وعزلتها التي تعانيها من الغرب، والتغير الذي مس السياسة الإيرانية تجاه آسيا الوسطى وبحر قزوين، والتي انتقلت من البعد الإيديولوجي إلى البعد الإقتصادي. كما التقت مصالح البلدين في القضايا الإستراتيجية والخاصة بآسيا الوسطى والبلقان والقوقاز. حيث اتفقت مواقفهما بشأن النفوذ الأمريكي المتزايد في القوقاز من خلال شركات النفط، والمشاريع والإستثمارات الإقتصادية الكبرى الأوروبية والتركية في آسيا الوسطى. كما شكّلت العلاقات التركية-الإسرائيلية في مجال التعاون الأمني عامل ضغط على إيران، جعلها تتجه نحو التعاون مع روسيا.² ويسمح الموقع الجيوستراتيجي لإيران بالتأثير على التطورات في هذه المناطق (آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان)، بالإضافة إلى منطقة الشرق الأوسط والخليج الفارسي*. وهو ما يفرض على روسيا مناقشة مجموعة واسعة

¹ ميشال يمين، " العلاقات الروسية-الإيرانية: مشاكل و تطلعات"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 114، أكتوبر 2011، ص 71.

² محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، المرجع السابق الذكر.

* **الخليج الفارسي**: هو نفسه الخليج العربي، ويقع إلى الشرق من شبه الجزيرة العربية وإلى الغرب من إيران يبلغ المجموع العام لطول الساحل على الخليج نحو 3300 كم، حصة إيران منها نحو الثلث. ويسكن العرب على معظم ضفاف الخليج العربي سواء في القسم الغربي أو الجنوبي في عمان والإمارات والبحرين وقطر والسعودية والكويت وفي القسم الشمالي في العراق وفي معظم سواحل إيران المطل على الخليج العربي. وثار نزاع حول تسمية الخليج رغم اثبات الدراسات التاريخية و الجغرافية أحقية تسميته بالخليج العربي بدلا من الخليج الفارسي. أنظر: <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

من قضايا السياسة الخارجية مع إيران، وذلك لتوافق وجهات نظرهما حول العديد من القضايا الإقليمية.¹

كما تكمن أهمية العلاقات بين موسكو وطهران في استثمار ثروات بحر قزوين، وعدم السماح بوجود قوات أجنبية فيه،² خاصة الوجود الأمريكي حيث كتب زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى"، أن منطقة بحر قزوين ستكون في العقود القادمة مكانا للتنافس حول الهيمنة والنفوذ العالميين، حيث تزخر المنطقة بثروات نفطية هائلة.³

وفي هذا السياق، تواجه روسيا مع إيران مشكلة في غاية الأهمية، وهي الوصول إلى إتفاق حول مسألة تقسيم نفط بحر قزوين. ففي الدفاع عن مصالحهما القومية، تتخذ كل من موسكو وطهران موقفين مختلفين حول هذه القضية. حيث أن روسيا (وكذلك كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان) تعارض المشروع الإيراني، والذي يقر بتقسيم بحر قزوين إلى حصص متساوية (20% لكل دولة) بين الدول الخمس التي تشاطئ بحر قزوين. وقدمت هذه الدول مشروعا مختلفا ينبغي -بموجبه- تحديد حجم حصة كل دولة من بحر قزوين، تبعا لطول الشاطئ العائد لكل دولة. فيما إيران التي يبلغ طول شاطئها على بحر قزوين 14% من نسبة الشواطئ المحاذية للبحر فقط، تدافع عن فكرة التقسيم المتساوي بين الدول الخمس، فإن روسيا في هذه الحالة سوف تفقد 200 ألف كم² من الحوض المائي. إلا أن التعاون الروسي-الإيراني -على الرغم من اختلاف المواقف فيما يتعلق بمسألة بحر قزوين- يتطور بشكل ملحوظ بالصيغة التي تخدم الطرفين.⁴

¹ Nikolay Kozhanov, "Russia's Relations With Iran: Dialogue Without Commitments", **Policy Focus** 120, June 2012, P9.

² أحمد دياب، "روسيا و اللعبة الكبرى في آسيا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 167، جانفي 2007، ص 123.

³ Zbigniew Brzezinski, **The Great Chessboard : American Primacy and its Geostrategic Imperatives**, New York, 1997, P 198.

⁴ فيض اللاييف، "إيران القوية بين مصالح روسيا و هواجس العرب"، **مجلة شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية،

العدد 128، ربيع 2008، ص 57.

وتوجد آفاق أكبر للتعاون التجاري-الاقتصادي، وكذلك في مجال التكنولوجيا العسكرية بين البلدين. وقد بلغ حجم التبادل التجاري السنوي عام 2005 بين روسيا وإيران نحو 2 مليار دولار.¹ لذلك تعد هذه الأخيرة مصدراً مهماً من مصادر العملة الصعبة، كما يمكن اعتبارها ممراً محتملاً لتصدير الحصة الروسية من نفط قزوين إلى موانئ بحر العرب مباشرة في طريقها إلى إفريقيا أو الشرق الأقصى. فضلاً عن أن البعد النووي في العلاقة الروسية-الإيرانية، يضيف بعداً آخرًا على انتقاء إيران كأحد طرفي شراكة مستقبلية. وتعد العلاقة ما بين روسيا وإيران ذات انعكاسات متداخلة.² وساعد إقتناء إيران للأسلحة والتكنولوجيا النووية الروسية في الحفاظ على المجمع الصناعي العسكري الروسي وقسم الطاقة الذرية، كما عمل على توفير الوظائف لآلاف المواطنين الروس.³

وفي الفترة ما بين 1990-1996م، كانت مبيعات روسيا لإيران من الأسلحة تقدر بأكثر من 5 مليار دولار، ثم أوقفت روسيا الصفقات بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية. لكن في عام 2000 عادت روسيا لبيع السلاح لإيران. في أكتوبر 2005، باع الجانب الروسي لإيران صواريخ " أرض-جو " بقيمة 700 مليون دولار.⁴ لذلك فمشتريات إيران من العملة الصعبة تلاقي ترحيباً واسعاً في روسيا ما بعد المرحلة السوفياتية، في ظل إنهيار الإقتصاد وتعطل الصناعة الروسية. ونفس السبب التجاري كان وراء الإتفاق الذي عقده الطرفان في العام 1989، من أجل بناء مفاعل بوشهر النووي. وقد تعززت هذه العلاقة شبه الاستراتيجية بين

¹ نفس المرجع، ص 57.

² لمى مضر الأمانة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص 385.

³ ليليا شيفيتسيفا، روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيجا، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 250-251.

⁴ يازا جنكياني، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد: و دور السياسة النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط، ترجمة: علي مرتضى سعيد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2011، ص 134.

الدولتين من خلال معارضتهما لتوسيع حلف الناتو شرقاً، وقلقهما المشترك من النزعة الأحادية للولايات المتحدة بعد 09/11، إضافة إلى امتلاكها قواعد عسكرية في المنطقة.¹ و في زيارة عمل قام بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى إيران في عام 2007 مع الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمددي نجاد ومرشد الجمهورية الإسلامية آية الله الخامنئي، قام الرئيس الروسي بإعطاء دفعة قوية للعلاقات الثنائية. حيث كللت بالموافقة على استيراد إيران ل 82 طن من اليورانيوم المخصب إلى مفاعل بوشهر النووي مع ضمان عقود صفقات سلاح روسي بالمقابل، والعمل على مناقشة فكرة تأسيس كارتل للغاز الطبيعي.²

الفرع الثاني: روسيا والملف النووي الإيراني

كان أول عقد لتشديد محطة للطاقة الذرية في بوشهر، قد تم توقيعه بين إيران وجمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1974. وفي مارس 1977، أبرمت إيران إتفاقية أخرى مع ألمانيا للتعاون في مجال الهندسة النووية. وعلاوة على ذلك، وقعت إتفاقية منفصلة مع فرنسا في مارس 1976 للتعاون الإقتصادي، حيث نصت على مشاركة فرنسا في تشييد محطة للطاقة الذرية في الأهواز. وكان من المقرر تشغيل محطتي الطاقة الأوليين في بوشهر، بين عامي 1980 و 1981 وأن تكون أخريين جاهزتين في الأهواز، بحلول عامي 1983 و 1984. ولكن الثورة الإسلامية التي اندلعت سنة 1979، وضعت حدا لهذا التعاون. وشهد مطلع الثمانينات بداية عملية تفاوض بين إيران وروسيا لإكمال محطة الطاقة النووية في بوشهر. وتم ذلك بموجب عقد تم توقيعه في جانفي 1995. وقد أثار توقيع العقد والتنفيذ المبكر له إنتقاداً من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، حيث اتّهما إيران بتطوير أسلحة نووية، وروسيا بالتواطؤ معها. وادّعى أن إيران ستكون في موقف تستطيع فيه استخدام محطة الطاقة الذرية في بوشهر

¹ شاهرام تشويين، **طموحات إيران النووية**، ترجمة: بسام شبحا، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007. ص 173.

² أيمن طلال يوسف، " روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية و الأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 358، ديسمبر 2008، ص 89.

لتعزيز برنامجها العسكري النووي. ولكن روسيا رفضت الاتهامات، لأنها ليس لها أساس من الصحة، ولأن تشييد المحطة كان يباشر تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكانت إيران طرفاً في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.¹

وكانت تبريرات إيران للبرنامج النووي هي أن استخدام الطاقة النووية سوف يسمح بإشباع متطلبات الإقتصاد الإيراني النامي، وفي الوقت نفسه سيحرر إيران من الإعتدال على تصدير الإحتياط النفطي، والتحول إلى معالجة النفط الخام كما أشير في المذكرة. وفي هذه الوثيقة لا يجري الحديث عن مفاعل نووي فحسب، بل كذلك دورة كاملة عن الصناعة النووية بما يوفر الوقود النووي اللازم لعمل المفاعل.²

ويحيط بالأزمة النووية الإيرانية مجموعة من المصالح الإستراتيجية من بينها: أمن الدول الغربية، استقرار منطقة الخليج، مستقبل الحرب على الإرهاب. أما المصالح الإستراتيجية طويلة الأمد؛ فتتعلق بمستقبل الإنتشار النووي، إذ تهدد إيران في حال حيازتها للأسلحة النووية كل من تركيا، المملكة العربية السعودية وإسرائيل.³

وتغيرت النظرة الروسية في التعامل مع هذا الملف مع انكشاف أنشطة إيران النووية السرية في منتصف العام 2002. فمنذ ذلك الحين، تحاول روسيا الموازنة بين حاجتها للحفاظ على علاقتها الجيدة مع إيران والمصالح الإستراتيجية، وبين ضرورة الحيلولة دون امتلاكها أسلحة نووية. ولجأت روسيا إلى استخدام الوكالة الدولية كمرجعية للسياسات، التي قد تجدها إيران غير مستساغة. وفي سياق ذلك، كانت تقترب من موقف الدول الأوروبية. ومنذ العام 2003، وقفت روسيا إلى جانب موقف الدول الأوروبية، فدعمت مبادراتها واستشارتها في مفاوضاتها مع إيران، دون أن تقطع علاقاتها مع طهران. وفي الوقت نفسه، أعلن بوتين معارضة روسيا

¹ فيتالي نومكن، العلاقات الروسية مع أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية: انعكاسات على الأمن العالمي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2006. ص 28

² Pierre Pahlavi, « La Vraie Nature du Pouvoir Iranien », *Politique Internationale*, n° 120, été 2008, p 197.

³ أيفو دالدر، وآخرون، هلال الأزمات: الإستراتيجية الأمريكية-الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، ترجمة: حسان السبتاني، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 38-39.

عن امتلاك إيران لأسلحة نووية بقوله: "مع امتلاك أسلحة نووية، لن يكون بالإمكان حل أي من المشاكل التي تواجه إيران، بما فيها القضايا الأمنية في المنطقة.. إننا نعارض بشكل مطلق توسيع نادي الدول الأوروبية".¹ كما وسع بوتين وخبرائه معارضتهم هذه لتشمل تطوير دورة الوقود النووي: "ينبغي على شركائنا الإيرانيين أن يتخلوا عن تكنولوجيا دورة الوقود النووي".² وقد تباينت المواقف الروسية تجاه هذا الملف. وعند إحالته على مجلس الأمن، صدر القرار 1737، والذي تضمن فرض عقوبات على إيران لإمتناعها عن إيقاف أنشطتها النووية. وكان الموقف الروسي معارضا للقرار. حيث أكدت روسيا على أن يهدف القرار إلى الضغط على إيران للتوجه نحو المزيد من التعاون مع المجتمع الدولي، وليس فرض العقوبات عليها. كما أصدر مجلس الأمن قراراً آخرًا لعدم تجاوب إيران مع القرارات الدولية، وخاصة منها القرار 1737. والقرار 1747، الذي فرض حظر بيع و شراء الأسلحة على إيران، ومنع التعامل مع بنك "صباح" التابع للحكومة الإيرانية، وحظر التعامل مع 28 شخصا و هيئة ومنظمة لإرتباطها بالحرس الثوري الإيراني. وأيدت روسيا هذا القرار -والذي صدر بالإجماع عن مجلس الأمن- لأسباب عديدة، منها: ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا نتيجة تعنت إيران وإصرارها على موقفها، كما أن امتلاك إيران للسلاح النووي يهدد أمن استقرارها. إلا أن روسيا عملت في اتجاه لا يجعل التأثير يمتد إلى التعاون الإقتصادي و التجاري مع إيران.³

كما نجحت الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي إضافة إلى ألمانيا في تمرير قرار آخر (1803) في مجلس الأمن يفرض رزمة جديدة من العقوبات ضد إيران في الثالث من شهر مارس 2008، يشمل إضافة إلى القرارين السابقين 1737 و 1747 منع شخصيات إيرانية جديدة ذات الصلة بالملف النووي من السفر إلى خارج البلاد وتجميد حسابات بعضها والسماح بتفتيش السفن والطائرات المتوجهة من وإلى إيران في حال وجود حمولة ذات

¹ شاهرام تشوبين، المرجع السابق الذكر، ص 174

² نفس المرجع، ص ص 174-175.

³ محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، المرجع السابق الذكر.

صلة بالقدرات النووية والصاروخية الإيرانية، ومنع تصدير مواد ذات الإستخدام المزدوج في المرافق النووية إلى إيران. ورحبت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا القرار الذي تقدمت به كل من فرنسا وبريطانيا، فيما لم تعارضه روسيا والصين. أما إيران، فرأت فيه تجاوزا لصلاحيات مجلس الأمن واستخفافا غير مسبوق بمصادقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.¹

وقد ترجمت العديد من التحركات والتوجهات الروسية تجاه إيران باعتبارها نوعا من المناورات والمساومات السياسية الرامية إلى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا والدول الغربية عموما، للحصول على أكبر قدر من التجاوب مع المطالب السياسية والإقتصادية والتجارية الروسية، من خلال السعي إلى فتح مجالات جديدة للعلاقات مع الدول المناهضة والرافضة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك بمجرد الضغط على الولايات المتحدة والدول الغربية لانتزاع قدر أكبر من المساعدات الإقتصادية والمالية، فضلا عن السياسية؛ أي أن هذا التقارب ليس مقصودا لذاته فقط، ولكنه يمثل أداة روسية للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية أيضا. وهو أمر يصب في المحصلة النهائية في مصلحة روسيا. فمن ناحية؛ تستفيد روسيا في تعاونها مع إيران في المجال الدفاعي وتطوير التكنولوجيا النووية في الحصول على العملة الصعبة، بحجة أن هذا التعاون يتم لأغراض سلمية فقط. ومن ناحية أخرى؛ تساهم من أجل تمرير مصالحها من قبل المجتمع الدولي، وعلى رأسها الولايات المتحدة، التي قد تقدم على المزيد من المساعدات لروسيا من أجل تضييق التعاون مع الدول، التي ترى فيها واشنطن أنها دولا مهددة لمصالحها و للسلام العالمي.² وقد إرتكز الموقف الروسي المؤيد لإيران في أزمته على الاعتبارات التالية:³

¹ سيد حسين موسوي، " انطباعات خاطئان حول البرنامج النووي الإيراني"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 128، ربيع 2008، ص 5.

² لمى مضر الأمانة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص 385-386.

³ محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، المرجع السابق الذكر.

- 1- الحفاظ على المصالح الروسية السياسية والاقتصادية والإستراتيجية مع إيران، حيث يهدد تصعيد الأزمة النووية هذه المصالح.
 - 2- الحفاظ على استمرارية العوائد المالية والإقتصادية التي تحققها روسيا من الملف النووي الإيراني، فضلا عن تشغيل أعداد كبيرة من العمال والخبراء الروس.
 - 3- تحديث الصنعة النووية الروسية من خلال عوائد البرنامج النووي الإيراني وحمايتها من التدهور والإضمحلال لعدم وجود الأسواق.
 - 4- معارضة الأحادية القطبية بزعماء الولايات المتحدة باعتبارها السبب في كل المشاكل الروسية.
 - 5- الرغبة في مد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، و استعادة مكانتها الدولية.
 - 6- اعتماد البرنامج النووي الإيراني كورقة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الدرع الصاروخي الأمريكي، والذي قد يؤدي إلى تقويض الإستقرار العالمي.
- والممتنع لطبيعة التعاون الروسي-الإيراني في الملف النووي، يلاحظ أن روسيا تتعامل وفقا للطرح الذي مفاده أن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وفرض العقوبات الاقتصادية من قبل الغرب ضد إيران في محاولة لتشنيد الخناق عليها وعزلها دوليا، قد يؤدي إلى تطرف النظام الحاكم فيها. وهذا ما جعل روسيا تؤكد على ضرورة إلزام إيران التام وتقيدها الصارم بالمعاهدات الدولية، وكذا الإلتزام بالمعاهدات الثنائية بين الجانبين.¹
- وفي عام 2008، وبعد الإنتخابات الرئاسية الإيرانية والأزمة التي أعقبتها، طرأت مجموعة من التطورات والمستجدات على الملف النووي الإيراني حملت معها دلالات متعارضة وشملت تغير مواقف أطراف محورية في هذا الملف، من بينها روسيا. حيث حاول المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي إيجاد مخرج سياسي للأزمة النووية الإيرانية من خلال عقد اتفاق جنيف والذي تم في 19-21 أكتوبر 2009، وصيغة الإتفاق يقضي بحصول إيران على متطلباتها من اليورانيوم المخصب بالنسبة المطلوبة للأغراض الطبية. وذلك بأن يبرم إتفاقاً

¹ أيمن طلال يوسف، المرجع السابق الذكر، ص 89.

رسمياً بين إيران وروسيا وفرنسا برعاية وإشراف الوكالة الدولية، تسلم إيران بموجب ما لديها من كميات يورانيوم مخصب بنسبة منخفضة (3.5-5%) إلى روسيا، لترفع نسبة تخصيبه إلى 18% قبل أن تسلمه بدورها لفرنسا لإدخال تعديلات عليه وتحويله إلى قضبان بنسبة تخصيب 19.7%، ثم ينقل إلى إيران لاستخدامه في المجالات الطبية، على أن يعاد الوقود المستنفد بعد استخدامه إلى روسيا مرة أخرى.¹

ولم يكن الرد الإيراني واضحاً، حيث امتزج فيه القبول المتحفظ بالرفض والمطالبة بتعديل الإتفاق، ثم أعلنت عن حاجتها لإقامة من 10 إلى 20 منشأة نووية جديدة، بالإضافة إلى إمكانية لجوءها إلى إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة 20% ذاتياً. وفي هذا السياق، طرأت تحولات في الموقف الروسي في 2009/12/11، كانت أبرز ملامحه تتمثل في:²

1- تأخير إنهاء وتشغيل مفاعل بوشهر النووي، وهو المنشأة الأهم والأكبر في التعاون النووي بين إيران وروسيا.

2- تهاون موسكو عن تسليم إيران صفقة صواريخ متقدمة من طراز (S-300). وهو ما يمثل ضربة عسكرية لجهود إيران الرامية إلى بناء شبكة دفاعية لحماية منشآتها النووية.

3- تغيير روسيا لموقفها من مسألة فرض العقوبات الدولية من الرفض التام والقاطع إلى قبول الأمر، بل وتأييده عند الضرورة. إذ انعكس هذا التراجع الروسي عن دعم إيران على الموقف الإيراني، بتراجع إيران عن التشدد والتصعيد، وعودتها إلى خيار التفاوض. وعليه، يمكن القول أنه رغم المواقف المؤيدة للبرنامج النووي الإيراني، وحرص روسيا على الحفاظ على العلاقات مع إيران، إلا أنها تحرص -في المقابل- على الحيولة دون امتلاك إيران للسلاح النووي لأسباب عديدة ترتبط برغبة روسيا في عدم الإخلال بالتوازن الإستراتيجي العالمي، والحفاظ على الإستقرار على حدودها الجنوبية، وكذا نفوذها ومصالحها في هذه المناطق، وكذا الحفاظ على استقرار علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ سامح راشد، "الملف النووي الإيراني: تفاعلات بلا تقدم"، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، جانفي 2010، ص 127.

² نفس المرجع، ص ص 128-129.

المطلب الثاني: العلاقات الروسية-السورية و الأزمة السورية

منذ الحرب الباردة والعلاقات السورية مع الإتحاد السوفياتي السابق ثم روسيا تعرف تطورا ملحوظا. حيث تعاون البلدان في مجموعة من المجالات، أهمها: العسكرية والإقتصادية إلى غاية ظهور مستجدات تمثلت في الحراك الشعبي في سوريا، والتي واصلت فيه روسيا الحفاظ على هذه العلاقات، لكن تحت أي دافع؟ هذا ما سيتناوله هذا المطلب بالدراسة.

الفرع الأول: التطور التاريخي للعلاقات الروسية-السورية

بدأت فرص تشكيل علاقات ودية بين الإتحاد السوفياتي السابق وسوريا مع نهاية الحرب العالمية الثانية عندما شجب السوفييات الإعتداء الفرنسي على سوريا في ماي 1945، وتكرر التأييد السوفياتي لسوريا عندما طالبت بالإستقلال وجلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن أراضيها، وهو ما ترك أثرا طيبا وإيجابيا لدى الأوساط الرسمية والشعبية السورية.¹

وبعد انهيار الإتحاد السوفياتي، بحثت سوريا عن مصادر أخرى لتأمين حاجياتها العسكرية، فلجأت إلى شركات السلاح الغربية، التي طالبت بتوفير الضمانات المالية، لسداد قيمة مشترياتها الباهظة الثمن قياسا بأسعار الأسلحة الروسية، فضلا عن الإعتبارات السياسية التي كانت تحد من تجاوبها مع المطالب السورية. وهو ما دفع بالقيادة السورية إلى أن تتوجه نحو موسكو من جديد في نهاية عقد التسعينيات، وذلك بالتزامن مع بدء مرحلة استعادة "العافية الروسية" على إثر وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة. فعقدت في شهر ماي 1999 -بعد انقطاع طويل- محادثات عسكرية بين الطرفين تداولوا فيها كيفية توسيع التعاون العسكري بينهما، واتفقا على بيع أسلحة حديثة إلى سوريا وإعادة جدولة الديون السابقة. وتم إبرام صفقة تقدر قيمتها بحوالي ملياري دولار. حينها، طلبت سوريا تزويدها بمقاتلات (سوخوي 27)، ونظام الدفاع الجوي المتطور (أس 300). إلا أن روسيا عرضت على سوريا أسلحة أقل كلفة، ومنها نظام الدفاع الجوي (تور.أم-1). منذ ذلك الحين، عادت موسكو لتصبح مصدرا رئيسياً لتسليح

¹ أديب صالح اللهيبي، العلاقات السورية-السوفيتية 1946-1967: دراسة تاريخية، عمان، دار غيداء للنشر و التوزيع، 2011، ص 173.

الجيش السوري.¹ فيما بعد، أبرزت حرب جويلية 2006 فعالية الأسلحة الروسية المستخدمة فيها، وأدت إلى تحفيز سياسة موسكو الشرق-أوسطية، فكان لابدّ من الإلتفات إلى الحليف السوري القديم، والعمل على تفعيل العلاقة معه من دون أن تتحول موسكو إلى طرف في صراع المنطقة.²

كما تم تجاوز الخلافات حول حجم الديون المستحقة على سوريا. ومطالبتها بالحصول على تعويضات عن عقود مع السوفيات لم تنفذ، ولم تعد هذه المسائل تعوق التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية. فقد دعمت روسيا استئناف المفاوضات السورية-الإسرائيلية عند النقطة التي توقفت عندها، مؤيدة بذلك وجهة النظر السورية. وأبرمت معها صفقات أسلحة جديدة، منها صفقة صواريخ حديثة مضادة للدبابات. وأعلن السفير الروسي في سوريا أن دعم القوة العسكرية الدفاعية السورية، مسألة مهمة لتحقيق الإستقرار في المنطقة. وأكد وجود خبراء روس بأعداد كبيرة في سوريا، وأن وحدات سورية وروسية قامت بتمرينات حربية مشتركة في روسيا.³

وكان لزيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لدمشق عام 2010 أهمية خاصة، حيث فسّرت بأنها إعلان واضح وصريح للدعم الروسي لسوريا من جهة، ودفع عملية السلام إلى الأمام من جهة أخرى. كما اعتُبرت هذه الزيارة تحولاً مهماً في السياسة الخارجية الروسية في المنطقة، وأنها تعكس تموضع روسيا إلى جانب ما يطلق عليه في الأدبيات الصحفية العربية بقوى الممانعة. وقد درست القيادة السياسية السورية الاستراتيجية الروسية بعمق، وحاولت توظيفها لخدمة المصالح السورية. حيث تتوافر عدة اعتبارات تجعل روسيا بحاجة إلى سوريا، من بينها ما تتوافر عليه سوريا من إمكانات للقيام بدور مباشر في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، والذي يتكامل مع الدور الروسي للتقليل من التغلغل الأمريكي والإسرائيلي،

¹ محمد خواجه، الشرق الأوسط: تحولات استراتيجية، لبنان، دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 141-142.

² نفس المرجع، ص 142

³ جورج شكري كتن، المرجع السابق الذكر، ص ص 98-99.

بالإضافة إلى توظيف العلاقات السورية-الإيرانية المتميزة للتقليل من حدة ردود الأفعال الإيرانية تجاه الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني، خصوصاً في ظل امتلاك إيران لبعض الأوراق المهمة للضغط على روسيا في مناطق شديدة الحساسية والأهمية بالنسبة للأمن القومي الروسي.¹

بالإضافة إلى التطور الإستراتيجي في العلاقات السورية-التركية، وهو تطور مهم بالنسبة للتوازن الإقليمي في منطقة الجوار الجغرافي لروسيا، حيث بإمكان روسيا توظيفه لخدمة مصالحها الإستراتيجية. وقد صاغ الرئيس السوري خلال العام 2009، رؤية إستراتيجية تكون فيها سوريا ممراً ومعبراً بين أربعة بحار: الخليج العربي، البحر المتوسط، بحر قزوين والبحر الأسود. بذلك، فهي تصبح أداة ربط بين تركيا شمالاً والأردن جنوباً، وبين العراق شرقاً والبحر المتوسط غرباً. كما يمكنها الإعتماد على جسور في المحيط الإقليمي لتوسيع شبكة الربط لتصل إلى القوقاز شمالاً، والخليج العربي جنوباً، وإلى إيران شرقاً وأوروبا غرباً.²

وتعتبر سوريا أحد أهم الشركاء التجاريين لروسيا، حيث تشكل التجارة الروسية-السورية ما نسبته 20% من إجمالي التجارة العربية-الروسية، وارتفعت التبادلات التجارية بين البلدين إلى 1.92 مليار دولار عام 2011، بزيادة تصل إلى 58% عن عام 2010. كما يبلغ حجم الإستثمارات الروسية في سوريا حوالي 20 مليار دولار خاصة في القطاع الطاقوي.³

وتتملك روسيا قاعدة بحرية في ميناء طرطوس السوري على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، وهي موجودة منذ 1971، بموجب إتفاقية بين البلدين. وقد كلف استمرار هذه القاعدة إعفاء سوريا من ديون تقدر بـ 9.8 مليار دولار عام 2006، كما حصلت روسيا على بعض

¹ محمد سعد أبو عامود، "روسيا .. حضور جديد في الشرق الأوسط"، المرجع السابق الذكر، ص 210.

² نفس المرجع، ص 212.

³ وليد عبد الحي، "محددات السياستين الروسية والصينية من الأزمة السورية"، مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2012، ص

7، 2013/10/13:

التسهيلات من اللاذقية.¹ كما تعتبر سوريا إحدى الدول المهمة المستوردة للسلاح الروسي كما ذكرناه سابقاً. حيث حازت على نسبة 7% من تجارة روسيا العسكرية سنة 2010، والتي بلغت 700 مليون دولار عام 2013، منها 960 مليون دولار عام 2011، وحوالي 550 مليون دولار عام 2012، وفقاً لمركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو.²

الفرع الثاني: الأزمة السورية و محددات الموقف الروسي

عرفت سوريا في مارس 2011، واحدة من أكبر وأكثر التحولات أهمية في تاريخها الدولي المعاصر، والتي بدأت من خلال مجموعة من الإحتجاجات الشعبية التي تطورت بسرعة كبيرة إلى أزمة داخلية وحرب أهلية بين النظام السوري والمعارضة التي تقود الحراك الشعبي. وتعتبر الأزمة السورية أزمة حقوق في جوهرها. حيث ترجع جذورها حسب البعض إلى "الإختناق المؤسسي" الذي همّش قطاعات كبيرة من المجتمع و حرّمها من المساهمة في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية بفاعلية. وتظهر حالة الإختناق هذه، في فقدان المؤسسات السياسية والإقتصادية السورية قدرتها على التطور لتواكب تطورات ومصالح والإمكانيات الجديدة للمجتمع.³

وقد شكّل هذا الحدث فرصة وتحدياً في الآن نفسه، وأثار تجاذبات وسجلات غير مسبوقة في الداخل والخارج، ليس تجاه ما يجري فقط، بل حتى على صعيد السيناريوهات المستقبلية للحدث وما بعده أيضاً. حيث تظهر السيناريوهات السلبية والمخاطر الناجمة عن الحراك، من خلال الحديث عن وجود إرادات في الداخل والخارج من أجل إعادة تشكيل سوريا على أسس فئوية و جهوية، ويتم ذلك وفق ارتباطات وتفاهات مع الخارج. ويكمن التهديد في إمكانية دخول سوريا في اضطرابات طويلة المدى، بحكم التركيبة المتنوعة للمجتمع السوري.

¹ نفس المرجع.

² نفس المرجع.

³ "الأزمة السورية: الجذور و الآثار الاقتصادية والإجتماعية"، المركز السوري لبحوث السياسات، 2013، ص7،

أما على المستوى الإقليمي، فيمكن أن تؤدي إلى التفكك الطائفي والعشائري في كامل المنطقة الشرق أوسطية.¹

منذ بداية الأزمة، عملت روسيا على دعم النظام السوري، وأصرّت على التشكيك في القوى الثورية في سوريا من حيث المنطلقات التي تحملها وأهدافها. وهو ما جعلها تدافع عن مشروعية لجوء نظام الأسد إلى استخدام القوة ضد شعبه.² وقد ساهم هذا الموقف الروسي من الأزمة، في تشجيع نظام الأسد على السير في طريق الحل العنفي في تعامله مع الشعب السوري، كما عمل على إعطائه فرصة للمناورة السياسية.³

وفي حين، تمثلت الخطوط العريضة للإستراتيجية الأمريكية في سوريا في التشديد على ضرورة تغيير موازين القوى ميدانيا وسياسيا، لفرض الإنتقال السياسي على النظام السوري وحلفائه، والتي تضمنت العمل على تشكيل ائتلاف وطني سوري في الدوحة بتاريخ 11 نوفمبر 2012، وتأسيس جسم عسكري جديد للمعارضة يتبع الائتلاف، لإعلان حكومة مؤقتة.⁴ فقد رأت روسيا أن هذه الإستراتيجية قد تؤدي إلى الخروج عن إتفاق جنيف 1، الذي توصلت إليه مجموعة العمل الدولية بشأن سوريا، والذي ينص على تشكيل جسم انتقالي من الحكومة

¹ عقيل محفوظ، " الحدث السوري: مقارنة تفكيكية"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 33-35، 2014/02/15:

www.dohainstitute.org/file/.../1c53efa3-fabc-4d1b-93d6-dd80332acd3d

² صافيناز محمد احمد، "مكاسب الأسد: تأثير التغيرات الإقليمية في موازين الصراع في سوريا"، مجلة السياسة الدولية، 2013/12/28:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/3394/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%2013D8%B3%D8%AF.aspx>

³ غازي دحمان، "أحلام نخب روسيا، و كوابيس الشعب السوري"، 2014/02/25: <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/87b301a0-55dd-4de3-b92e-eb44970ba508>

⁴ " الحراك الدولي و الإقليمي و السباق إلى دمشق"، مركز الشام للبحوث و الدراسات، 2012، 2014/02/22: <http://www.shcrs.net/?op=OP&act=download&id=129>

والمعارضة بصلاحيات تنفيذية كاملة تقود إلى مرحلة إنتقالية، وتغفل مصير بشار الأسد، ويشدد على بقاء الجيش والأجهزة الأمنية مع إجراء بعض التعديلات عليهما.¹

كما أدت إستجابة الناتو NATO لطلب أنقرة نشر صواريخ الباتريوت على الحدود السورية التركية إلى غضب روسيا. حيث جاء الإحتجاج الروسي على الإجراء شديداً، والذي اعتبر أنه موجه للضغط على روسيا لتعديل موقفها من النظام. وقد جاء الردّ الروسي على مجموعة التطورات بتعزيز الوضع الأمني للنظام، عبر مساعدته على تطوير إستراتيجية عسكرية تستجيب للتطورات الميدانية، وتأهيله للإستمرار في الصراع ومواجهة الثوار المتواجدين في مدينة دمشق. وعملت روسيا على إبقاء باب التعاون مع الغرب مفتوحاً بشأن سوريا، وتلبية مطلب المبعوث المشترك الأخضر الإبراهيمي عقد لقاء ثنائي روسي-أمريكي للتوافق بشأن كيفية تطبيق جنيف دون تعديلها. لكن روسيا أبدت إلتباساً في موقفها من الأزمة، حيث تمسكت برأيها تجاه تسوية جنيف وإبقاء الجيش وضمان المشاركة للأقليات، في حين أبدت عدم اعتمادها كلياً على بشار الأسد في هذه الأزمة. حيث اعترفت الحكومة الروسية بمحدودية التأثير عليه، وأكدت محاولتها الضغط على الحكومة السورية لإقناعها بضرورة الجلوس إلى طاولة التفاوض مع المعارضة، وعدم اللجوء إلى الحل العسكري للأزمة.²

منذ بداية عام 2012، حاولت روسيا طرح القضية السورية للمفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي امتنعت عن الرضوخ للمقايضات الروسية. حيث عرضت روسيا صفقات تراوحت بين التنازل في سوريا مقابل مرونة أمريكية في أوروبا الشرقية، أو القوقاز، أو الدرع الصاروخي.³ وهو ما رفضته الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لتدني القيمة الإستراتيجية لسوريا بالنسبة للرؤية العالمية للرئيس أوباما. وسارت الولايات المتحدة وروسيا على نفس المنحى، تمخض عنه إتفاق جنيف 1، والذي حاول من خلاله بوتين إدخال سوريا على رأس

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

³ Frédéric Pichon, « La Syrie, Quel Enjeu pour La Russie au Moyen Orient ? », *RevuePolitique Etrangère*, vol 1, 2013, p11.

القضايا الدولية الحساسة المشتركة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. لكن رفض أوباما ذلك، باعتبار سوريا هামشية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، وتركت ترتيب الحل في سوريا لروسيا. وهو ما أدى إلى اختلال التوازن، الذي قام عليه إتفاق جنيف 1 لصالح موسكو. حيث تراجعت واشنطن عن مطلب تحي بشار الأسد لبدء المرحلة الإنتقالية، وانحيازها للمقاربة الروسية.

لكن الدبلوماسية الروسية شككت في جدوى القمة، واقتتعت أن محصلتها لن تأتي بالشيء الكثير لروسيا، خصوصا في ظل عدم التجاوب الأمريكي للمقايضات الروسية. في الجهة المقابلة، اعتبرت تقارب الموقفين إنجازا كبيرا للدبلوماسية الروسية.¹

وفي بداية سنة 2013، أدخلت الدول الكبرى مجموعة من التعديلات على سياساتها تجاه الأزمة السورية بسبب دوافع عديدة اختلفت من دولة إلى أخرى. وهو ما أشار إلى التحول الدولي باتجاه إطلاق العملية الإنتقالية في سوريا عبر روسيا. وانتهجت الولايات المتحدة الأمريكية مقاربة جديدة تجاه الأزمة، من خلال التحول من "دعوة بشار الأسد إلى التنحي" إلى إقناعه ب"حتمية التنحي"، وذلك بالتعاون مع روسيا.²

في حين تتطلع روسيا إلى المشاركة في تشكيل وصياغة النظام الإقليمي الناشئ في المنطقة بما يدفعها إلى الإستمرار في دعم النظام وإيران، وحتى زيادته في المرحلة التي تسبق التسوية الشاملة. فإن الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت نهجا متحفظا تجاه تسليح المعارضة من قبل الحلفاء، حيث ركزت على ضرورة محاربة جبهة النصر التي صنفتها ضمن الحركات الإرهابية، وذلك عبر منع منابع الدعم المالي الخارجي ومحاصرتها على الميدان، ثم دعم أطراف من المعارضة لقتالها.³

¹ "المواقف الدولية المتبدلة و الأزمة السورية"، مركز الشام للبحوث و الدراسات، 2013، ص ص 6-7، 2014/02/20: <http://www.shers.net/?op=OP&act=download&id=173>

² المرجع نفسه، ص 3.

³ نفس المرجع، ص ص 3-4.

وقد كانت التحركات الدولية في المنطقة مستندة على التحالفات الإقليمية، التي قامت في المنطقة. حيث برزت العديد من المحاور الإقليمية في الشرق الأوسط كنتيجة للحراك العربي. إذ تعزز نفوذ المحور التركي-القطري في المنطقة، وأصبحت أكثر قرباً مع مصر ما بعد مبارك، والتي عرفت علاقاتها مع المملكة العربية السعودية تراجعاً. كما دفعت الضغوط على المعارضة الإسلامية بالأردن -والتي ترى عمان أنها مدعومة من تركيا وقطر ومصر- إلى تقوية العلاقات الأردنية بالإمارات والسعودية. وفي المقابل، دعمت كل من إيران وحلفائها بالعراق (المالكي وعصائب الحق)، ولبنان (حزب الله وتيار ميشيل عون)، النظام السوري (بشار الأسد) بشكل غير مسبوق.¹ حيث عملت إيران على الصعيد العسكري على تزويد النظام بالدبابات من صنع إيراني مهمتها المساعدة في اقتحام الأزقة الضيقة التي يتحصن فيها المعارضين المسلحين. كما تقوم على المستوى الإقتصادي، بامتصاص فائض المنتجات السورية، وتزويد السوق السورية بما تحتاج إليه من سلع، وواصلت على المستوى السياسي الضغط على تركيا ودول الخليج من خلال طرح مجموعة من المبادرات السياسية الساعية إلى حل الأزمة. وذلك بهدف إحداث ثغرة في جدار المعسكر الغربي -التركي- الخليجي المناهض للنظام. كما وجهت إيران رسائل عديدة، أكدت فيها أن المعركة في سوريا هي معركتها أيضاً، وأنها ستخوضها بكامل قواها.² ولذلك تحركت القوى الدولية بناء على هذه المحاور، والتي لن تستطيع الهيمنة في المنطقة دون أن تحسم الصراع لصالحها في سوريا.

وبعد عقد اجتماع بين وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف في موسكو، تم الإتفاق على عقد مؤتمر دولي جديد لحل الأزمة السورية، وحُدّد تاريخه بـ 2014/01/22، وهدفه هو التنفيذ الكامل لبيان جنيف 1 الصادر في 2012/06/30.³

¹ المرجع نفسه، ص 7.

² "الحراك الدولي والإقليمي والسباق إلى دمشق"، المرجع السابق الذكر.

³ خليل الشويكي، "معركة جنيف 2: تضارب أجندات النظام و الثوار"، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2013، ص 2،

2014/02/15:

وفي جانفي 2014، قررت روسيا إجلاء حوالي 100 من مواطنيها عبر المطار الدولي ببيروت. حيث اعتبرت هذه السابقة هي الأولى من نوعها، وفُسِّرت بأنها مراجعة للموقف الروسي، على نحو يوشر لنهاية الممانعة الروسية للإطاحة بالأسد. وذلك على ضوء التحولات الميدانية لميزان القوى بين النظام السوري وقوى المعارضة المسلحة، وتغيرات المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة باتجاه الحل السياسي دون أن يمنع ذلك من استخدام الأداة العسكرية للوصول للتسوية.¹ و ارتكز الموقف الروسي من الأزمة على عدة اعتبارات، منها:²

1/ دعم سوريا وليس بشار الأسد، وهو ما يؤكد قول بوتين في 2013/12/21: " إن موسكو ليست منشغلة بمصير نظام الأسد"³، وكما قال نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف في 2014/02/06: "إننا لا نساند بشار الأسد، بل ندعو إلى تسوية سياسية عادلة".⁴

2/ رفض التدخل العسكري والتمسك بالحوار بين النظام والمعارضة لتسوية الأزمة في سوريا، حيث استخدمت روسيا الفيتو 3 مرات ضد قرارات أممية تهدف إلى الضغط على سوريا.

3/ قبول حذر للمعارضة كبديل للأسد، وقد أكد رئيس الوزراء الروسي ديمتري مدفيديف أن فرص احتفاظ الأسد بالسلطة باتت تتضاءل كل يوم أكثر.

وقد جاء التحول في الموقف الروسي مدفوعا بتطورات عديدة من بينها:⁵

- سيطرة المعارضة على مساحات كبيرة من الأراضي السورية، تقدر حوالي 60%.

¹ ريهام مقبل، "نهاية الممانعة: أبعاد التحول في الموقف الروسي من الصراع في سوريا"، المركز الإقليمي للدراسات

الاستراتيجية، القاهرة، 2014/02/28:

<http://rcssmideast.org/%D8%A7D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%B9%D8%A9.html>

² نفس المرجع.

³ المرجع نفسه.

⁴ نفس المرجع.

⁵ نفس المرجع.

- تهديد النفوذ العسكري الروسي في الشرق الأوسط، المرتكز على ميناء طرطوس في سوريا، خاصة مع نشر الناتو لصواريخ باتريوت على طول حدود التركية-السورية بطلب من تركيا(6 بطاريات يتولى مهمتها 1200 جندي تابع للناتو).

- وضوح الموقف الأمريكي الذي يفضل التسوية السياسية للصراع من خلال ممارسة الضغط الدبلوماسي والاقتصادي على نظام الأسد، حيث تتخوف من أن تسليح المعارضة سيساعد على صعود جماعات إسلامية متشددة، قد تهدد أمنها وأمن إسرائيل.

ورغم استمرار دعم روسيا لنظام الأسد، إلا أنها نجحت في الإحتفاظ بقنوات مفتوحة مع المعارضة السورية. حيث كانت هناك لقاءات بين المسؤولين الروس وعدد من رموز المعارضة لبحث ترتيبات ما بعد الأسد. لكن تتعامل روسيا بحذر مع المعارضة السورية، حيث لاتزال تعتبر الجيش الروسي هو الممثل الوحيد لكل الإتجاهات والطوائف في سوريا.¹

أعلن وزير الخارجية الروسي لافروف أن ثوابت الموقف الروسي في الأزمة الروسية لا تتغير وتتمثل في ضرورة إيجاد سبيل لتسوية الأزمة السورية بالاستناد إلى بيان جنيف¹ الصادر في 30 جوان 2012، وقرار الأمم المتحدة رقم 2118، وكذا بيان قمة الثماني الكبار في جوان 2013، والذي يقتضي ضرورة تضافر كل الجهود من أجل مكافحة الإرهاب في سوريا والإلتزام بوحدة الأراضي السورية واستقلالها، وضمان حقوق كل الطوائف والأقليات بعيدا عن تدخل أي قوى خارجية. كما أكد لافروف على ضرورة وأهمية مشاركة كل من إيران والسعودية في مؤتمر جنيف 2 الذي تم عقده بتاريخ 2014/01/22. ويتوافق الموقف الروسي والإيراني من الأزمة السورية في العديد من النقاط، خصوصا ما يتعلق بعدم وجود بديل للتسوية السلمية في سوريا والتي يمهد لها مؤتمر جنيف²، إستنادا إلى بيان جنيف¹ الصادر في 2012/06/30.² تجدر بنا الإشارة إلى أن إنعقاد مؤتمر جنيف 2 قد

¹ المرجع نفسه.

² سامي عمارة، "لافروف يؤكد ثوابت الموقف الروسي من الأزمة السورية قبل جنيف"، صحيفة الأهرام، العدد 46430، 19

جانفي 2014، 2014/02/27: <http://www.ahram.org/News/1069/2/254158/%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7-.aspx>

اعترضته صعوبات جمة، من أهمها: الانقسام داخل صفوف المعارضة السورية نفسها، واختلاف مذاهبها السياسية والفكرية، بالإضافة إلى مسألة مشاركة إيران في المؤتمر بالموازاة مع المشاركة التركية، حيث استبعدت هذه المشاركة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية. وعملت المصالح الدولية المتضاربة ورغبة القوى الفاعلة في تحسين مواقعها التفاوضية، على تقليص دور المنظمة الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين، وكذا إطالة أمد الأزمة السورية نتيجة الضغوط الدولية المتبادلة.¹ لذلك لم تحقق الجولة الأولى من مفاوضات جنيف² تقدماً يذكر، وانتهت دون تحقيق نتائج حاسمة. وبعد هذا المؤتمر اتجهت روسيا إلى التركيز على الحفاظ على المكاسب المحققة في المسألة السورية وتكريسها. إذ منحت الأزمة السورية فرصة لروسيا للتعامل كقوة كبرى بعد الحرب الباردة دون تهميش دورها. وهو ما تسعى لتكريسه.²

وجاء استخدام روسيا والصين حق النقض "الفيتو" في هذه الأزمة، ضد مشروع قرار عربي-غربي لمجلس الأمن الدولي يدعم مبادرة جامعة الدول العربية لمرحلة انتقالية في سوريا، حيث اعتُبر الإعتراض انتكاسة في المساعي الدبلوماسية الرامية إلى وقف العنف وتسهيل نقل السلطة في سوريا. وهنا يتبادر في أذهاننا سؤال عن سبب الموقف المعارض لمشروع القرار. حيث تتفاوت الأجوبة عن هذا السؤال بالنظر إلى الزوايا الممكن بها تحليل الموقف. فالتعامل المعقد مع الأزمة يستند على أساس نظريات وطروحات وافتراسات وحسابات واحتمالات مختلفة، حيث توجد محددات ذات طابع ايدولوجي، ومحددات أخرى ذات طابع مصلحي، إقتصادي وإستراتيجي. وقد جاء الموقف الروسي من الأزمة في ظل وضع دولي اتسم بتأثيرات الأزمة المالية العالمية. وهو ما انعكس على محاولة الإدارة

¹ عدنان السيد حسين، "تدويل الأزمة السورية وصعوبات التسوية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 38، ربيع 2013، ص ص 4-5.

² "توافق المكرهين: استراتيجيات تجنب الفشل في سوريا"، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2014، 2014/02/25: <http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2014/02/201426124024876142.htm>

الأمريكية تخفيض النفقات العسكرية، وما يتبعها من تقليص للدور العسكري الأمريكي. لذلك برزت محاولات روسيا لاستعادة مواقع القوة والنفوذ على المسرح العالمي.¹ وتعتبر سوريا موطئ قدم لروسيا في منطقة الشرق الأوسط، ويزيد من أهميتها الإستراتيجية موقعها الجغرافي المجاور للبحر الأبيض المتوسط و لكل من إسرائيل، لبنان، تركيا، الأردن والعراق.²

ويستند بعض المحللين في تحليل الموقف الروسي من سوريا إلى المصالح الإقتصادية والإستراتيجية، حيث يرون أن الإقتصاد السوري لا يمكنه تقديم الكثير لروسيا في ظل الحراك الشعبي. في حين يبقى التفسير بالإستناد إلى العاملين الجيوسياسي والإستراتيجي قائماً. حيث ترى روسيا أن ما تشهده المنطقة العربية من أحداث، يعتبر فرصة للدفاع عن مصالحها في آسيا الوسطى. فاحتواء هذه المنطقة على كثافة سكانية معتبرة من المسلمين، يهدد بنشاط الحركات الإسلامية أو تأثرها على الأقل. فروسيا تضم نسبة كبيرة من السكان المسلمين الذين يتمركزون في مناطق ذات أهمية وخطورة بالنسبة إلى روسيا (القوقاز، على البحر الأسود، في نهر الفولغا، الأورال وسيبيريا)، كما يشكلون عنصر السكان الأصليين في جمهوريات داغستانو أنغوشيا والشيشان وغيرها. بالإضافة إلى وجود فاعلين مهمين آخرين لهم دور منافس على الساحة الإقليمية، وهم: تركيا، إيران، والمملكة العربية السعودية، حيث أن هاته الأخيرة لاتستطيع روسيا تأثيرها الإيديولوجي.³

وأرجع محللون آخرون تباطؤ المجتمع الدولي عموماً وروسيا خصوصاً في الرد والتدخل لحل الأزمة أو تسويتها إلى تمهيد الطريق أمام تدمير البنية التحتية السورية التي تعتبر من أهم وأول نتائج الحرب. وهو ما يشكل عبئاً على الحكومة المقبلة في سوريا، ويعمل على

¹ " ما الذي يحدد الموقفين الروسي و الصيني من الأزمة في سوريا؟"، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص1، 2014/01/20:

<http://www.dohainstitute.org/release/17eb9c98-db79-4b1e-8d46-60a66332fba2>

² Anna Borshchevskaya, « Russia's Many Interests in Syria », **Policy Watch**, January 2013, p2.

³ "ما الذي يحدد الموقفين الروسي و الصيني من الأزمة في سورية؟"، المرجع السابق الذكر.

تقييد قرارها السياسي عن طريق القروض طويلة الأجل لإعادة إصلاح ما تهدم. كما أن التحذير المستمر من نشوب الحرب الأهلية، والتحذير من حالات الإنتقام التي ستحدث بعد سقوط النظام، والحديث عن الأقليات وحمائتها ومشاريع تقسيم سوريا، وإقامة الدولة العلوية في الساحل، كل ذلك يعني -بطريقة أو بأخرى- تجهيز المناخ الدولي لوضع سوريا تحت الوصاية الدولية، وإرسال قوات حفظ السلام برعاية أممية، لضبط الأمن بعد سقوط النظام، ما يعني مصادرة كاملة لقرارها السياسي، وتحييدها عن الساحة الدولية.¹

من خلال دراستنا لهذا الفصل نلاحظ مدى براغماتية السياسات الروسية تجاه المنطقة الشرق أوسطية، حيث تركز كل السلوكات الروسية تجاه هذه الدول حول تحقيق أهدافها و مصالحها القومية بدءا بالقضايا الأمنية ثم الإقتصادية.

¹ أسامة جمران، "سورية...إلى أين؟"، المركز السوري للدراسات و الأبحاث، 2013/09/27:

<http://www.sham-ngo.org/en-us/researches.aspx>

الفصل الرابع:

السيناريوهات المستقبلية

للسياسة الخارجية الروسية

في منطقة الشرق الأوسط

الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط

شهدت منطقة الشرق الأوسط إهتماماً روسياً ملحوظاً على مدى السنوات القليلة الماضية؛ ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال حقبة الإتحاد السوفياتي، وإنما كذلك مقارنة بحقبة التسعينيات ومطلع الألفية. فقد عادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، ساعدها في ذلك وجود قيادة متطلعة وواعية للأولويات الوطنية وقادرة على تنفيذ سياسات الدولة بكفاءة، وتحقيق إنتعاشة إقتصادية مكنت روسيا من الإستقلال بسياستها الخارجية. ولقد ساعدت التطورات الجارية في منطقة الشرق الأوسط على بروز متغيرات إقليمية جديدة، والتي من المتوقع أن تعيد ترسيم خريطة القوى والتحالفات في المنطقة. وقد أثارت التحركات الروسية في الفترة الأخيرة في الشرق الأوسط العديد من علامات الإستفهام حول توجهات السياسة الروسية الجديدة، وطبيعة حركتها خلال المرحلة المقبلة. وهو ما سيتناوله هذا الفصل بالدراسة، إذ تطرح جملة من السيناريوهات حول آفاق العلاقات الروسية العربية في ظل هذه التحولات الدولية والإقليمية التي يشهدها العالم ومنطقة الشرق الأوسط. ونميز بين 3 سيناريوهات في هذا الإطار: سناريو يرى أن تستمر روسيا في سعيها نحو ضمان مكانة أفضل في حدود مواردها المتاحة حيث تتراوح سياساتها بين التدخل تارة والإنعزال تارة أخرى. والثاني، يحتمل انعزال روسيا عن لعب أدوار مهمة في المنطقة وذلك لظهور مجموعة من المعوقات. أما السيناريو الثالث فيرجح تكثيف العلاقات مع دول المنطقة و استمراريتها.

المبحث الأول: سيناريو البقاء على الوضع القائم

يتجسد هذا السيناريو في بقاء روسيا على الوضع القائم، حيث يزوج بين احتمال تكثيف العلاقات وسعي روسيا إلى إيجاد مواقع نفوذ وتموضع في المنطقة، والإنعزال عن هذا الموقع بسبب المعوقات والتحديات التي تواجهها. حيث ترى مراكز صنع القرار في الغرب، أن موسكو لم تكف يوماً، سواء في عهد حكومة الإتحاد السوفياتي السابق أو في عهد الإتحاد الروسي الجديد، عن السعي إلى لعب دور محوري في الشرق الأوسط. ولكنها أخفقت في تحقيق ذلك الطموح، وخصوصاً بعد تهميش الدور الروسي في الحراك العربي والمفاوضات العربية-الإسرائيلية، وإن كان قد تجدد حالياً في المباحثات حول النووي الإيراني والأزمة السورية. ويرى هذا التيار أن المسؤولين الروس قد ينقلبون على تهميش دورهم في الشرق الأوسط. وتريد روسيا دائماً أن تلعب دور الوسيط في الشرق الأوسط، والذي تستطيع من خلاله، بعكس الحكومات الغربية، أن تتصل بجميع الأطراف. فلطالما برّر الدبلوماسيون الروس احتفاظهم بعلاقات جيدة مع سورية وإيران وحزب الله، وحتى حماس، بقولهم إن سياستهم تسمح للحكومات الغربية بأن يكون لها موطئ قدم في المفاوضات مع تلك الأطراف،¹ ثم إن دور الوساطة يمكن موسكو من اتخاذ موقع جيد للتلاعب بالتوترات بين الأطراف المختلفة لصالح مصالحها القومية. ولقد دأبت روسيا على الحفاظ على دورها الرئيس في عملية السلام الإسرائيلية-ال فلسطينية كعضو في اللجنة الرباعية الدولية. وهي تسعى حالياً لتعزيز دورها الدولي باستضافتها لمؤتمر حول السلام في الشرق الأوسط. لذلك سيستمر في إطار هذا السيناريو سعي السياسة الخارجية الروسية على الصعيد العالمي إلى بناء و تشكيل أدوار روسيا في مناطق العالم المختلفة بما يتلائم و ما تراه قيادتها السياسية من موقع ملائم لهذه الدولة في النظام الدولي، وبما يؤدي إلى تحقيق أهدافها دون التركيز على المنطقة الشرق أوسطية بحد ذاتها.²

¹ جاك جوزيف أوسي، دوافع التدخل، أسباب النجاح وعوامل الضعف.. السياسة الروسية في الشرق الأوسط"، 2014/05/23:

<http://albadee.net/news/12291/%D8%AF%D9%88%D8%A7>

² محمد سعد أبو عامود، "روسيا.. حضور جديد في الشرق الأوسط"، المرجع السابق الذكر، ص 208.

وذلك في إطار استراتيجية السياسة الخارجية الروسية التي أشار إليها الرئيس مدفيديف في حديثه، إذ اعتبر أنه من الضروري أن يكون العالم متعدد الأقطاب، وأن روسيا تريد أن تكون جزءا عضويا من العالم، وأن تحتل المكان الذي تستحقه من الناحية الاقتصادية، وفي مجال الأمن بما يتوافق مع قدرة روسيا وتاريخها ودورها. ويذكر أن روسيا ترغب في إقامة علاقات قوية مع جميع الدول، سواء كانت كبيرة أو صغيرة دون الإشارة إلى منطقة بعينها.

وكتب أوين ماتيز وأنا نيمتسوف عما يطلقان عليه "عقيدة مدفيديف"، فيقولان: عقيدة مدفيديف هي بمنزلة خطة طموح لإصلاح المجتمع الروسي واستعادة مكانة روسيا في العالم، وهي من منظور أوسع خطة لإعادة رسم البنى التحتية الأمنية والمالية في العالم بحسب الشروط الروسية.

ويرى مدفيديف أن إحدى الطرق للقيام بذلك هي أن يجري على الأقل استبدال بعض التأثير الأمريكي في أوروبا بالتأثير الروسي من خلال مزيج من التهديدات العسكرية، واستعمال احتياطي الغاز الضخم الذي تملكه روسيا لممارسة الضغوط. وقبل كل شيء يرى مدفيديف أن يمنع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من التدخل في الخارج القريب من روسيا، كما يريد إعادة إرساء التوازن في الدبلوماسية العالمية من خلال تعزيز منظمة شنغهاي التي تضم عددا من الدول الآسيوية إضافة إلى الصين وروسيا، وتحويلها إلى كتلة شبيهة بحلف الناتو، وتشمل أهدافه تحويل موسكو إلى مركز مالي عالمي، وإنشاء منظمة الدول المصدرة للغاز على غرار أوبك على أن تكون روسيا المنتجة الأكبر للغاز في العالم العضو القيادي فيها. ويشير الكاتبان إلى ما قاله مارغيلوف رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الأعلى للبرلمان الروسي:

العالم الأحادي يحتضر وستظهر تشكيلات نفوذ جديدة إلى جانب الولايات المتحدة وسنرى البرازيل، والهند والصين، والإتحاد الأوروبي وروسيا.¹

من خلال ما تقدم يمكن أن تبقى المنطقة لا تحظى بأولوية واضحة ومتقدمة ضمن ثنائيا الإستراتيجية العامة للسياسة الخارجية الروسية. حيث تبقى حركة السياسة الخارجية في المنطقة

¹ المرجع نفسه، ص 209.

ترتبط فقط بتحقيق و تنفيذ عناصر هذه الإستراتيجية لأجل بلوغ المكانة الدولية التي تطمح إليها روسيا في ظل عالم متعدد الأقطاب.

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تبرز قوى عالمية أخرى في العلاقات الدولية كالصين والهند والبرازيل والمكسيك وألمانيا واليابان وإيران، وتؤثر كثيرا في نمط وطبيعة العلاقات الدولية. حيث بدأت هذه القوى تخطو خطوات واسعة في مجال النمو الإقتصادي، والتطور التكنولوجي، وبناء مكونات القوة الذاتية، ما يجعل روسيا تبقى في تنافس دائم لضمان مكانة ضمن مجموعة الدول الصاعدة والمؤثرة.¹

وستسعى الخارجية الروسية في تعاملها مع غالبية قضايا الشرق الأوسط إلى التواصل مع كافة الأطراف المعنية في ذات الوقت، ومحاولة اتباع سياسة الحل الوسط؛ بما لا يخل بالتوازن في المنطقة، ودون إغفال عامل المصلحة². حيث ستقدم روسيا نفسها على أنها دولة تحافظ على الوضع الراهن في الشرق الأوسط Status Quo، وتتشكك في التغيير السياسي الذي جاء به الحراك العربي منذ نهاية عام 2010، حتى أن هناك دوائر روسية تتعامل معها على أنها "ثورات ملونة"، مشابهة لتلك التي شهدتها بعض دول أوروبا الشرقية مطلع الألفية الثالثة. فوفق هذا التصور الروسي، يعد الحراك الشعبي الذي شهدته كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن خلال العامين 2010 و 2011، "ثورات ملونة" حركتها قوى خارجية، تدعمها الولايات المتحدة، حيث تصورها موسكو على أنها "وسائل غير عسكرية" للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. وطبقاً لذلك التصور، سيترتب على هذا الحراك، في حال استمرار انتشاره في المنطقة، تشكل أجواء "حرب باردة جديدة"، طرفاها القوى الداعمة لـ"الثورات الملونة" والقوى الراضية لها.³

¹ المرجع نفسه، ص174.

² أحمد سيد حسين، " السياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط"، مجلة الديمقراطية، 2014/04/20:

<http://democracy.ahram.org.eg/News/795/%.aspx>

³ إيمان رجب، "المشروع الروسي؟: تحديات السياسة الخارجية لموسكو في الشرق الأوسط"، المركز الإقليمي للدراسات

الإستراتيجية، 2014/05/30:

وستظل أبعاد "الرؤية" الروسية للتفاعلات في إقليم الشرق الأوسط، ومستقبله، غير واضحة المعالم، كما تظل فرص تمدد النفوذ الروسي في المنطقة مرتبطة بديناميكية التفاعلات الداخلية في دول الإقليم، وبسياسات واشنطن تجاه المنطقة خلال الفترة المقبلة، والتي قد تخلق مناخًا قد يعادي السياسات الروسية، أو يرحب بها.

المبحث الثاني: سيناريو التراجع والإنعزال عن لعب أدوار في المنطقة

بالإضافة إلى عديد الإنجازات المحققة في مجال السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط والقضايا الرئيسية بها، فهذه السياسة عرفت أيضا العديد من الإخفاقات. كما تواجهها مجموعة من المعوقات التي ترجح سيناريو التراجع عن لعب أدوار في المنطقة والتوجه نحو الإنعزال عنها، فرغم ما طرأ من نشاط على السياسة الروسية في فترة رئاسة بوتين حيال الشرق الأوسط، إلا أن هناك قضايا لم تعرف أي إنجاز أو تقدم واضح، إذ لم يكن لروسيا دور ملموس أثر في الإرادة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية لثنيها عن احتلال أفغانستان أو العراق والتي تلت أحداث 09/11، حيث ذهبت روسيا إلى تأييد الولايات المتحدة في حربها المعلنة ضد الإرهاب استجابة للمبدأ الأمريكي من ليس معنا فهو ضدنا.¹

وعلى مستوى القضية الفلسطينية، رغم مشاركة روسيا للولايات المتحدة الأمريكية دبلوماسيا في رعاية عملية السلام، إلا أنه لا يوجد تفعيل للدور الروسي في مسار التسوية السلمية قد يشكل ضررا لمصالحها مع إسرائيل، ومن ثم فإن كل ما تقدمه للجانب العربي في هذا الشأن لا يتعدى الوعود والكلمات، لأن الكثير من مصالحها -وفقا للدكتور سامي عمارة- في مجالات التعاون العسكري وتحديث الدولة يرتبط بإسرائيل وليس العرب.²

كما أن السعي الروسي على ضبط العلاقة بين العالمين العربي والإسلامي، لم يكن موقفا في موقف روسيا من حرب الإبادة على سكان غزة المحاصرين في ديسمبر/جانفي 2009. ورغم تطلع العالم العربي إلى موقف يخفف من حجم الكارثة، إلا أن موقف روسيا لم يكتفي باللامبالاة فقط، بل بالتصريح بأنها تشعر بالقلق تجاه الصور المفزعة التي تشاهدها في غزة، ولكن مع إعطاء الحق لإسرائيل في الدفاع عن النفس.³

¹ محمد المجذوب، المرجع السابق الذكر، ص170.

² محمد سعد أبو عامود، "روسيا.. حضور جديد في الشرق الأوسط"، المرجع السابق الذكر، ص211.

³ حسين بهاز، "قراءة في السلوك السياسي الروسي تجاه الثورات العربية"، *المجلة الإفريقية للعلوم السياسية*، 2014/01/06:

<http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com-12-09-showall=1>

كذلك فإن روسيا وإن استطاعت أن تبني علاقات إيجابية مع الدول العربية المحافظة في الخليج، فإن سياساتها المتشددة مع مسلميها في الشيشان، كثيرا ما تتسبب لحكومات تلك الدول في حرج إن هي حاولت تطوير علاقاتها مع موسكو.¹

وإذا ما انتقلنا إلى ملف آخر، هو الملف النووي الإيراني، فنلاحظ أيضا تناقضا واضحا في الدور الروسي في هذا الملف. فروسيا تقوم بدور هام في تأجيل فرض العقوبات الأممية على طهران، وتبدو وكأنها معارضة لفرض هذه العقوبات، لكنها تعود بعد ذلك للقبول بفرضها بعد تعديلها أو تخفيفها، وقد تكرر هذا السيناريو أربعة مرات، وذلك رغم اعتماد روسيا في صناعاتها المدنية والعسكرية على طلبات الشراء الإيرانية، فضلا عن إدراكها لإمكانية تعمد إيران خلق صعوبات لها داخل منطقة القوقاز، وبحر قزوين وآسيا الوسطى. حيث وجهت انتقادات عديدة لروسيا في وقت سابق من طرف الرئيس أحمد نجاد حول المواقف الروسية المؤيدة لفرض حزمة العقوبات الدولية على إيران، ويُتَوَقَّع أن تتراجع إيران عن اعتماد سياسة حسن الجوار تجاه روسيا خلال المرحلة القادمة. وجاء الرد الروسي من طرف سيرغي بريخوديكو كبير مستشاري وزارة الخارجية الروسية، على أن مصالح جميع شعوب روسيا العظمى هي التي تُؤخذ بعين الاعتبار بعيدا عن الإنحياز للولايات المتحدة الأمريكية أو إيران.²

وفي الملف السوري، بينما فُسرَّت زيارة بوتين إلى سوريا على أنها تحول مهم في السياسة الخارجية الروسية في المنطقة، وأنها تعكس تموضع روسيا إلى جانب قوى الممانعة، فإن روسيا قدمت في المقابل ورقة اقتراحات روسية- أمريكية مشتركة إلى الدول العربية تشترط من خلالها السلام الشامل بين العرب وإسرائيل قبل تنفيذ قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والذي دعا إلى إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وإلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وطالبت الورقة كل الدول العربية بالإنضمام والالتزام باتفاقيات إزالة الأسلحة البيولوجية والكيميائية، واتفاق حظر

¹ إبراهيم عرفات، "روسيا والشرق الأوسط.. أية عودة؟"، المرجع السابق الذكر، ص 74.

² محمد سعد أبو عامود، "روسيا.. حضور جديد في الشرق الأوسط"، المرجع السابق الذكر، ص 211.

إجراء التجارب النووية، وبقية الإتفاقيات الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل قبل النظر في الملف النووي الإسرائيلي.¹

كما حافظت روسيا إلى غاية نهاية سنة 2011 على موقف بدأ سلبيا ومتحفظا تجاه الحراك العربي، ثم تحول على نحو براغماتي مع تحقيق بعض القوى المناهضة لأنظمتها القائمة لنجاحات، إلى عدم التأييد المطلق للأنظمة العربية الحاكمة، وإن تباين هذا الموقف من خلال: عدم الاكثارات في الحالة اليمنية، المتابعة المترقبة والحذرة في الحالتين التونسية والمصرية، المراوغة والشجب في الحالة الليبية، والرفض القاطع لأي تدخل دولي مع المطالبة بإصلاحات داخلية عاجلة في الحالة السورية.²

إن كيفية التعامل الروسي مع قضايا المنطقة تطرح مشكلة ثقة بينها و بين هذه الدول، الأمر الذي يحول بين أي محاولات للدخول في علاقات شراكة و تحالف قوية معها.

فضلا على ذلك، تواجه روسيا عدة معضلات في تنفيذ سياستها الخارجية، ولعل أولى هذه المعضلات هي المعضلة السكانية، حيث أشار الرئيس بوتين في خطابه أمام البرلمان سنة 2006، إلى أن أكبر مشكلة تواجه البلاد هي مشكلة تراجع عدد السكان، مشيرا إلى أن عدد السكان يتراجع سنويا بمعدل 700 ألف نسمة، حيث يؤثر هذا التراجع على مدى قدرة روسيا على دعم سياسة خارجية نشيطة.³

كما أنه رغم الإنجازات المحققة في القطاع الإقتصادي، والتي ساعدت على دفع السياسة الخارجية إلى النشاط، فلا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجه هذا القطاع، والتي بإمكانه دفع السياسة الخارجية إلى التراجع مرة أخرى، وأهمها:⁴

¹ المرجع نفسه، ص 212.

² حسين بهاز، المرجع السابق الذكر.

³ محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، المرجع السابق الذكر، ص 45.

⁴ مغاوري علي شلبي، "الإقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولة"، المرجع السابق الذكر، ص 59.

- ارتفاع معدلات التضخم؛ والذي تسببه أوضاع احتكارية خارجة عن سيطرة الدولة، وليس زيادة السيولة النقدية.
- التخوف من تراجع أسعار النفط، حيث أن عوائد النفط وما تحقق من رصيد كبير في صندوق الإستقرار كانت السبب الرئيسي في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي الروسي خلال السنوات الأخيرة، لذلك فتراجع أسعار النفط يعتبر خطرا يهدد نمو الإقتصاد الروسي بشكل كبير.
- كما أن النجاحات المحققة من خلال صادرات السلاح الروسية منذ بداية القرن الحادي والعشرين باعتبارها إحدى المتغيرات المهمة في العلاقات الروسية مع دول المنطقة، فإن هناك مجموعة من الصعوبات تواجه هذه الصادرات، ما يجعل احتمال تراجع هذه الصادرات في المستقبل قائمة، وتتمثل في عاملين رئيسيين هما:¹
- عجز روسيا عن الدخول إلى بعض الأسواق الكبرى للأسلحة التقليدية في العالم، مثل الخليج العربي والتي تتجه دولها بدرجة كبيرة نحو الحصول على الأسلحة الأمريكية والغربية، حيث تميل دول مجلس التعاون الخليجي في الأغلب لشراء التكنولوجيا العسكرية الغربية، ونادرا ما تتجه إلى شراء السلاح من روسيا، كما فقدت روسيا عملاء مهمين مثل العراق بعد الإحتلال الأمريكي.
- التخلف التكنولوجي النسبي للمنتجات العسكرية الروسية بالمقارنة مع نظيرتها الأمريكية والغربية، والإفتقار إلى التمويل اللازم لتطوير منظومات تسليحية روسية جديدة ما يفقدها القدرة على منافسة الأسلحة الغربية المتطورة، وهو ما يؤدي بالتالي إلى خروج روسيا جزئيا أو كليا من السوق العالمية للسلاح التقليدي.
- لذلك يُتوقع أن تظل هذه الإخفاقات والمعضلات، تواجه الدور وتحد من صعوده وتعيق الحركة النشطة والفعالة للسياسة الخارجية في المنطقة. فضلا عن أن دول المنطقة تمتلك تاريخًا

¹ أحمد إبراهيم محمود، "الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الإقتصاد والمكانة الدولية"، ص68.

طويلا من التفاعل مع الولايات المتحدة، بإيجابياته وسلبياته، حتى أن هناك اتجاهات تتعامل مع واشنطن على أنها المهيمنة على تفاعلات المنطقة.

ويواجه تحول روسيا إلى دولة تنافس النفوذ الأمريكي في المنطقة، أو تحل محل واشنطن، أو تحظى بنفوذ مهم فيها، عدة تحديات، منها:¹

التحدي الأول؛ ويتمثل في مواقف دول المنطقة من العلاقات مع روسيا، والتي تتعدد وتتنوع بحسب المصالح الخاصة بكل دولة، ولكنها لا تتبنى حتى الآن سياسات تفيد بأنها تتعامل مع روسيا على أنها بديل للولايات المتحدة. وبالتالي، تفضل التوازن في علاقاتها مع واشنطن ومع موسكو، وعدم تبني مواقف حادة من القضايا الإقليمية، على نحو يؤدي إلى انحيازها بصورة واضحة للسياسات الروسية أو الأمريكية، وهو ما يضع قيودًا على أي تمدد للنشاط الروسي في المنطقة.

التحدي الثاني؛ يتعلق بالتصدي الأمريكي لأي محاولات للهيمنة على المنطقة، وخاصة في ظل التواجد المكثف للقوات الأمريكية في الخليج العربي؛ فبحكم موقعها الممتد قرب طول الحدود الجنوبية الغربية لروسيا من جهة، والمرتبطة بالمحيط الهندي من جهة أخرى، وبحكم مكانتها في السياسة النفطية العالمية، تشكل منطقة الخليج العربي على المستوى الجيوستراتيجي رهانا رئيسيا في سياسات القوى البحرية لمواجهة التطلعات الثابتة لروسيا في اتجاه المياه الدافئة والمفتوحة في الجنوب (الخليج العربي، بحر عمان، المحيط الهندي) لذلك فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى منذ فترة الحرب الباردة إلى التواجد في المنطقة لأجل تحقيق الأهداف التالية:²

- ضمان الإشراف على منطقة الخليج العربي المستهدفة بالتطلعات الروسية.

¹ إيمان رجب، المرجع السابق الذكر.

² عمار جفال، المرجع السابق الذكر، ص ص 63-64.

- منع روسيا من السيطرة على المضائق الإستراتيجية: مضيق هرمز وباب المندب..، ومن ثم السيطرة على المحاور الكبرى للملاحة الدولية، وخاصة الطرق الرئيسية لنقل النفط.

- امتلاك التفوق البحري في المحيط الهندي والبحار التابعة له (بحر عمان والبحر الأحمر) لذلك فإن الموقع الجيوإستراتيجي لمنطقة الخليج العربي يرشحها لأن تبقى ذات أولوية في إستراتيجيات القوى الكبرى.

ويعطي موقع الخليج العربي في وسط المحيط الهندي بعدا آخر لأهميته في الإستراتيجيات العالمية، ذلك لأن الهدف الأساسي هو الإشراف على الطرق البحرية عبر المحيط الهندي والتي أصبحت ذات أهمية إستراتيجية واقتصادية مؤكدة، وتحتوي المنطقة على عدة مضائق ذات أهمية عالمية، منها مضيق هرمز بخصوصيته المتميزة، وطابعه الحيوي لمجموع الإقتصادات الكبرى في العالم. بل إن شريان حياة العالم الغربي يمر حسب تصريح كاتب الدولة الأمريكي للدفاع كاسبر وينبرغر Casper Weinberger في مارس 1981، عبر مضيق هرمز والخليج العربي والأمم المحيطة به. لذلك اقترح بعض المختصين في الشؤون الإستراتيجية مثل الأميرال هنري لابروس ضرورة ترتيب مضيق هرمز ضمن قائمة المضائق ذوي الأهمية العالمية التي يرتبط مصيرها بالمستويات العليا للسلام العالمي مثل مضائق بحر البلطيق والمضائق التركية ومضيق جبل طارق؛ وهي مضائق تشترك في كونها الممرات الوحيدة لبحار مغلقة وعليه فإن مصيرها ذو أهمية رئيسية للسلام في العالم.¹ وهو ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تعمل دائما لضمان هذه المنطقة لصالحها و منع أي محاولات تستهدف استبعادها لا سيما الروسية منها.

وتبرز تحديات أخرى للدور الروسي، تتبع من رؤية روسيا لدورها دولياً وإقليمياً وحدود المواجهة مع الولايات المتحدة. فالسياسة الروسية تنطلق من رؤية تقوم على التعاون وليس

¹ المرجع نفسه، ص 64.

المواجهة والصراع مع الولايات المتحدة كما كان الحال في ظل الإتحاد السوفياتي، ولا التبعية كما كان الحال في فترة الرئيس الأسبق بوريس يلتسين. فلم يعد هناك شرق أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تقود العالم من بينها روسيا، والتي ترتبط بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الكبرى. ورغم تأكيد روسيا الدائم على معارضتها للنظام أحادي القطب وأهمية وجود نظام دولي متعدد القوى، يتسم بالعدالة واحترام القانون الدولي والشرعية الدولية وبدور أوسع للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، فإن روسيا ترتبط بمصالح استراتيجية وحقيقية مع الولايات المتحدة. إذ أكد الرئيس بوتين ذلك في أكثر من مناسبة حيث أشار إلى أن: "روسيا لا تنوى منازعة أحد، ولكنها تريد أن تؤثر على عملية تشكيل النظام العالمي الجديد لكي يكون صرح العلاقات الدولية المستقبلي متوازناً"¹. وأن الولايات المتحدة وروسيا أكبر دولتين نوويتين في العالم، ومن هنا فإن كلاهما شريك طبيعي للآخر في التعامل مع قضايا الأمن الدولي ومنع انتشار الأسلحة النووية. وفي حل مشاكل الإرهاب الدولي، وبينهما علاقات اقتصادية كبيرة..."².

بالإضافة إلى ذلك، تدرك القيادة الروسية أن الولايات المتحدة هي الفاعل الأساسي في المنطقة وفي عملية التسوية، ولا تسعى إلى منافستها في ذلك، وإنما إلى المساعدة وبذل جهود قد تسهم في التوصل لتسوية شاملة تحقق الأمن والاستقرار في المنطقة. من ناحية أخرى، ترفض إسرائيل أي وساطة غير تلك الأمريكية، ولا تمتلك روسيا إمكانيات للتأثير والضغط على تل أبيب، وما يتردد عن كون اليهود الروس المهاجرين في إسرائيل ورقة ضغط في يد روسيا على الحكومة الإسرائيلية هو أمر ينقصه الدقة ويحتاج إلى مراجعة.³

¹ نورهان الشيخ، "التحديات والقيود: حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط"، المركز العربي للبحوث و الدراسات، 2014/05/12:

<http://www.acrseg.org/3684>

² نفس المرجع.

³ نفس المرجع.

وينصرف التحدي الآخر إلى عدم شعبية التصورات الروسية الخاصة بالحراك العربي بين النخب الجديدة الحاكمة في هذه الدول وبين الشعوب المعارضة، لا سيما أن هذه النخب جاءت بدعم من هذه الشعوب، التي تتزايد أهميتها في دول الشرق الأوسط، والتي ثارت نتيجة وجود عوامل هيكلية، أدت إلى تحركها ضد نظم الحكم التي كانت قائمة قبل عام 2011، وبالتالي أصبح يمثل قبول النخب الجديدة في مصر وتونس وليبيا واليمن، إضعافاً لشرعيتها وشرعية النظم الجديدة التي تسعى لتأسيسها.¹

ويتعلق التحدي الثالث بحجم التغيير الذي سيترتب على تعزيز النفوذ الروسي في المنطقة، والذي سيؤثر بصورة كبيرة على الأدوار الإقليمية لدول المنطقة، فإذا كانت الولايات المتحدة اعتمدت في تنفيذ سياساتها في المنطقة خلال فترة ما بعد عام 2011 على كل من قطر وتركيا وجماعة الإخوان المسلمين، فإن روسيا ستسعى لتمكين فاعلين محددين من لعب أدوار أكثر نشاطاً في المنطقة، وتتسق مع سياساتها، مثل إيران، دون الإهتمام بالتصورات الخاصة بدول الخليج، لا سيما السعودية، المتعلقة بإيران، ودورها الإقليمي، حيث لا يزال التصور الروسي الخاص بإيران، يقوم على أنها دولة رئيسية في الخليج، وتعاني من أزمة مع الدول الغربية مرتبطة ببرنامجه النووي، وأن حل هذه الأزمة يتم من خلال التفاوض المباشر مع الغرب حول هذا البرنامج، ودون أن تلعب دول الخليج، أي دور مؤثر في هذه المفاوضات، حتى لا تزيدها تعقيداً. وبالطبع، فإن هذا الفصل بين القضية النووية كـ"قضية فنية"، وأبعادها السياسية، لا يحظى بقبول من جانب دول الخليج، خاصة السعودية.²

ومن أبرز ملامح الرؤية الروسية لدورها في المنطقة، دور الوسيط بين الأطراف الإقليمية، لكن استجابة القوى الإقليمية في هذه المنطقة لهذا الدور استجابة سلبية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى انحسار حركة السياسة الخارجية في المنطقة. فسوريا فضلت تركيا للقيام بدور الوسيط بينها وبين إسرائيل، كما أن إيران وبالرغم من علاقاتها القوية مع روسيا فضلت

¹ إيمان رجب، المرجع السابق الذكر.

² نفس المرجع .

تركيا والبرازيل للقيام بهذا الدور في التطور الأخير المتعلق بأزمة ملفها النووي حول تبادل اليورانيوم المخصب. ويرجع هذا إلى إدراك القوى الإقليمية الرئيسية بالمنطقة لمحدودية الدور الروسي وارتباطه بعلاقات روسيا بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وإدراكها للطابع البراغماتي المفرط للدبلوماسية الروسية. هذا فضلا على أن المواقف الروسية المتناقضة بشأن القضايا الأساسية في المنطقة كالملف النووي الإيراني قد زاد من إضعاف الثقة بإمكانية القيام بهذا الدور.¹

وتعاني روسيا ضعفا واضحا في الموارد والإمكانات اللازمة لتمويل حركة سياستها الخارجية، وهي تعطي الأولوية في توجيه الموارد المالية المحدودة لدول الفضاء السوفيياتي السابق، التي تشمل الدول الأعضاء في منظمة الدول المستقلة ودول البلطيق.

كما أن المساعدات الروسية تنحصر في إلغاء القروض السوفيياتية السابقة، أو المشاركة في الإستثمار في مشاريع إقتصادية تتلائم في حجمها مع الإمكانيات والموارد الروسية المتاحة، لذلك فإن عدم توافر الإمكانيات والموارد اللازمة لحركة السياسة الروسية في المنطقة، سيظل من العوامل المقيدة لهذه الحركة، ومن المستبعد أن يتغير هذا الوضع على المدى القصير في ظل الأزمة المالية العالمية وتداعياتها السلبية على الإقتصاد الروسي.²

كما يرجح هذا السيناريو للحدوث في حال تراجعت روسيا في بناء قوتها الداخلية، وفي بناء تحالف دولي لمواجهة الهيمنة العالمية الأمريكية، وذلك بسبب المشاكل الداخلية كمحاولات الانفصال للجمهورية الشيشانية، ومحاولة جورجيا لأن تكون قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة، ويقابل ذلك نجاح الولايات المتحدة في حسم ملف الحرب على الإرهاب، وإعادة هيكلة النظام الإقتصادي الأمريكي بما يتضمن مواجهة كافة الأزمات الإقتصادية مهما يكن حجمها

¹ محمد سعد ابو عامود، " روسي.. حضور جديد في الشرق الأوسط" ، المرجع السابق الذكر، ص 213.

² نفس المرجع، ص 213.

وطبيعتها، الأمر الذي سيؤدي إلى تخلف روسيا أن تكون قوة عالمية ذات نفوذ في كافة المناطق بما فيها الشرق الأوسط.¹

ويمكن أن تتقلص المصالح الروسية في المنطقة، مما يدفع باتجاه الإنعزال عنها، وذلك نظرا للعديد من العوامل منها، على سبيل المثال:²

- مصالح روسيا فيما يخص النفط والغاز قد تتعارض مع مصالح دول المنطقة كمصدر للنفط، و بالتالي هذا يطرح العلاقة التنافسية.

- إن تصدير السلاح أصبح من الأدوار القديمة ومن المصالح القديمة، حيث كان الإتحاد السوفياتي يصدر السلاح إلى سوريا، العراق و مصر ... في حين تغير حاليا التوجه الروسي لتصدير السلاح إلى دول في آسيا، إلى الصين، إلى تايلاند، إلى مناطق أخرى.

- من الناحية السياسية لم نعد أيضا أمام معادلة الثنائية القطبية ، حيث تتواجد العديد من القوى الصاعدة، وتبقى الصين أوفر حظا من روسيا للعب دور القوة العظمى القادمة وهذا نسبيا في ظل علاقاتها المعقدة بالولايات المتحدة. ولا يمكن الحديث عن روسيا كقوة عظمى عالمية.

ففي ظل هذا السيناريو يعتبر هذا الإحتمال غير منتظر على المدى القريب لعدة اعتبارات:³

أولها؛ لم تبد روسيا اهتمامات بالتدخل في قضايا خارج منطقة الجوار الإقليمي كأوروبا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا -بخلاف العلاقات الثنائية- ما لم تهدد مصالحها.

ثانيها؛ أن الحديث عن دور روسي على الصعيد العالمي يتطلب مناقشة علاقة هذا الدور بالنفوذ الأمريكي.

¹ محمد المجذوب، المرجع السابق الذكر، ص ص 173-174.

² أحمد سيد حسين، " السياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط"، المرجع السابق الذكر.

³ نفس المرجع.

ثالثها؛ لا تزال موسكو تواجه بعض المشكلات الداخلية التي قد تعيق دورها الخارجي، أهمها عدم صلابة الديمقراطية الروسية وانتشار الفساد والمسألة الأمنية في شمال القوقاز.

وفي إطار الحديث عن الشرق الأوسط كأولوية ضمن السياسة الخارجية الروسية، فعلى الرغم من الحديث عن قلق روسيا بسبب التداخيات الجارية في المنطقة؛ إلا أن الشرق الأوسط جاء في ذيل لائحة أولويات سياسة روسيا الخارجية.¹

لذلك يبدو احتمال الانعزال عن المنطقة وتراجع العلاقات مع دولها لايزال قائماً، خصوصاً في ظل المشاكل الداخلية التي تعانيها روسيا، واضطراب مواقفها تجاه قضايا المنطقة، بالإضافة إلى اعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة نفوذ أمريكي، لا يمكن أن تتنازل عنها الولايات المتحدة الأمريكية لقوى دولية أخرى.

¹ أحمد سيد حسين، " السياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط"، المرجع السابق الذكر.

المبحث الثالث: سيناريو استمرار وتكثيف العلاقات مع دول المنطقة

حققت روسيا مجموعة من الإنجازات التي أعطت دفعا قويا لسياستها الخارجية. فبعد مرورها بمرحلة تدهور حاد، انهارت على إثرها مؤسسات الدولة واستشرى الفساد وعدم الإستقرار السياسي، وتراجع الدور الروسي دوليا وإقليميا، إلى حد أفقدها نفوذها حتى في أكثر المناطق مساسا بأمنها القومي، اتبع الرئيس فلاديمير بوتين منذ توليه السلطة استراتيجية للبناء الداخلي وإعادة النهوض بالقدرات الشاملة لروسيا، فحقق القطاع الإقتصادي ارتفاعا في معدلات النمو، وفائضا في الميزان التجاري وزاد احتياطي روسيا من الذهب والعملية الصعبة، وارتفعت قيمة الروبل الروسي في أسعار الصرف، وأصبحت روسيا من البلدان الأكثر جاذبية للاستثمارات. كما استطاع بوتين أن يكون رمزا للحلول الوسط من خلال شخصيته التي تتميز بالمرونة وتقبل الآخر، ما أدى إلى درجة عالية من الإستقرار السياسي الذي لم تشهده روسيا منذ السبعينيات.¹ وساعد هذا التحسن في الأوضاع الداخلية لروسيا وما عرفته من استقرار سياسي وانتعاش اقتصادي على تفعيل سياستها الخارجية بشكل ملحوظ، وذلك بعد فترة من التخبط والسكون التي عرفتها مرحلة رئاسة بوريس يلتسين، حيث عادت روسيا لتلعب أدوارا نشطة وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية.²

ومن خلال تحليلنا للسياسة الخارجية الروسية تجاه دول المنطقة، نلاحظ أن السياسة الروسية تحررت من القيود الإيديولوجية وأصبحت أكثر براغماتية، حيث وضعت روسيا معيارا موضوعيا للتعاون مع أي دولة، وهو العائد الإقتصادي من التعاون في أي مجال بما في ذلك المجال العسكري. لذلك سعت روسيا إلى تحسين علاقاتها الخارجية مع كافة دول العالم، والإضطلاع بدور أقوى في منطقة الشرق الأوسط، وتحول الرئيس بوتين من سياسة الحياد

¹ نورهان الشيخ، العلاقات الروسية-الأوروأطلنطية: بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، المرجع السابق الذكر، ص 47-48.

² نفس المرجع، ص ص 48-54.

السلبى إلى سياسة المبادرات، ويظهر ذلك من خلال مجموعة الزيارات التي قام بها إلى بعض دول المنطقة في فيفري 2007، زار من خلالها قطر، المملكة العربية السعودية والأردن.¹

وقد كان لروسيا دور في تنظيم الشرق الأوسط الجديد، ومن ملامح هذا الدور نجد:²

1- الإعتداف في تنفيذ سياساتها على قوتين ذات ثقل في المنطقة، وهما إيران وسوريا وذلك من خلال دعمها الثابت سياسيا وعسكريا في إطار متوازن لاسيما في مجال التسلح والإستثمارات.

2- تبني أهداف السياسات العربية في قضايا التحرير في العراق والسودان، وتبني القضية الفلسطينية، وذلك في حدود الشرعية الدولية، وبمواكبة سياسات الدول الكبرى، وبما يضمن الحد من التأثيرات الأمريكية والأوروبية.

3- اختراق التنظيمات الإسلامية والعربية كمنظمة المؤتمر الإسلامي، والجامعة العربية، مما يؤدي بصورة طبيعية إلى إبعاد بقية الأطراف الدولية الكبرى عن دوائر السيطرة والنفوذ على دول المنطقة المنتمية إلى هذه التنظيمات، وهذا ما يؤدي أيضا إلى دعم وتطوير القوى المتحالفة استراتيجيا مع روسيا وفي طليعتها إيران وسوريا.

4- توسيع آفاق التعاون مع دول المنطقة في مجالات التسلح والإستثمارات. وهناك مواقف روسية وبيانات وتصريحات وممارسات تبرهن بمجموعها على الدور الجديد لروسيا في إعادة تنظيم الشرق الأوسط الجديد على قاعدة المصالح الروسية، ومن ذلك تصريح مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الخارجية الروسية عام 2008 سيرغي فيرشيني بقوله: " جرت في القاهرة مشاورات مع أمانة الجامعة العربية تضمنت عملية

¹ محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، المرجع السابق الذكر، ص ص 44-45.

² " الشرق الأوسط الجديد والنظام العالمي: قراءة استراتيجية"، مجلة الدفاع العربي، 2014/05/12:

السلام والعلاقات الفلسطينية-الفلسطينية، والأوضاع في لبنان والعراق وإقليم دارفور.¹ حيث يبين التصريح مدى الإهتمام والتعامل مع قضايا المنطقة.

واتسمت المواقف الروسية من القضايا العربية بالإعتدال والتوازن وتأييد الحق العربي، ما جعل الدول العربية تأمل في مزيد من العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة، لاسيما القضية الفلسطينية فروسيا عضو الرباعية الدولية المعنية بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط، وعضو دائم في مجلس الأمن، وهي وسيط نزيه من وجهة النظر العربية تسعى للتسوية السلمية مراعية مصالح كافة الأطراف. وهي الطرف الدولي الوحيد الذي يحتفظ بقنوات مفتوحة مع كافة أطراف القضية، بما في ذلك حركة حماس التي تعدها الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي منظمة إرهابية.²

كما أن التردد الذي أظهرته واشنطن حول الأحداث السورية في مواجهة التشدد الروسي، أظهر صورة واشنطن الضعيفة والعاجزة أمام المجتمع الدولي والرأي العام الأمريكي. وأنت موافقة دمشق على نزع السلاح الكيماوي وتدميره لتمنح موسكو أوراق قوة جديدة تستغلها في عملية إحياء الدور الروسي العالمي ومكانته الدولية. وترافق ذلك مع تقديم روسيا لصورة جيدة، وهي صورة الحليف الذي يساند حليفه، بينما كانت البراغماتية الأمريكية تقترح ترك الحليف الخاسر ليلاقي مصيره. هذه الصورة قد تسهم في تغيير نمط التحالفات القائمة في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن.³ فتفاعل روسيا مع قضايا المنطقة قد يدفع باتجاه التعاون و تكثيف العلاقات بين دول المنطقة وروسيا. فنتبع علاقات التعاون بين هذه الدول وروسيا في الماضي، وما يمكن أن تقدمه لها في الحاضر والمستقبل، تؤكد -حسب الباحثة نورهان الشيخ- أنها تمثل شريكا أساسيا في تحقيق النهضة المأمولة لدول المنطقة،

¹ المرجع نفسه.

² جاك جوزيف أوسي، المرجع السابق الذكر.

³ نفس المرجع.

فليها الخبرة والتكنولوجيا، والرغبة الصادقة في تقديم مساعدة حقيقية وفعالة.¹ كما أن هناك استجابة وإقبالا واضحين من جانب بعض دول الشرق الأوسط للتعاون مع روسيا، حيث شهد العقد الماضي تطورا ملحوظا وإيجابيا في العلاقات الروسية معها، ولاشك أن تطور هذه العلاقات خلال العقد القادم رهن بالإرادة الروسية، ومدى القدرة على تطوير الشراكة في المجالات الاقتصادية والتقنية، وكذلك العسكرية.²

وحول ما يمكن أن تقدمه روسيا للعالم ولدول المنطقة، تقول المؤرخة والسياسية الروسية ناتاليا ناروتشنييتسكايا في حوار لها مع مجلة *Politique Internationale* أن روسيا تمتلك مزايا لا تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، منها؛ القدرة على احترام الآخر، كما تتواجد على أراضيها مجموعة من الأوساط المختلفة، ديانات متعددة وحضارات متعايشة، هذا التعايش المتناغم نسبيا يعطي لروسيا خبرة خاصة وفريدة في التعامل، حيث لم تكن لها حروب دينية على غرار ما حصل في أوروبا، كما لا تتطلع روسيا بعكس قوى أخرى إلى توحيد العالم تحت قيم الليبرالية. لذلك فالنموذج الأمريكي حسبها أثبت محدوديته وضعفه فروسيا لا تستطيع قصف دولة لأنها غير منظمة كما ينبغي، وهذا الضعف يعطي فرصة للنموذج الروسي الذي ينبغي أن تستفيد منه روسيا.³

لذلك، كل هذه الإنجازات التي حققتها روسيا في المنطقة، والتفاعلات التي تبدو إيجابية، تؤشر إلى احتمالية استمرار هذه العلاقات والتوجه إلى تكثيفها في المرحلة المقبلة. إذ لا تزال روسيا تسعى لأن تصبح قوة مؤثرة في إطار نظام متعدد الأقطاب. وهو ما يمكن ملاحظته في تطور الدور الروسي منذ مطلع الألفية الثالثة، حيث بدأت كمرحلة أولى باستعادة نفوذها في الجوار الجغرافي، محققة علاقات صداقة وتعاون مع العديد من

¹ نورهان الشيخ، "مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية"، المرجع السابق الذكر، ص115.

² المرجع نفسه، ص115.

³ Galia Ackerman, "Une Russie de Nouveau Conquérante", Entretien avec: Natalia Narotchnitskaia, *Revue Politique Internationale*, n° 135, Printemps 2012, p 304.

تلك الدول من خلال الإتحاد الجمركي ومنظمة الأمن الجماعي، والإتجاه نحو إنشاء الإتحاد الأوراسي، وصولاً إلى الإنتصار في حربها في جنوب القوقاز ضد جورجيا -المدعومة من قبل الولايات المتحدة- عام 2008، وإجبار الولايات المتحدة على سحب قواعدها العسكرية من دول آسيا الوسطى. أما المرحلة الثانية، فهي التي انطلقت فيها نحو الفضاء الإقليمي الأوسع الذي يشمل الصين والشرق الأوسط والعالم العربي وتركيا. حيث أضحت تعمل على بناء علاقات شراكة وتعاون مع تلك الدول، مع محاولة لعب دور "الضامن/الموازن" في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط للحد من التدخل الغربي في شؤون دوله، وتحديد مصيره بما يخدم المصالح الروسية وبما يضمن لها دوراً في مستقبل المنطقة. وهذا الدور الروسي من المتوقع أن يستمر خلال السنوات المقبلة، ولن يخرج هذا الدور عن كونها شريكاً في توجيه الأحداث.¹

ومهدت التحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط الطريق لروسيا لتحقيق مساعيها؛ فبعد أن كانت واشنطن تهيمن على المنطقة، بدأ نفوذها في التراجع جراء سياستها العدوانية في التعامل مع بعض دول المنطقة وموقفها من بعض تلك التحولات التي رفضت أو جاءت بأنظمة لم ترض عنها. وهنا برزت روسيا كراع جديد ونشطت دبلوماسيتها في المنطقة. ولعل الإنفتاح المصري على روسيا وتراجع حدة العداء السعودي-الروسي، وموقفها المقيد للتحرك الأمريكي حيال الأزمة السورية والملف النووي الإيراني ومساندتها للقضية الفلسطينية وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، لمؤثرات على أن المنطقة تشهد تحولاً في علاقاتها بكل من موسكو وواشنطن، ومن ثم توازنات القوى العالمية.²

¹ أحمد سيد حسين، " السياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط"، المرجع السابق الذكر.

² نفس المرجع.

لذلك يعتقد -حسب هذا السيناريو- أن هناك آفاق رحبة للتعاون والشراكة الروسية مع دول المنطقة الشرق أوسطية في مجالات الطاقة النووية وتكنولوجيا الفضاء وتطوير البنية الصناعية لهذه الدول، وهو التعاون الذي بدأ بالفعل على نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات هذه الدول وخاصة العربية منها، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقني في هذا المجال. ومثال ذلك، توقيع اتفاقية خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في مارس 2008 بين مصر وروسيا، وبين روسيا والأردن في ماي 2009 لإنشاء المفاعلين النوويين الصناعي والتجريبي في الأردن. يضاف إلى هذا التعاون القائم بين روسيا وعدد من دول المنطقة في مجال تكنولوجيا الفضاء، كالمملكة العربية السعودية، ويتضمن ذلك إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة والإستشعار عن بعد بواسطة صواريخ روسية. وقد تم في هذا الإطار إطلاق سبعة أقمار صناعية سعودية بواسطة الصواريخ الروسية إلى مدار حول الأرض، وهناك اتفاق بين البلدين على مواصلة التعاون في هذا المجال.¹

ويرجح أن تستمر حركة السياسة الخارجية الروسية في مجال السعي لعقد صفقات بيع الأسلحة الروسية في منطقة الشرق الأوسط التي تمثل واحدة من أكثر مناطق العالم من حيث الطلب على الأسلحة. من ناحية أخرى؛ يرجح أن تستمر حركة السياسة الخارجية الروسية في المنطقة باتجاه الدول المنتجة للنفط والغاز في الشرق الأوسط، سواء للتنسيق فيما يتعلق بالأسعار والإنتاج أو بناء تحالفات استراتيجية أو الدخول في شراكات. كما يمكن أن يستمر التنسيق والإستثمار المشترك لمد خط أنابيب الغاز، حيث إن الإهتمام الروسي في هذا المجال يتلاقى مع الإهتمام الأمريكي أو الأوروبي بالنسبة لتأمين تدفق النفط والغاز من مناطق الإنتاج

¹ حسين بهاز، المرجع السابق الذكر.

الرئيسية كمنطقة الخليج، خاصة أن إيران تهدد بالسيطرة على مضيق هرمز في حالة تعرضها لأي اعتداء خارجي.¹

وفي إطار توجهات القيادة السياسية الروسية حول ضرورة تحديث القوات المسلحة الروسية في المجالات المختلفة، خاصة فيما يتعلق بتطوير نظم التسليح والاتصالات وغيرها، وعلى ضوء الفكرة المكتسبة في هذا المجال من تطور العلاقات الإسرائيلية الروسية منذ 1991 وحتى الآن، يمكن القول أن الإتجاه العام لهذه العلاقات سيكون إيجابيا. وستكون السياسة الخارجية في المنطقة محكومة بدرجة أو بأخرى بمدى ما يمكن أن تقدمه إسرائيل من تقنيات علمية عسكرية تحتاج إليها روسيا، ولنمط التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط أهمية خاصة بالنسبة لروسيا، لذلك فهي تراقب هذه التحالفات بدقة، وتحاول توظيف بعضها بما يتلائم مع مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، والأقرب إلى الإحتمال أن تستمر السياسة الروسية في هذا الإتجاه.²

ويمكن أن يزداد النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط بالتنسيق مع دول ومنظمات تعتبر معادية للمشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، كإيران وسوريا، السودان، حزب الله، حركة حماس، وذلك في مقابل استمرار التفاقمات السلبية للحرب العالمية على الإرهاب في العراق وأفغانستان، التي تؤدي إلى أزمات جديدة تواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها في العالم، وهو ما يمكن أن يدفع الولايات المتحدة إلى الاعتراف بروسيا كقوة عالمية لا يمكن تجاوزها في تحديد نمط العلاقات الدولية في العالم.³

وفي هذا الصدد، وجّه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين انتقادات حادة للسياسة الأمريكية خلال مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية في 10/02/2007، وانتقدها لاستخدامها المفرط للقوة، الذي يكاد يكون غير خاضع للسيطرة في العلاقات الدولية، وحذّر بوتين من أن قيادة الولايات

¹ محمد سعد أبو عامود، "روسيا.. حضور جديد في الشرق الأوسط"، المرجع السابق الذكر، ص213.

² نفس المرجع، ص213.

³ محمد المجذوب، المرجع السابق الذكر، ص173.

المتحدة "العالم أحادي القطب" غير مقبول، وقد أدى إلى مزيد من الحروب والصراعات في العالم. وأكدت هذه التصريحات أن روسيا تنظر إلى السياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية. حيث تدرك روسيا أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي وفي أفغانستان والعراق، وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى، هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع مشاريع توسع حلف الأطلنطي، ونشر الدرع الصاروخي الأمريكي في دول أوروبا الشرقية.¹

وتؤثر هذه التصريحات لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية، وفاعلية الدور الروسي من خلال العمل على استعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الإتحاد السوفياتي، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما إلى علاقة متكافئة بين شريكين متساويين في إطار نظام متعدد الأقطاب ينهي الإحتكار والإنفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي.² وفي هذا السياق، ترى دول المنطقة أن وجود روسيا الإستراتيجي في الشرق الأوسط مطلوب باعتباره عامل مهم لتحقيق توازن القوى.³

وتشير مجموعة من المؤشرات إلى أن النفوذ الروسي سوف يتصاعد في المنطقة خلال

المرحلة المقبلة بفعل مجموعة من العوامل التي تدفع في هذا الاتجاه من بينها:⁴

1- استعادة روسيا لمكانتها كإحدى القوى الكبرى والتغير في موازين القوى العالمية؛ إذ استعادت روسيا مكانتها كقوة كبرى فاعلة ومؤثرة إقليمياً ودولياً، قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إراداتها. وفي هذا الخصوص، عادت روسيا لتلعب دوراً وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، واستطاعت موسكو تحجيم دور

¹ نورهان الشيخ، "العلاقات الروسية-الأوروأطلنطية: بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية"، المرجع السابق الذكر، ص 50.

² نفس المرجع، ص 50.

³ إبراهيم عرفات، "روسيا والشرق الأوسط.. أية عودة، المرجع السابق الذكر، ص 76.

⁴ نورهان الشيخ، "التحديات و القيود: حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط"، المرجع السابق الذكر.

- الولايات المتحدة، وإعاقة حركتها في مواقف عدة كان من أبرزها الأزمة السورية، الأمر الذي أكسبها احترام الدول الأخرى وأعاد الثقة في روسيا كشريك فاعل وهام.
- 2- إن مصالح الطرفين أصبحت أكثر تشابكا بين دول المنطقة وروسيا، الأمر الذي جعل هذه الدول تتجه نحو روسيا. وقد جاء هذا نتيجة مجموعة من الإعتبارات، أهمها:
- كان لروسيا تقييم سلبي للحراك العربي، فقد رأت موسكو أن ما يحدث في مصر وباقي الدول العربية يشبه إلى حد كبير الثورات الملونة التي حاولت الولايات المتحدة افتعالها في دول الكومنولث لتعزيز القطيعة بينها وبين الماضي السوفياتي. فلم تكن روسيا مرحة بتلك الثورات بل ورأت أن لها آثارا كارثية على المصالح الروسية وعلى المنطقة بأسرها.
 - أدت التطورات التي أعقبت الحراك، وتزايد الإنفلات الأمني وتساعد عدم الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي الحاد، إلى تقييم سلبي جداً من جانب القيادة السياسية الروسية لمرحلة ما بعد الحراك وأكدت المخاوف الروسية السابقة.
 - لم تكن روسيا لتستريح لقيادة دولة في حلف شمال الأطنطي لمنطقة جوار شبه مباشر لها، خاصة مع الماضي الصراعى الطويل بين الإمبراطورية العثمانية وروسيا القيصرية، والتوتر الذى تشهده العلاقات الروسية-التركية نتيجة تناقض مواقف البلدين من الأزمة السورية.
 - تخوفت روسيا أيضاً من صعود تيار الإسلام السياسي ووصوله إلى السلطة في بعض دول المنطقة، خاصة وإنها تدرج جماعة الإخوان المسلمين وعدد من الجماعات الإسلامية المتشددة ضمن قائمة المنظمات الإرهابية لديها. ورأت أن هذا سيؤدى إلى توسيع نشاط القاعدة والجماعات الإرهابية والمتطرفة، وسيكون لهذا تأثير في الداخل الروسي الذى لا يزال يعاني من الإرهاب في أعقاب الموجات العنيفة من عدم الإستقرار في منطقة القوقاز الروسي طوال التسعينات من القرن العشرين.

- شهدت المصالح المتبادلة بين روسيا ودول المنطقة نمواً واضحاً، واستطاعت موسكو إعادة بناء علاقاتها مع عدد كبير من دول المنطقة تتضمن حلفائها التقليديين وفي مقدمتهم سوريا ومصر، والشركاء الجدد مثل دول الخليج والأردن والسودان. وأصبح لروسيا مصالح حقيقية تسعى للحفاظ عليها وتنميتها حتى مع تغيير النظم الحاكمة في بعض الدول العربية في أعقاب الحراك. وترتبط المصالح الروسية بثلاثة قطاعات رئيسية، وهي: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنمية، والتعاون العسكري.

3- أدى تراجع النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط إلى محاولة عدة قوى إقليمية ودولية التقدم وملء الفراغ الناتج عن هذا التراجع. ترافق ذلك مع انتهاء موسكو من ترتيب بعض مشاكلها الداخلية، عقب سقوط الاتحاد السوفييتي، والانطلاق إلى إعادة بناء علاقاتها الإستراتيجية في العالم، ممهدةً بذلك طريق عودتها قوة عظمى على مسرح السياسة الدولية. وشكل الشرق الأوسط الساحة المثلى لذلك، وهذا للأسباب التالية¹:

إن أول وأهم هذه الأسباب هي الأزمة السورية، التي تهدد أيضاً المصالح الروسية الحيوية في سوريا، والحضور الروسي في البحر الأبيض المتوسط. ففي حال انتصار القوى المتطرفة فإن ذلك يعني أن الإضطرابات ستنتقل إلى خاصرة روسيا الرخوة في القوقاز. ولذلك فإنه من مصلحة موسكو أن تفكر بشكل استراتيجي، وأن تُوجد لنفسها موطئ قدم في الشرق الأوسط من خلال التمدد في الأزمة السورية ومحاولة حسم نتيجة الصراع، كي تسجل نصراً استراتيجياً على القوى التي ستحاول زعزعة استقرار الجمهوريات القوقازية في الإتحاد الروسي مستقبلاً. وفي الوقت نفسه ستظهر روسيا (صانعة للسلام) في الشرق الأوسط، فالدبلوماسية الروسية نادى ولا تزال تنادي بأن الحل الوحيد للأزمة السورية هو الحل السياسي القائم على حوار جميع مكونات المجتمع السوري من أجل حلّ جميع مشاكلهم دون إقصاء أحد. ومن أجل ذلك دخلت موسكو في معركة دبلوماسية حادة مع واشنطن من أجل إقرار جنيف 1 والعمل على التمهيد

¹ جاك جوزيف أوسي، المرجع السابق الذكر.

لمؤتمر جنيف 2، ونجحت في فرض تصوراتها على المحور المناهض للحكومة السورية. وما ساعد روسيا على أداء هذا الدور هو تراجع الدور الأمريكي في المنطقة وضعف الإدارة الأمريكية الحالية بسبب أزماتها الداخلية، فزادت روسيا نفوذها واهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، وبضمنها منطقة الخليج العربي.

ويرجع السبب الثاني للتدخل الروسي في هذه المنطقة المهمة من العالم، لكون دول مجلس التعاون الخليجي، والإقليم الذي تقع فيه، تعتبر الأهم في الشرق الأوسط، لما تمثله من قوة مالية واقتصادية وتجارية على مستوى العالم، ولأنها ممر لأكثر من 50 % من إمدادات البترول في العالم، ومن صالح أي قوة في العالم أن يكون لها نفوذ في هذه المنطقة، وأن تتمتع بعلاقات جيدة مع دول الخليج، والجدير بالذكر أن أغلب دول مجلس التعاون تربطها بروسيا علاقات جيدة نوعاً ما، فهناك تعاون متبادل على مختلف الأصعدة، وقد أسس الطرفان لجنة للحوار الاستراتيجي، وهو ما يعني أن الظروف مهيأة لروسيا كي تستفيد من جميع هذه المعطيات التي يُضاف إليها كون منطقة الشرق الأوسط تُعد مهد الأديان السماوية ونقطة التقاء الشرق بالغرب، مما يمنح روسيا قوة ناعمة ونقله نوعية استراتيجية، أثناء إقامتها للعلاقات مع دول المنطقة، تُضاف إلى عوامل القوة الأخرى التي تملكها .

وتسعى روسيا إلى زيادة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة حيوية للغاية، لا يخدم مصالحها هي فقط، بل يصب أيضاً في صالح الحليف الأكبر لروسيا (الصين)، التي باتت اليوم أكبر مصدر للسلع والبضائع إلى دول مجلس التعاون الخليجي، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة. وترى الصين أن زيادة النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط أفضل بكثير من وجود النفوذ الأمريكي المنافس، خصوصاً أن الولايات المتحدة سعت كثيراً إلى إبعاد الصين عن هذه المنطقة الحيوية خلال السنوات الماضية¹.

إن روسيا عازمة على استعادة مواقع النفوذ التي فقدتها منذ تفكك الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة بإقامة علاقة أكثر تكافؤاً بين شريكين

¹ المرجع نفسه.

على قدم المساواة، في إطار نظام متعدد الأقطاب، ينهي الإحتكار والإنفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي والإقليمي، وتوظيف قدراتها في الدفاع عن أمنها ومصالحها ومواطنيها في الداخل والخارج، ففي ظل سيادة منطق القوة، ومحدودية دور المنظمات الدولية والإقليمية، وعدم احترام قواعد القانون الدولي، فإن على من يريد تحقيق الهيبة والمكانة التسلّح بمقومات القوة ليس عدواناً على أحد، ولكن ضماناً لأمنه ومصالحه واستقلاله الوطني¹. إلا أن هذا لا يعني أن روسيا تطرح نفسها كبديل للولايات المتحدة، فمن غير المتوقع أن تباغت روسيا أمريكا في مواقف محددة؛ فكل القضايا تتم بالتنسيق بينهما، وهي لا تريد أن تدخل في مواجهة مع الجانب الأمريكي في نهاية المطاف. فمن الملاحظ أن هناك علاقة بين السياسة الروسية في الشرق الأوسط وطبيعة العلاقات الروسية-الأمريكية؛ فعندما تتوتر هذه العلاقات، تتجه السياسة الروسية في الشرق الأوسط نحو إعاقة التحركات الأمريكية في المنطقة، وعندما تتحسن تلك العلاقات، تتجه السياسة الروسية نحو التنسيق مع التحركات الأمريكية. فلا يمكن تصور أن تكون مصالح روسيا في الشرق الأوسط بحجم مصالحها مع الولايات المتحدة وأوروبا.

إن هذا السيناريو هو المرشح الأقوى للحدوث في المستقبل المنظور، وذلك للأسباب التالية:²

1- لا تبدو في الأفق أن الحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ستقضي على الإرهاب الدولي في ظل توسع نفوذ حركة طالبان في أفغانستان وباكستان وتوسع التمرد في العراق، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفكيك التحالف الدولي في أفغانستان والعراق.

2- السياسة الخارجية الروسية تبدو ناجحة حتى الآن في استغلال الأخطاء الأمريكية، في منطقة الشرق الأوسط خصوصاً، وتحويلها إلى أوراق رابحة لخدمة السياسة الخارجية الروسية.

¹ المرجع نفسه.

² محمد المجذوب، المرجع السابق الذكر، ص175.

الأكيد أن روسيا عائدة إلى النظام الدولي بقوة، ولو كانت تلك العودة فيها نوع من التدرج كما يجمع العديد من المختصين في الشؤون الدولية في ظل مسلمة واضحة هي أن منطقة الشرق الأوسط ومهما بلغت حالتها العامة من عدم التنسيق المشترك، فإنها تبقى مجالاً إستراتيجياً لا يمكن لدولة عظمى مثل روسيا إلا أن تتسق معه، وبالتالي تبقى تصورات مستقبل العلاقات الروسية بدول المنطقة قائمة على الإرتباط المصلي والشراكة والطرح الواقعي والمصالح الإستراتيجية، وبناء على ذلك يمكن تطوير هذه العلاقات ودفعها للتقدم من خلال تفعيل التعاون في المجالات التالية:¹

أولاً : المجالات السياسية والإقتصادية

- تفعيل التعاون التجاري والمالي بين الطرفين.
- ضرورة توجيه الاستثمار العربي نحو روسيا.
- تنظيم مؤتمرات على مستوى صانعي القرار بشأن العلاقات الروسية مع دول منطقة الشرق الأوسط لبحث هذه المسألة مباشرة.
- تأسيس قاعدة مشتركة عبر التمثيل البرلماني لوضع التشريعات الملائمة والأسس القانونية التي تخدم تطوير العلاقات بين الطرفين.
- تنشيط عمل مجلس الأعمال الروسي-العربي.

ثانياً : المجالات الثقافية والإعلامية

- تعزيز "الدبلوماسية الشعبية" وذلك لتجنب البيروقراطيات الرسمية التي قد تعرقل الرغبة في التواصل بين الطرفين.
- تنشيط دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والبرلمانات من أجل مد الجسور بين الطرفين.

¹ حسين بهاز، المرجع السابق الذكر.

- الإعتقاد على فكرة العلاقات العامة للوصول إلى صانع القرار الروسي والتركيز على الهيئات الشعبية، لا سيما البرلمانية منها.
- السعي إلى تقارب إعلامي حيث تقوم وسائل الإعلام لدى الطرفين بدور في التقريب والتفاعل.
- بلورة منتديات للحوار والتقارب الإعلامي، ومد جسور التعاون مع العالم العربي في المجالات الثقافية والأكاديمية والبحثية.
- تنشيط الترجمة من الروسية إلى العربية والعكس.
- الإستفادة من التجربة الروسية الناجحة في التعايش المشترك بين القوميات والإثنيات التي تضمها روسيا على مساحة جغرافية واسعة.
- الإستفادة من وجود ما يناهز 25 مليون مسلم بروسيا يمثلون عمقا إستراتيجيا للعالم العربي والإسلامي.
- إقامة مراكز بحث مشتركة وتكوين مرجعية لخريجي الجامعات الروسية في العالم العربي.

الختامة

عرفت روسيا بعد انهيار الإتحاد السوفيتي العديد من التغيرات في أوضاعها الداخلية. فبعد استلام الرئيس بوريس يلتسين السلطة، عمل على إبعاد روسيا عن ماضيها الشيوعي، ما استلزم منه إتباع سياسة موالية للغرب تحصل من خلالها روسيا على مجموعة من المساعدات التي تمكنها من الخروج من أزماتها وخاصة الإقتصادية. الأمر الذي فرض على صناع القرار الروس آنذاك اتباع سياسة خارجية موالية للغرب، أملا في أن يكون هذا التقارب سببا لخروج روسيا من أزماتها الإقتصادية والإجتماعية.

وتبعاً لهذا التوجه فقد تراجعت علاقات روسيا مع دول الشرق الاوسط إبان تلك الفترة من الزمن، حيث ركزت النخبة الروسية على المعضلات البنيوية الداخلية. لذلك استلم فلاديمير بوتين الحكم في روسيا وهي تعيش مرحلة إنتقالية غير مستقرة. الأمر الذي استدعاه إلى انتهاج سياسات داخلية وخارجية صارمة لأجل القضاء على هذه المشكلات، معتمداً في ذلك على ما تملكه روسيا من ثروات. حيث عرفت فترة حكمه إرتفاع في معدلات النمو الإقتصادي. وهو ما انعكس أيضاً على الجانب الإجتماعي، إذ تحسنت مستويات المعيشة للمواطنين الروس، كما ساهم إرتفاع أسعار الطاقة العالمية على إحداث تنمية ذات وتيرة متسارعة انعكست على قطاع الصناعات العسكرية. كل هذه التغيرات تزامنت مع إقرار مفهوم السياسة الخارجية لسنة 2000 من طرف الرئيس بوتين، والذي دعا فيه إلى انتهاج سياسة خارجية متعددة التوجهات مركزاً على منطقة الدول المستقلة دون استثناء منطقة الشرق الأوسط، هته الأخيرة التي ترى فيها روسيا منطقة مصالح حيوية بالنسبة لها، وإن كانت هذه المصالح قد اصطدمت في المنطقة بأنماط التحالفات الإقليمية القائمة هناك والتواجد الأمريكي. وهو ما تعمل روسيا على إزاحته من خلال سعيها الدؤوب للمشاركة في تشكيل تحالفات إقليمية جديدة بعدما شهدته المنطقة من حراك، وذلك تماشياً مع رغبتها في تكوين عالم متعدد الأقطاب تحتل روسيا فيه مكانة القوة العظمى.

ومن خلال ما سبق ذكره في هذه الدراسة، توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

1- لعبت مجموعة من العناصر دوراً فعالاً في إعادة دفع القوة الروسية إلى النهوض. كانت بدايتها، بوصول فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم، وتأثيره القوي على السياسة الروسية حيث استفاد من خبراته المهنية والشخصية بعد عمله بجهاز المخابرات السوفياتية KGB الذي منحه خبرة واسعة في مجال السياسة الدولية والعلاقات الخارجية. وحظيت مجموعة الإصلاحات التي أدخلها على الدولة بتأييد الشعب الروسي بعد الإنتعاش الذي طال مجال الإقتصاد والمجتمع على حد سواء.

2- ساعد النمو الإقتصادي الذي شهدته روسيا أيضاً في انتهاج سياسة خارجية أكثر نشاطاً خاصة من خلال السياسات الطاقوية في ظل ارتفاع أسعار النفط والغاز، ما ساعد على تمويل القطاعات الأخرى كالصناعة الحربية وتحسينها وتجديدها لتدر عوائد كبيرة على الخزينة الفيدرالية، وهو ما يجعل السياسة الخارجية تعرف نوعاً من الإستقلالية، وتوفر الموارد اللازمة لتنفيذ القرارات الخارجية للدولة .

3- شكلت مجموعة من المتغيرات المختلفة الدافع الأساس لتوجيه السياسة الخارجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط. فعلى الصعيد الدولي؛ عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ترسيخ وجودها في منطقة آسيا الوسطى بعد أحداث 09/11 من خلال بلورة سياسة أمنية أمريكية جديدة ترجمتها مجموعة من الحروب في إطار ما يسمى "الحرب على الإرهاب"، حيث احتلت أفغانستان ثم العراق، في حين أثار هذا التواجد مخاوف روسيا التي اعتبرته تطلعا أمريكياً للحصول على ثروات المنطقة، وإبعاد روسيا منها.

4- كان توسع حلف NATO أمراً مثيراً للقلق بالنسبة لروسيا التي اعتبرته محاولة لتطويقها ومحاصرتها. لذلك رأى صناع القرار الروس أن عملية الدفاع عن النفوذ في آسيا الوسطى والقوقاز ينطلق من العالم العربي عموماً، ومنطقة الشرق الأوسط خاصة. كما ساهمت القضية الشيشانية في توجيه أنظار روسيا إلى المنطقة التي تحوي الدول الإسلامية، وذلك لتفادي تأثير هذه الدول على الأقليات المتواجدة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى المحاذية لحدودها الجنوبية.

5- تقوم العلاقات الروسية مع دول المنطقة على أساس المصالح الأمنية والاقتصادية، إذ نلاحظ أنه مهما يكن حجم المبادلات التجارية بين دول منطقة الشرق الأوسط وروسيا، إلا أن الطرف المستفيد بشكل أكبر دوماً هي روسيا وذلك على حساب الدول العربية.

6- من خلال استقراء العلاقات الروسية-الإيرانية نلاحظ مدى التذبذب في المواقف الروسية الرسمية حيال إيران، وهو ما يبين وضع روسيا لأهدافها ومصالحها في المقدمة وجعلها محددات لسلوكها الخارجي، وخاصة ما يتعلق بأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية، فالعلاقات مع إيران تكتسب بعداً استراتيجياً، باعتبارها دولة إسلامية مجاورة للقوقاز وآسيا الوسطى وتمتلك تأثيراً كبيراً على الأقليات في هذه المناطق. بالإضافة إلى اعتبارها بلداً مستورداً للسلاح والتكنولوجيا النووية ما يعود على روسيا بفوائد عديدة على المجال الاقتصادي. ولكن في المقابل تعارض روسيا حصول إيران على سلاح نووي، لأن هذا يجعل المناطق الجنوبية لروسيا لا تعرف استقراراً مما يؤثر على الأمن الداخلي لروسيا بعد ذلك.

7- وفي إطار العلاقات الروسية-السورية كذلك نلاحظ مسألة تقديم المصالح الروسية، واتباع سياسة واقعية حيال الأزمة السورية التي انطلقت عام 2011. حيث ساندت روسيا النظام السوري لاعتبارات جيوسياسية متعددة، يتمثل أولها في الخوف من انهيار النظام في دمشق وما يتبعه من فقدان روسيا لقاعدتها البحرية في البحر الأبيض المتوسط والمتواجدة بميناء طرطوس، بالإضافة إلى رغبتها في التواجد في المنطقة عند إعادة تشكيلها والمشاركة في وضع الترتيبات الجديدة. فضلاً عن رغبة روسيا في المقايضة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول العديد من القضايا التي تمس مباشرة الأمن القومي الروسي.

8- إن المصالح الاقتصادية هي الأساس الذي قامت عليه علاقات روسيا مع دول الخليج العربي، إذ كانت مسائل الطاقة في صلب المحادثات بين الطرفين، حيث ترغب روسيا في تكوين كارثل للغاز الطبيعي على غرار منظمة الأوبك، والقيام بالإتفاق على توحيد أسعار الطاقة على المستوى العالمي مع هذه الدول.

إن البراغماتية السياسية هي أساس التحركات الروسية الخارجية منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي السابق، حيث نلاحظ أن المصالح الروسية هي التي تملّي جدول أعمال السياسة الخارجية لموسكو.

كما نستنتج أن الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط تلغي أي محاولة لاستبعادها عن نطاق الإهتمام الروسي، حتى وإن تغيرت الظروف الإقليمية والدولية، أو طبيعة دول المنطقة من القوة إلى الضعف. فالظروف الموضوعية والحاجة الأمنية والإقتصادية لروسيا تعتبر من بين العوامل التي تستدعي منح سياسة التغلغل في المنطقة أهمية كبيرة في ظل نظام دولي يتسم بالبحث عن المصالح والنفوذ. إذ يرجح أن تستمر روسيا في تكثيف علاقاتها مع دول المنطقة، وذلك بالنظر إلى المصالح المتشابهة بين الطرفين والتي تدفع باتجاه هذا السيناريو.

لكن برغم هذا الإهتمام، تبقى دول المنطقة لا تمثل أولوية بالنسبة للسياسة الروسية، إذ تتمركز أغلبية دول المنطقة في إطار الدائرتين الثالثة والرابعة للأمن القومي الروسي بعد الدائرتين الأولى والثانية التي تضم كل من: الأقاليم الداخلية الروسية، ثم الدول المستقلة عن الإتحاد السوفياتي. وتأتي ضمن الدائرة الثالثة كل من إيران وتركيا مع الهند، والصين، اليونان والبلقان ووسط أوروبا. وتندرج بقية الدول العربية ضمن الدائرة الرابعة.

كذلك، برغم ما عرفته السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط من نشاط في فترة حكم فلاديمير بوتين، إلا أنه توجد مجموعة من المعضلات والقيود التي تعوق تنفيذها، ومن بينها: المعضلة الديمغرافية التي تعاني منها روسيا؛ حيث يتراجع عدد السكان بمعدلات عالية، ما يجعل التوقعات تنبئ بحدوث تغير في نسب التكوينات القومية والدينية، ما يجعل السياسة الخارجية تجاه المنطقة تعرف ضغوطا من خلال استخدام المسلمين الروس كورقة ضغط.

كما ان السياسات الروسية المتشددة مع المسلمين في الشيشان، تعمل على إثارة الدول العربية المحافظة في الخليج في حالة رغبتها في تطوير علاقاتها مع روسيا. وتظهر إحدى العوامل المعيقة من خلال العلاقات الروسية بإسرائيل، حيث تعارض هذه الأخيرة تبني روسيا

لدور أكبر في الوساطة بينها وبين الفلسطينيين، كما تعترض على صفقات السلاح الروسية مع سوريا، ودعمها للبرنامج النووي الإيراني، وكذلك الحملات المعادية للسامية في روسيا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

- 1-أوتكين، أناتولي، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي و العشرين، ترجمة: أنور محمد إبراهيم ، محمد نصر الدين الجبالي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2003.
- 2-الإمارة، لمى مضر جريء، المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الإتحادية و تأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي خلال الفترة 1990-2003، الإمارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2005.
- 3-الإمارة، لمى مضر، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009.
- 4-الأقداحي، هشام محمود، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 2012.
- 5-بوقارة، حسين، السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر ، دار هومه، 2012.
- 6-بيتر، مارش، صنع السياسة الخارجية والمهارات الدبلوماسية، ترجمة: المركز الثقافي للتعريب و الترجمة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2009.
- 7-بريماكوف، يفجيني، العالم بدون روسيا: قصر النظر السياسي وعواقبه، ترجمة: عبد الله حسن، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2010.
- 8-بريماكوف، يفجيني، العالم بعد 11 سبتمبر و غزو العراق، ترجمة: عبد الله حسن، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2004.
- 9-الجوهري، محمد الجوهري حمد، الديمقراطية الأمريكية والشرق الأوسط الكبير، القاهرة، دار الأمين، الطبعة الأولى، 2005.

- 10- جويده، ناصر، خلف، خالد، الثورات العربية في ميزان، الإسكندرية، دار الوفاء
لدنيا الطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 2012.
- 11- جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين النظريات التفسيرية
والإتجاهات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.
- 12- جنكياني، يازا، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد: و دور
السياسة النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط، ترجمة: علي مرتضى
سعيد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2011.
- 13- جفال، عمار، التغيير و الاستمرارية في الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج
العربي، الجزائر، دار هومه، 2008.
- 14- دالدر، أيفو، وآخرون، هلال الأزمات: الإستراتيجية الأمريكية-الأوروبية حيال
الشرق الأوسط الكبير، ترجمة: حسان السبتاني، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون،
الطبعة الأولى، 2006.
- 15- هويدي، أمين، التحولات الإستراتيجية الخطيرة: البيروسترويك و حرب الخليج
الأولى، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1997.
- 16- الهزيمة، محمد عوض، قضايا دولية: تركة قرن مضى و حمولة قرن أتى،
عمان، 2004.
- 17- زكي، محمد فاضل، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، بغداد،
مطبعة شفيق، 1975.
- 18- زلوبن، نيكولاي، المصالح الدولية في منطقة الخليج، الإمارات العربية المتحدة،
مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2006.
- 19- حسين، محمد عبد، أبو سمرة، يوسف، تاريخ الشرق الأوسط الجديد (والقديم
في موازين العرب واليهود والقوى العظمى في العالم: دراسة تاريخية تحليلية نقدية)،
الأردن، عمان، دار الزاوية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
- 20- حسين، خليل، النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية، بيروت، دار المنهل
اللبناني، الطبعة الأولى، 2009.
- 21- حسين، خليل، العلاقات الدولية: النظرية والواقع ، بيروت، دار المنهل اللبناني،
2011.

- 22- حتى، ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت ، دار الكتاب العربي، 1985.
- 23- يسين، السيد، الإمبراطورية الكونية: الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
- 24- الكعكي، يحيى أحمد، الشرق الأوسط و صراع العولمة، لبنان، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2002.
- 25- كتن، جورج شكري، العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين و آفاقها، أبوظبي، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001.
- 26- اللاوندي، سعيد، أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003.
- 27- اللهيبي، أديب صالح، العلاقات السورية-السوفيتية 1946-1967: دراسة تاريخية، عمان، دار غيداء للنشر و التوزيع، 2011.
- 28- منذر، محمد، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002.
- 29- المعيني، خالد، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دمشق، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
- 30- المشاقبة، أمين، شلبي، سعد شاكر، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
- 31- المخادمي، عبد القادر رزيق، الشرق الأوسط الجديد: بين "الفوضى البناءة" و "توازن الرعب"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
- 32- نومكن، فيتالي، العلاقات الروسية مع أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية: انعكاسات على الأمن العالمي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2006.
- 33- النعيمي، نوري، السياسة الخارجية، الأردن، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

- 34- نعمة، كاظم هاشم، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، الأردن، عمان، دار آمنة للنشر و التوزيع، 2013.
- 35- سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998.
- 36- عبد الله، عبد الخالق، حكاية السياسة، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.
- 37- عبد الغفار، محمد أحمد، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية: دراسة نقدية و تحليلية، الجزء الأول، الجزائر، دار هومه، 2003.
- 38- عدس، محمد يوسف، الحرب الشيشانية بين التأليف والتزييف، القاهرة، المختار الإسلامي، 2003.
- 39- فيبي مار، وليم لويس، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة: عبد الله جمعة الحاج، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الثانية، 1997.
- 40- فرانكل، جوزيف، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، المملكة العربية السعودية، مطبوعات تهامة، الطبعة الثانية، 1984.
- 41- فرج، أنور محمد، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ظل النظريات المعاصرة، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.
- 42- فرح، سهيل، الحضارة الروسية أسئلة الهوية والآخ العربي، دمشق، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، 2010.
- 43- ربحانا، سامي، العالم في مطلع القرن الحادي و العشرين، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، 1998.
- 44- شيفتسوف، ليليا، روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيحا، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2006.
- 45- الشيخ، نورهان، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي و العشرين، القاهرة، مركز الدراسات الأوروبية، 2010.
- 46- الشيخ، نورهان، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1998.

- 47- الشكري، علاء يوسف، الوسيط في الأنظمة السياسية المقارنة، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
- 48- شلبي، السيد أمين، نظرات في العلاقات الدولية، القاهرة، عالم الكتب، 2008.
- 49- تشوبين، شاهرام، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، لبنان، دار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007.
- 50- خواجه، محمد، الشرق الأوسط: تحولات استراتيجية، لبنان، دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2008.
- 51- خليلينكوف، بافل، ثعالب الكرملين، ترجمة: منتجب يونس، سوريا، دار علاء الدين للنشر و التوزيع، ط1، 2005.
- 52- غيبيلين، روبرت، الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004.
- 53- غريفيثس، مارتن، أوكالاهان، تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008.

2-المجلات:

- 1- أبو عامود، محمد سعد، " روسيا.. حضور جديد في الشرق الأوسط" ، السياسة الدولية، العدد 181، جويلية 2010.
- 2- الأصفهاني، نبيهة، "أبعاد التقارب الروسي-الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر"، السياسة الدولية، العدد 147، جانفي 2002.
- 3- الأصفهاني، نبيهة، "دور روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 145 ، جويلية 2001.
- 4- باكلايوف، أ، "موسكو وعملية السلام في الشرق الأوسط"، شؤون الأوسط، العدد 128، ربيع 2008.
- 5- بويوف، ف، "العلاقات الروسية- العربية الشراكة في زمن الأقوياء"، شؤون الأوسط، العدد 128، شتاء-ربيع 2008.

- 6- بيلينكايا، م، "الشرق الأوسط الكبير بين روسيا والسبعة الكبار"، شؤون الأوسط، العدد 128، شتاء-ربيع 2008.
- 7- بلقطة، براهيم، "مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية (الحاضر، المستقبل، والأهداف)"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013.
- 8- دياب، أحمد، "أوباما و إعادة صياغة العلاقات الأمريكية-الروسية"، السياسة الدولية، العدد 176، أبريل 2009.
- 9- دياب، أحمد، "روسيا و اللعبة الكبرى في آسيا"، السياسة الدولية، العدد 167، جانفي 2007.
- 10- دياب، أحمد، "روسيا و الغرب: من المواجهة إلى المشاركة"، السياسة الدولية، العدد 149، جويلية 2002.
- 11- دياب، أحمد، "التحدي الديموجرافي للقوة الروسية"، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007.
- 12- الدسوقي، أبو بكر، "العلاقات الروسية-الصينية..محددات الخلاف و آفاق التعاون"، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007.
- 13- زفاديسكي، يوري، "كيف ننظر للعالم العربي؟"، شؤون الأوسط، العدد 128، شتاء-ربيع 2008.
- 14- حسين، عدنان السيد، "تدويل الأزمة السورية وصعوبات التسوية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 38، ربيع 2013.
- 15- يوسف، أيمن طلال، "روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية و الأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية"، المستقبل العربي، العدد 358، ديسمبر 2008.
- 16- يمين، ميشال، "العلاقات الروسية-الإيرانية: مشاكل و تطلعات"، شؤون الأوسط، العدد 114، أكتوبر 2011.
- 17- كاطو، عبد المنعم سعيد، "الاتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية الروسية"، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007.
- 18- اللابيف، فيض، "إيران القوية بين مصالح روسيا و هواجس العرب"، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 128، ربيع 2008.

- 19- موسوي، سيد حسين، " انطباعات خاوطن حول البرنامج النووي الإيراني"، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 128، ربيع 2008.
- 20- محمود، أحمد إبراهيم، "الصناعات العسكرية الروسية..تدعيم الإقتصاد والمكانة الدولية"، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007
- 21- محمود، رستم، "العرب و روسيا"، شؤون الأوسط، العدد 128، شتاء- ربيع 2008.
- 22- المشاط، عبد المنعم، "النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية"، السياسة الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009.
- 23- مخيمر، أسامة، "الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا"، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007.
- 24- سلطانوف، شامل، "روسيا والعالم الإسلامي"، شؤون الأوسط، العدد 128، شتاء-ربيع 2008.
- 25- سليم، محمد السيد، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007.
- 26- سعيد، محمد قدرى، "حسابات متداخلة: صفقات السلاح الرئيسية في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011.
- 27- عبد الحميد، عاطف، "روسيا و آسيا الوسطى.. حماية المصالح و احتواء الأخطار"، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007.
- 28- عوض، هدى، "اللغز الروسي"، السياسة الدولية، العدد 167، جانفي 2007.
- 29- عطوان، خضر عباس، "سياسة روسيا العربية و الاستقرار في النظام الدولي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008.
- 30- عرفات، إبراهيم، "روسيا و الشرق الأوسط.. أية عودة؟"، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007.
- 31- فرح، سهيل، " الجيوبوليتيك الروسي ملامح القوة و الضعف"، شؤون الأوسط، العدد 112، خريف 2003.
- 32- راشد، سامح، "الملف النووي الإيراني: تفاعلات بلا تقدم"، السياسة الدولية، العدد 179، جانفي 2010.

- 33- شاعة، محمد، "المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية: طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة ومقتضيات الحالات الخاصة"، دراسات إستراتيجية، العدد 15، جوان 2011.
- 34- الشيخ، نورهان، "مصالح ثابتة و معطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011.
- 35- الشيخ، نورهان، "العلاقات الروسية- الأوروأطنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية"، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007.
- 36- الشيخ، نورهان، "روسيا و محاولة استعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب"، السياسة الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009.
- 37- الشيشاني، مراد بطل، "الشيشان و الحركة الإسلامية بعد 11 سبتمبر"، السياسة الدولية، العدد 149، جويلية 2002.
- 38- شلبي، السيد أمين، "من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد"، السياسة الدولية، العدد 179، جانفي 2010.
- 39- شلبي، علي مغاوري، "الإقتصاد الروسي بين آليات السوق و رأسمالية الدولة"، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007.
- 40- خرينكوف، أ، "المصالح الروسية في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي"، شؤون الأوسط، العدد 128، شتاء ربيع 2008.

3- الموسوعات:

- 1- الكيالي، عبد الوهاب، الزهيري، كامل، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1974.
- 2- صبور، محمد صادق، موسوعة مناطق الصراع في العالم: النقاط الساخنة في أوروبا و أمريكا اللاتينية، الكتاب الثاني، القاهرة، دار الأمين، ط1، 2002.

4- التقارير:

- 1- دراسات استقصائية للأوضاع الإقتصادية والمالية العالمية، آفاق الإقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر، صندوق النقد الدولي، واشنطن، أبريل 2013.

5- مواقع الإنترنت:

1- "الأزمة السورية: الجذور و الآثار الاقتصادية والإجتماعية"، المركز السوري لبحوث السياسات، 2013، 2014/01/27:

http://scpr-syria.org/att/1360366400_6xyyP.pdf

2- أحمد، صافيناز محمد، "مكاسب الأسد: تأثير التغيرات الاقليمية في موازين الصراع في سوريا"، مجلة السياسة الدولية، 2013/12/28:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/3394/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%2013D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AF.aspx>

3- جمران، أسامة، "سورية... إلى أين؟"، المركز السوري للدراسات و الأبحاث، 2013/09/27:

<http://www.sham-ngo.org/en-us/researches.aspx>

4- دحمان، غازي، "أحلام نخب روسيا، و كوابيس الشعب السوري"، 2014/02/25:

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/87b301a0-55dd-4de3-b92e-eb44970ba508>

5- ديمتري مدفيدف، 2013/10/15:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/9b0a6ab5-59e4-44f2-acda-aa3d7222fdf8>

6- وزير: الاقتصاد الروسي نما ب 1.4% في الأشهر العشرة الأولى من 2013، 201/12/12:

<http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE9B2JSZ20131121>

7- "الحراك الدولي و الإقليمي و السباق إلى دمشق"، مركز الشام للبحوث و الدراسات، 2012، 2014/02/22:

<http://www.shcrs.net/?op=OP&act=download&id=129>

8- "ما الذي يحدد الموقفين الروسي و الصيني من الأزمة في سوريا؟"، وحدة تحليل

السياسات، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ص1، 2014/01/20:

<http://www.dohainstitute.org/release/17eb9c98-db79-4b1e-8d46-60a66332fba2>

9- "مجلس الأعمال الروسي العربي"، 2014/01/16:

<http://www.russarabbc.ru/arab/about/index.php>

10- "المواقف الدولية المتبدلة و الأزمة السورية"، مركز الشام للبحوث و الدراسات،

2013، 2014/02/20:

<http://www.shcrs.net/?op=OP&act=download&id=173>

- 11- محمود، لقمان عمر، "تركيا و روسيا: دراسة في العلاقات السياسية 2000-2009"، دراسات إقليمية، العدد 07، 2011، 2013/06/25:
<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=6437>
- 12- محفوظ، عقيل، "الحدث السوري: مقارنة تفكيكية"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، 2014/02/15:
www.dohainstitute.org/file/.../1c53efa3-fabc-4d1b-93d6-dd80332acd3d
- 13- معلومات عامة عن روسيا، 2013/09/27:
<http://arabic.rt.com/russia/russia>
- 14- مقبل، ريهام، "نهاية الممانعة: أبعاد التحول في الموقف الروسي من الصراع في سوريا"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2014/02/28:
<http://rcssmideast.org/%D8%A7D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%B9%D8%A9.html>
- 15- "النتائج التي حققها الاقتصاد الروسي خلال سنة 2012 مرضية" بوتين،
2013/09/15:
<http://www.menara.ma/ar/2013/01/17/461376.html>
- 16- الطائي، عبد الرزاق خلف محمد، "الخليج العربي في الاستراتيجية الروسية المعاصرة"، دراسات إقليمية، العدد 4، 2008، 2013/05/25:
<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=30213>
- 17- عبد الحميد، عاطف معتمد، "روسيا و العرب: أوان البراغمية و نهاية الأيديولوجية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،
2013/09/2011، 22:
<http://www.dohainstitute.org/file/Get/57aff640-a178-4cb9-a7ca-ca2d71a7503f.pdf>
- 18- عبد الحي، وليد، "محددات السياستين الروسية و الصينية من الأزمة السورية"،
مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2012، 2013/10/13:
<http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2012/4/3/20124314038440734Russian%20and%20Chinese%20policies%20to%20Syria.pdf>
- 19- العبيدي، محمد عبد الرحمن يونس، "روسيا و البرنامج النووي الإيراني"،
دراسات إقليمية، 2013/03/25:
<http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/page.php?details=30>
- 20- عمارة، سامي، "لافروف يؤكد ثوابت الموقف الروسي من الأزمة السورية قبل جنيف"، صحيفة الأهرام، العدد 46430، 19 جانفي 2014، 2014/02/27:

<http://www.ahram.org.eg/News/1069/2/254158/%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7-.aspx>

-21 الرواي، عبد العزيز مهدي، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، دراسات دولية، العدد 35، 2013/06/15:

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60442>

-22 الشويكي، خليل، " معركة جنيف 2: تضارب أجندات النظام و الثوار"، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2013، 2014/02/15:

<http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/12/2013122103225971306.htm>

-23 شحيل، أحمد حسين، "السياسة الروسية تجاه العراق ما بعد 2003"، المجلة السياسية و الدولية، 2008، 2013/06/27 :

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9423>

-24 "توافق المكروهين: استراتيجيات تجنب الفشل في سوريا"، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2014، 2014/02/25:

<http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2014/02/201426124024876142.htm>

-25 خبيرة إقتصادية: آفاق الاقتصاد الروسي عام 2012 تبدو واعدة، 2013/09/15:

[Arabic.rt.com/news/575460.](http://Arabic.rt.com/news/575460)

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية:

Livres :

1- Anand, Ruchi, **Self-Defense in International Relations**, New York, Palgrave Macmillan, 2009.

2-Bilgin, Pinar, **Regional Security in The Middle East: a Critical Perspective**, London, Routledge Curzon, 2005.

3-Brzezinski, Zbigniew, **The Great Chessboard : American Primacy and its Geostrategic Imperatives**, New York, 1997.

4-Elias, Juanita, Peter Sutch, **International Relations: The Basics**, New York, Routledge, 2007.

- 5- Evans.G, Newnhan.G, **the Penguin Dictionary of International Relations**, London, Penguin Books, 1998.
- 6-Griffiths, Martin, **International relations theory for the twenty-first century century: An introduction**, Routledge, London, 2007.
- 7-Hedenskog, Jakob, Vilhelm Konnander, and others, **Russia as a great power:Dimensions of security under Putin**, Routledje, New York, 2005
- 8-Hill, Christopher, **The Changing Politics of Foreign Policy**, London, Palgrave Macmillan, 2003.
- 9-Lo, Bobo, **Vladimir Putin And The Evolution Of Russian Foreign Policy**, London, The Royal Institute Of International Affairs, 2003.
- 10- Lucas, Edward, **The new cold war: Putin's Russia and The threat to the west**, Palgrave Macmillan, New York, 2008.
- 11-Mankoff, Jeffrey, **Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics**, United Kingdom, Rowman &Littlefield Publishers, 2^{éd}, 2012.
- 12-Melville, Andrei, Shakleina, Tatiana, **Russian Foreign Policy in Transition : Concepts and Realities**, New York, Central European University Press, 2005.
- 13-Mingst, Karen.A, **Essentials of International Relations**, London, Norton & Company, 2nded,2003.
- 14-P.Tsygankov, Andrei, **Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity**, United Kingdom, Rowman & Littlefield publishers, 2010.
- 15-Piontkovesky, Andrei, **East Or West ? Russia's Identity Crisis In Foreign Policy**, London, The Foreign Policy center, 2006.

- 16-Raviot, Jean Robert, **Démocratie à la Russe : Pouvoir et Contre-Pouvoir en Russie**, Paris, Ellipses, 2005.
- 17-Renchon ,Jonathan, & S.Lerner, Jennefer, **Decision-making : The role of emotions ih foreign policy**, The encyclopedia of peace psychology, Black Well publishing, 1^{ed}, 2012.
- 18- Rosenau.J, **Comparing Foreign Policies: Findings and Methods**, New York, Sage Publishers, 1979.
- 19-Sakwa, Richard, **Putin :Russia's choice**, Routledge, New York, 2ed, 2008.
- 20-Tshiyembe, Mwayila, **La Politique étrangère des Grandes Puissances**, Paris, L'Harmattan, 2010.
- 21-Van de Haar, Edwin, **Classical Liberalism and IRs Theory : Adam Smith, Mises, and Hayek**, New York, Palgrave Macmillan, 2009.
- 22-Wenger, Andreas, Perovic, Jeronim, and others, **Russian Business Power: The role of Russian business in foreign and security relations**, Routledge, New York, 2006.
- 23-Wilkinson, Paul, **International Relations: A Very Short Introduction**, New York, oxford university press, 2007.
- 24-Yergin, Daniel, Thane Gustafson, **Russia 2010 and What It Means for the World**, London, Nicholas Brealey publishers.
- 25-Zimmerman, William, **The Russian People and Foreign Policy: Russian Elite and Mass Perspectives 1993-2000**, United Kingdom, Princeton University Press, 2002.
- 26-Zwang, Annie, Zwang, Phillipe, **De la Russie de Catherine II à la Russie d'Aujourd'hui : 1762-début du XXI^e siècle**, Paris, ellipses, 2004.

Périodiques:

- 1- A.Boettcher, William, **Adapting prospect theory to the study of foreign policy decision-making: A series of experimental explorations.**
- 2-Borshchevskaya, Anna, « Russia's Many Interests in Syria », **Policy Watch**, January 2013.
- 3-Gafarli, Orkhan, "Russian Foreign Policy in Light of Changing Balances in The Middle East", **Turkish Policy Quarterly**, Volume 10, Number 4.
- 4-Kozhanov, Nikolay, "Russia's Relations With Iran: Dialogue Without Commitments", **Policy Focus** 120, June 2012.
- 5-Melnik, Alixandre, « Russie : Une Présidentielle Sans Surprise ... », **Politique Internationale**, N^o 135, Printemps 2012.
- 6-Pahlavi, Pierre, « La Vraie Nature du Pouvoir Iranien », **Politique Internationale**, n^o 120, été 2008.
- 7-Pichon, Frédéric, « La Syrie, Quel Enjeu pour La Russie au Moyen Orient ? », **RevuePolitique Etrangère**, vol 1, 2013.
- 8-Piontkovesky, Andrei, **East Or West ? Russia's Identity Crisis In Foreign Policy**, London, The Foreign Policy center, 2006.
- 9-Rousselet, Kathy, « Russie: Le Grand Retour de L'Orthodoxie ? », **Politique Internationale**, n^o 119, printemps 2008.

Rapports :

- 1- **World Economic Outlook : Coping with High Debt and Sluggish Growth**, International Monetary Fund, Washington, October 2012.

Sites d'internet :

1- Amer Rizwan, "An introduction to foreign policy : definition, nature, and determinants", at the link :

<http://amerrizwan.blogspot.com/2009/08/introduction-to-foreign-policy.html>

2-World Population Review, Russia Population,22/10/2013, At the link :

<http://worldpopulationreview.com/countries/russia-population/>

قائمة الخرائط والأشكال

1/ الخرائط:

الخريطة رقم 01: خريطة الشرق الأوسط قبل مشروع الشرق الأوسط الجديد.....ص31

الخريطة رقم 02: خريطة الشرق الأوسط بعد مشروع الشرق الأوسط الجديد.....ص33

2/ الأشكال:

الشكل رقم 01: التوقعات الإيجابية لحجم القوات المسلحة الروسية بين 2008-

2025.....ص 62

الشكل رقم 02: عدد السكان في روسيا.....ص 65

الشكل رقم 03: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.....ص79

الشكل رقم 04: توقعات ناتج النفط حتى عام 2030.....ص81

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

1.....	مقدمة
11.....	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية ومنطقة الشرق الأوسط
12.....	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية
12.....	المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية
17.....	المطلب الثاني: مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة
17.....	الفرع الأول: السياسة الخارجية و السياسة الداخلية
20.....	الفرع الثاني: السياسة الخارجية و الدبلوماسية
22.....	الفرع الثالث: السياسة الخارجية و العلاقات الدولية
25.....	الفرع الرابع: السياسة الخارجية و السياسة الدولية
27.....	المبحث الثاني: تعريف منطقة الشرق الأوسط وأهميتها الإستراتيجية
27.....	المطلب الأول: تعريف منطقة الشرق الأوسط
33.....	المطلب الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط
36.....	المبحث الثالث: المقاربات النظرية في تفسير السياسة الخارجية
36.....	المطلب الأول: الواقعية الجديدة
41.....	المطلب الثاني: الليبرالية الجديدة
47.....	المطلب الثالث: البنائية
55.....	الفصل الثاني: متغيرات السياسة الخارجية الروسية
56.....	المبحث الأول: متغيرات البيئة الداخلية
56.....	المطلب الأول: المتغيرات السياسية
64.....	المطلب الثاني: المتغيرات المجتمعية
74.....	المطلب الثالث: المتغيرات الإقتصادية
82.....	المبحث الثاني: متغيرات البيئة السيكولوجية
83.....	المطلب الأول: سلطات الرئيس في الدستور الروسي
86.....	المطلب الثاني: حياة الرئيس فلاديمير بوتين وبداياته السياسية
93.....	المطلب الثالث: ديميتري مدفيديف: دراسة في السمات الشخصية والحياة المهنية

97.....	المبحث الثالث: متغيرات البيئة الخارجية.
97.....	المطلب الأول: طبيعة النظام الدولي.
100.....	المطلب الثاني: السياسة الخارجية الروسية والقضايا الدولية والإقليمية.
111.....	الفصل الثالث: توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط.
112.....	المبحث الأول: مخرجات السياسة الخارجية الروسية في المنطقة.
112.....	المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الروسية في المنطقة.
112.....	الفرع الأول: الأهداف الجيوسياسية والأمنية.
116.....	الفرع الثاني: الأهداف الاقتصادية.
119.....	المطلب الثاني: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط.
119.....	الفرع الأول: الوسائل الدبلوماسية.
121.....	الفرع الثاني: الوسائل الاقتصادية.
124.....	الفرع الثالث: الوسائل العسكرية.
126.....	المبحث الثاني: مدى الإهتمام الروسي بدول المنطقة.
126.....	المطلب الأول: المواقف الروسية من قضايا المنطقة.
132.....	المطلب الثاني: تطور الإهتمام الروسي بدول المنطقة.
140.....	المبحث الثالث: واقع العلاقات الروسية ببعض دول المنطقة.
140.....	المطلب الأول: العلاقات الروسية-الإيرانية والملف النووي الإيراني.
140.....	الفرع الأول: تطور العلاقات الروسية-الإيرانية.
144.....	الفرع الثاني: روسيا والملف النووي الإيراني.
150.....	المطلب الثاني: العلاقات الروسية-السورية والأزمة السورية.
150.....	الفرع الأول: التطور التاريخي للعلاقات الروسية-السورية.
153.....	الفرع الثاني: الأزمة السورية و محددات الموقف الروسي.
164.....	الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط.
165.....	المبحث الأول: سيناريو البقاء على الوضع القائم.
169.....	المبحث الثاني: سيناريو التراجع والإنعزال عن لعب أدوار في المنطقة.
180.....	المبحث الثالث: سيناريو استمرار و تكثيف العلاقات مع دول المنطقة.
195.....	الخاتمة.

قائمة المصادر والمراجع
فهرس المحتويات
قائمة الخرائط والأشكال